وزارة التخطيط

جمهورية العراق

خطة التنمية الوطنية

2017 – 2013

خطة التنمية الوطنية

2017 – 2013

حقوق التصميم محفوظة لدى مديرية المطبعة
الجهاز المركزي للإحصاء 2013
printing.press@mop.gov.iq

جمهورية العراق

وزارة التخطيط

خطة التنمية الوطنية

2017 - 2013

بغداد

كانون الثاني - 2013

كلمة وزير التخطيط

إن رسم طريق واضح ومحدد للتنمية لايتم إلا من خلال وضع خطط وإستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى مبنية على أسس منهجية سليمة وإستقراء دقيق للواقع الإقتصادي والإجتماعي والعمراني والبيئي بإمكاناته ومشاكله وتحدياته وتوزيع الموارد المتاحة مادية أو بشرية على الإستخدامات المتنافسة بما يعظم نتائجها على الإقتصاد الوطني والمجتمع عموما .

إن نتائج ثلاث سنوات من تطبيق خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 أفرزت نجاحات مهمة في مجالات معينة وإنحرافات في تحقق الأهداف في مجالات أخرى ومن غير الإنصاف تحميل الإخفاقات على السياسات والبرامج التي تبنتها الخطة السابقة . فالبيئة المحيطة بأبعادها الأمنية والسياسية والإمكانات التنفيذية للوزارات والمحافظات والمشاكل التي لازالت تعرقل عمليات إقرار وتنفيذ المشاريع وضعف الإلتزام بالخطة وضعف الربط بين الموازنات الإستثمارية السنوية وأولويات الخطة وأهدافها ووسائل تحقيق الأهداف كلها عوامل ساهمت في إفراز الإنحرافات في بعض مفاصلها مما يتطلب إسباغ هذه الخطة بدرجة عالية من الإلزامية .

إن الإقرار الرسمي المعلن في وثيقة خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 بأن تتم متابعة تحقق أهداف الخطة في عام 2012 لرصد الإنجازات وتشخيص الإخفاقات إضافة الى مواكبة التطورات الإقتصادية العالمية وتأثيرات الأزمة المالية وإنعكاساتها على مجمل الأوضاع الاقتصادية وبالذات أسعار النفط والتطورات في إنتاج النفط وصادراته في العراق وتوقعات زيادته على المدى المتوسط من خلال جولات التراخيص النفطية وإنعكاسات ذلك على الزيادة الكبيرة المتوقعة في الموارد المتاحة للتنمية والتحسن النسبي في مستوى الإستقرار الأمني كلها عوامل دعت الى وضع خطة جديدة للسنوات 2013 - 2017 لتنسجم مع المعطيات والتحولات أعلاه لتكون مستجيبة للواقع بشكل أفضل .

إن خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 بنيت في ظل ظروف أكثر إستقرار أمنياً وإستناداً الى بيانات ومعلومات أكثر دقة وتوافراً وفي ظل موارد مالية يتوقع أن تصل الى ضعف التي كانت متاحة للخطة السابقة . والأكثر من ذلك أن هذه الخطة بينت على النجاحات والإخفاقات التي لازمت الخطة السابقة مما وفر الظروف والمتطلبات لوضع خطة أكثر دقة وشمولاً يمكن أن تهيئ الظروف للإقتصاد العراقي في نهاية مرحلتها للإنطلاق والبدء في التحرر من ريعية الإقتصاد وإعتماده على مورد النفط الوحيد بإتجاه توسيع قاعدة الإعتماد على الأنشطة الأخرى إنتاجية كانت أو خدمية أو توزيعية .

لقد أعدت الخطة وفق أحدث أساليب إعداد خطط التنمية الوطنية بدءاً من منهجيتها الى شموليتها والى الإسلوب التشاركي الذي تبنته في مختلف مراحل إعدادها . فخطة 2013 - 2017 حددت أدوار كل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في تحقيق أهدافها الإنمائية الإقتصادية والبشرية والبيئية وإسترشدت بشكل فاعل بالبرنامج التنفيذي الحكومي وبالإستراتيجيات والخطط القطاعية لكافة الوزارات والمحافظات . متى ماوجدت . وشارك ممثليها إضافة الى ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والإختصاصيين من الأكاديميين في بنائها وكان للمانحين والمجتمع الدولي قول في مراحل إعداد الخطة مما أثراها وعمّق من شفافيتها .

إن الكادر الوطني أثبت مرة أخرى قدرته على إنجاز المهام الوطنية الإستراتيجية في ظل ظروف ليست مثالية لمثل هذه الأعمال التشعبية والمعقدة وتبقى وثيقة الخطة مهما وصلت اليه من تطور وحداثة وثيقة لاتوازي ثمارها اليانعة إلا بتوفر مزيد من الإستقرار الأمني والسياسي ومحاصرة الفساد والحد من تأثيره وتفاعل كافة شركاء التنمية في قبولها والعمل على تنفيذ مقرراتها .

والله ولي التوفيق

أ.د. علي يوسف الشكري

وزير التخطيط

رئيس اللجنة العليا لإعداد الخطة

بغداد في 2 كانون الثاني 2013

شكر وتقدير

بعد عام كامل من العمل المكثف والمنهجي للكوادر القيادية والإختصاصية في وزارة التخطيط وبمشاركة فاعلة وجادة من كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات وممثلين عن القطاع الخاص وبعض منظمات المجتمع المدني وعدد من الأكاديميين أنجزت هذه الوثيقة الإستراتيجية الوطنية . وبهذه المناسبة يتوجب علينا إسداء الشكر والتقدير والعرفان لكل من ساهم وشارك في إعدادها وإخراجها وفي مقدمتهم معالي وزير التخطيط الأستاذ الدكتور علي يوسف الشكري رئيس اللجنة العليا لإعداد الخطة والذي قاد وأشرف بكفاءة عالية على عملية إعداد الخطة وإدارة جلسات اللجنة العليا للخطة وعلى المرونة التي منحها لفرق العمل الفنية والقطاعية لإنجاز المهمة . مما كان له الأثر البالغ في إنجاز الخطة بالمستوى الذي هي عليه الآن .

والشكر والتقدير موصول الى مجلس النواب والأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة المستشارين ومكتب دولة نائب رئيس الوزراء رئيس اللجنة الإقتصادية وللوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة وإقليم كردستان والمحافظات كافة والإتحادية والنقابات المهنية والى ممثليهم في لجان إعداد الخطة لما أبدوه من تعاون ومشاركة فاعلة خلال عملية إعداد الخطة . كما وتتقدم الوزارة جزيل شكرها ووافر إمتنانها لمشروع تطوير وبالأخص السيد الخبير نائل شبارو والخبير الإقتصادي السيد بهنام الياس بطرس ومساعديهم للإسناد المعرفي واللوجستي للخطة ودورهم الكبير في إنجاح مؤتمري الخطة في بغداد وأربيل . والى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وكافة الوكالات التابعة لها ونخص بالذكر السفيرة جاكلين بادكوك نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والسيد بيتر باجلور ومساعديهم لدعمهم المتواصل ومتابعتهم المستمرة ومشاركتهم الفاعلة في المؤتمرات وورش العمل الخاصة بالخطة وإبداء الرأي السديد على مسودة وثيقة الخطة فضلاً عن تأمينهم خبرات أثنين من الخبراء الوطنيين طيلة فترة إعداد الخطة .

كما تسجل الوزارة إعتزازها وتقديرها للجهود الخيرة المبذولة من قبل رؤوساء واعضاء اللجان الفنية والقطاعية للخطة ومنتسبي الوزارة الذين ساهموا بشكل فاعل في مختلف مراحل إعدادها وحولوا وزارة التخطيط الى خلية عمل خلال عام 2012 لإنجاز هذه الوثيقة الإستراتيجية .

كما لايفوتنا أن نقدر عالياً الجهود الخيرة للخبراء الوطنيين كل من الدكتور عدنان ياسين مصطفى والدكتورة وفاء الهداوي والمهندس هشام قاسم سعودي لإسهاماتهم العلمية المتميزة ودورهم الفاعل في إعداد الوثائق الأولية والنهائية للخطة . كما ونثمن الجهود الكبيرة التي بذلتها مقررية اللجنة العليا والفنية للخطة المتمثلة بالدكتورة ميس صاحب والسيد قيس علي عبد الحسين ومساعديهم.

نأمل أن يشكل هذا الجهد الوطني برنامجاً تنموياً شاملاً يضع العراق على نقطة الإنطلاق لبناء إقتصاد وطني كفوء ، تنافسي ، متنوع ومستدام .

والله ولي التوفيق

الدكتور سامي متي بولص

وكيل وزارة التخطيط للشؤون الفنية

رئيس اللجنة الفنية لإعداد الخطة

بغداد / كانون الثاني 2013

استهلال

سعت الخطة لوضع لبنة على طريق عودة العراق الى ما وصفه العلامة العراقي حسين علي محفوظ:-

« العراق جنة عدن، هنا هبط ادم، هنا ولد الإنسان، هنا ولد الخط، هنا ولد التاريخ، هنا ولدت الشرائع والقوانين وولدت الحضارة... بستان معطاء، وبساط رائع جميل، نسجته طول الدهر كل الأيدي وصبغته كل الألوان، وجمع كل الأشكال، يا له من نسيج فريد بديع. بلد الحضارة والمدنية، فوق كل شبر من ارض العراق حاضرة وحضارة، وتحت كل شبر مدينة ومدنية... بلد المعطيات والمنجزات، بلد الاختراعات والابتكارات والاكتشافات، بلد الرسل والنبيين، والأولياء والصالحين والصحابة والتابعين، شرف بالأئمة، ويباهي بالعلماء والفضلاء، والأدباء والكتاب والشعراء، اعرفوا العراق حق معرفته، وقدروه حق قدره...»[1].

المدخل:

أولا- العراق جيواستراتيجيا

وصف العراق منذ القدم بكونه جمجمة العرب، ومركز الارض، ومادة الامصار، ووسط الدنيا وأعظم الاقاليم وأشرف المواضع. يقال: ان العراق هو شاطئ الماء او شاطئ البحر، وقيل سمي بذلك لانه على شاطئ دجلة او لقربه من البحر، او لتواشج عروق الشجر والنخل فيه وأسم العراق عربي أو معرب منذ القديم[2]. وقد ورد أسم العراق في تاريخ الامم والملوك للمسعودي أكثر من (300) مرة.

العراق ذلك المكان الذي تميز بوجود النهرين العظيمين، اللذين أدت الاستجابة الانسانية لتحدياتهما الى بناء نظم متقدمة للري وأزدهار حضارة هويتها الماء ووجود سلطة موحدة قادرة على ادارة الحياة. شكل موقعه الجغرافي وتضاريسه كواد خصيب ومفتوح الحدود وسطاً لقوى حضارية متنوعة وحتى متصارعة تعيش في هضاب واسعة وسلاسل جبلية ظلت تدفع بالهجرات والغزاة على مر التاريخ، وتؤثر بشكل حاسم في التكوين السكاني والثقافي للعراقيين، كما تؤثر في تكوين الدولة ووجودها وممارساتها.

ان تحديد دور اي بلد جيواستراتيجيا، يعتمد من بين امور اخرى على الامكانات المتاحة والميزات النسبية لذلك البلد، فضلا عن موقعه ضمن الدائرة الاقليمية المحيطة به وخصوصياته الديموغرافية والاثنية.. الخ. والاكثر من ذلك ان لبعض البلدان ادوارا اقتصادية وحضارية تفوق نطاق الدائرة المحيطة بها، إذ ان قراءة أولية للميزة النسبية للموارد والامكانات العراقية تظهر ان العراق يحتوي، حسب الدراسات الجيولوجية، على حوالي 530 تركيبا جيولوجيا تعطي مؤشرات قوية بوجود كم نفطي هائل، لم يحفر من هذه التراكيب سوى 115 من بينها 71 ثبت احتواؤها على احتياطات نفطية هائلة تتوزع على كثير من الحقول، وتبلغ الحقول العراقية المكتشفة 71 حقلاً ولم يستغل منها سوى 27 حقلاً من بينها عشرة معملاقة. كما تظهر الخرائط الجيولوجية الاقتصادية المكانية توزيع مناطق وجود رواسب الموارد المعدنية في العراق، وجود محافظات غنية ببعض المواد المعدنية سواء من حيث احجام الكميات الاحتياطية المتوفرة او تعدد انواع هذه المواد.

هذه الامكانات الكبيرة جعلت العراق يتعد بثروات هائلة بامتلاكه خزيناً ثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم، ويحتل المرتبة العاشرة في الاحتياطات المثبتة للغاز الطبيعي، مما يجعله لاعباً مؤثراً في دورة الكثلة الحضارية وفاعلاً أساسياً في الاقتصاد العالمي، ومناطساً قوياً على الصعيد الاقليمي. فضلا عن امكانات عالية على مستوى انتاج المشتقات النفطية وبأسعار تنافسية لانخفاض كلف انتاج النفط واستخراجه في العراق مقارنة مع الدول الاخرى. كما يمتلك العراق امكانات وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت، الى جانب الانتاج الواسع للاسمدة النتروجينية والفوسفات فضلا عن احتياطات عالية جداً من السليكات التي تعد من أنقى انواع السليكات في العالم.

لقد انعم الله على ارض الرافدين الى جانب موارده البشرية المميزة بموارد طبيعية متنوعة وموقع ستراتيجي جعله يتموضع في موقع جغرافي ينفتح على الشرق والغرب، وامكان تحوله الى قناة جافة للنقل تختصر المسافات بينهما وما لذلك من مزايا اقتصادية وجيوبولتيكية تعزز مكانة العراق وأهميته المستقبلية.

ثانيا: لماذا خطة 2013 - 2017؟

ان اعداد خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 استند الى مجموعة من الموقفات والتي يمكن اجمالها بالاتي:

- ترجمة الاقرار الرسمي المعلن في وثيقة خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 بان تكون المتابعة التنموية لاهداف الخطة منتصف عام 2012 استنادا الى قرار مجلس الوزراء المرقم 189 لسنة 2010، وذلك لرصد الانجازات وتشخيص الاخفاقات من أجل ضبط مسارات الخطة واستحكامات اتجاهاتها بما يتناغم ويتناسب مع توجهات السياسة الاقتصادية المرحلية للدولة.
- مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرات الازمة المالية وانعكاساتها على مجمل الاوضاع الاقتصادية وبالذات أسعار النفط ومصادراته التي تعد من الامور الحاكمة في تحديد الموارد المالية المتاحة في العراق.

1 مجلة هلا، العدد الثاني، شباط 2006، ص3.

2 لونكريك، س. همسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، قم 1425، ص9.

- التطورات في انتاج النفط وصادراته وتوقعات زيادته على المدى المتوسط من خلال جولات التراخيص النفطية وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في الموارد الاتحادية يتطلب التخطيط لاستثمارها بشكل فاعل.

طبيعة تحديات التحول الى اقتصاد السوق التي أوجدت بيئة مضطربة تورعت الموارد لتغطي مفاصل الاقتصاد العراقي كافة فضلا عن التلكؤ في تنفيذ مراحل التحول ومنهجياته وترحيل التشريعات القانونية السائدة له كقانون الخصخصة الى أجل غير مسمى ناهيك عن تعثر اعادة هيكلة القطاع العام ومؤسساته وغياب البيئة المؤسساتية السائدة للقطاع الخاص. هذه الحقائق فرضت واقعاً يتطلب رؤية تخطيطية متجددة لمتابعة هذه التحديات.

التحسن النسبي في مستوى الاستقرار الامني، على الرغم من ان المشهد السياسي ما زال مرتبكا.

ثالثاً- منهجية اعداد الخطة :

اعتمد في بناء الخطة على المنهج الواقعي في التحليل والإستنباط، حيث تم إجراء تحليل شامل لواقع الاقتصاد العراقي بابعاده الكلية والقطاعية والمكانية للسنوات 2010 - 2011 وحيثما توفرت البيانات لعام 2012. كما تم تحليل واقع الخدمات العامة والبنى الارتكازية والواقع البيئي ومختلف مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية مع التركيز على الفئات الهشة (المرأة، الأطفال، المعوقين... الخ).

وقد حرصت الخطة ضمن منهجها التطبيقي، على تحليل الحصاد التنموي للتحقق من تنفيذ البرامج السنوية لخطة التنمية 2010-2014 وما تحقق من انجازات أو انحرافات للاهداف المرسومة في الخطة للاسترشاد بها في وضع الرؤى والاهداف ووسائل تحقيق الاهداف لكل نشاط أو خدمة تناولته. وباختصار ان الخطة ومن خلال تشخيصها للواقع وللمشاكل والتحديات والامكانات والفرص التنموية لكل نشاط أو جانب من جوانبها تم اشتقاق الرؤية البعيدة المدى للقطاع أو النشاط وترجمت الرؤية هذه الى أهداف كمية ونوعية متوسطة الامد لتقترح الوسائل التي يمكن تحقيق هذه الاهداف من خلالها.

رابعاً- آليات اعداد الخطة :

اعتمدت هذه الخطة كسابقتها على الأسلوب التشاركي في إعدادها في جميع مراحلها بدءا من وضع الإطار العام لها الى تشخيص الواقع والإمكانات الى تحديد المشاكل والتحديات، ورسم الرؤى وترجمتها إلى أهداف ووسائل لتحقيق الأهداف، إذ تم اشراك اعضاء من مجلس النواب والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات والقطاع الخاص والاتحادات المهنية والاكاديميين من ذوي العلاقة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمانحين. إن صيغ الشراكة اتخذت أوجهاً متعددة وكما يأتي:

تشكيل اللجنة العليا للقيادة والاشراف على اعداد وثيقة الخطة برئاسة معالي وزير التخطيط وعضوية محافظي البصرة ونينوى ووزارة تخطيط اقليم كوردستان وعضو من مجلس النواب ووكلاء الوزارات والملاكات المتقدمة وعضو هيئة المستشارين وممثلي عن مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والامانة العامة لمجلس الوزراء وممثلي الاتحادات المهنية، والتي تركزت مسؤولياتها على اقرار الاطار العام والنموذج التنموي للخطة والتوجهات والاولويات التنموية لها والموازنة الاجمالية للخطة من ايرادات ونفقات وتحديد تطور نسبة النفقات الاستثمارية الى التشغيلية واقرار الحسابات الاقتصادية الكلية للخطة ومعدل النمو السكاني.

تشكيل اللجنة الفنية برئاسة الوكيل الفني لوزارة التخطيط وعضوية ممثلين عن وزارتي المالية والنفط والبنك المركزي العراقي ورؤساء الفرق القطاعية للخطة وخبراء الخطة من الاكاديميين اضطلعت بمهام وضع منهجية العمل والياته والاطار العام للخطة ووضع هيكلية الاوراق الخلفية للخطة وتوزيع المسؤوليات والادوار على اللجان القطاعية ومتابعة التقدم المحرز ورفع النتائج الى اللجنة العليا لاقرارها.

تشكيل 12 لجنة قطاعية نوعية برئاسة وكيل وزارة أو مدير عام في وزارة التخطيط وممثلين عن الوزارات القطاعية المعنية وخبراء أكاديميين محليين ودوليين وممثلي الاتحادات المهنية المعنية ومعاوني المحافظين كافة وممثلين عن اقليم كوردستان تولت مسؤولية اعداد الاوراق والدراسات الخلفية للخطة كل حسب اختصاصه. ان هذه اللجان هي:

- لجنة الاقتصاد الكلي
- لجنة احتساب الايرادات المالية للخطة
- لجنة الدراسات السكانية والقوى العاملة
- لجنة القطاع الزراعي والموارد المائية
- لجنة الصناعة والطاقة
- لجنة النقل والاتصالات
- لجنة البناء والتشييد
- لجنة التنمية البشرية والاجتماعية
- لجنة التنمية المكانية
- لجنة الاستدامة البيئية
- لجنة القطاع الخاص
- لجنة الحوكمة الرشيدة

عقد المؤتمر الاول بالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة ومشروع ترابط في شهر ايار 2012 في فندق الرشيد بحضور ممثل عن دولة رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ومن بدرجتهم والامين العام لمجلس الوزراء وعدد من المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات ومعاونيهم ووكلاء الوزارات وممثلين عن كافة الوزارات والمحافظات كافة وممثلي المنظمات الدولية العاملة في العراق وممثلين عن الدول الناحة والاتحادات المهنية والقطاع الخاص وعدد من الاكاديميين وقد بلغ العدد بحدود (400) شخص. تم خلال المؤتمر عرض الحصاد التنموي الذي تحقق خلال السنتين 2010 و2011 من الخطة السابقة وتقويم هذا الحصاد بنجاحاته واخفاقاته. كما تم مناقشة الاطار الفلسفي والنموذج التنموي للخطة والقيم التي تبنتها خطة 2013-2017. كما عرضت الرؤى والاهداف الاستراتيجية لقطاعات الخطة وانشطتها المختلفة ، واستخدمت مخرجات هذا المؤتمر في بناء فصول الخطة.

عقد المؤتمر الثاني للخطة في أربيل للمدة من 11 - 13 تشرين الثاني 2012 برعاية دولة نائب رئيس الوزراء رئيس اللجنة الاقتصادية الدكتور روز نوري شاويس وبالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة ومشروع ترابط حضره ممثلون عن الجهات والمنظمات الدولية كافة تجاوز عدد الحضور (500) شخص منهم (50) متخصصاً من مختلف المنظمات الدولية العاملة في العراق نوقشت خلاله (25) ورقة متخصصة فضلاً عن الاطار العام للخطة وعلى مدى ثلاثة ايام ، عكست النتائج التي تمخض عنها المؤتمر والملاحظات التي استلمتها الوزارة من المنظمات الدولية والاتحادات المهنية والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في الصيغة النهائية للخطة من قبل لجنة الصياغة برئاسة الوكيل الفني وخبراء الخطة.

ان هذه الصيغة التشاركية ضمنت استيعاب التوجهات والمعطيات والمؤشرات الكمية والنوعية للوزارات والمحافظات كافة والاستفادة من التوجهات الدولية بحيث يمكن وصفها بخطة دولة مع عدم اغفال الجهد الكبير لوزارة التخطيط في اعداد هذه الوثيقة الاستراتيجية الوطنية .

خامساً - مصادر المعلومات والبيانات

اعتمدت الخطة في بنائها على الاستراتيجيات والخطط النوعية للوزارات كاستراتيجية الطاقة والصناعة واستراتيجية البيئة والتربية والتعليم والشباب وغيرها فضلاً عن الخطط والدراسات التي اصدرتها وزارة التخطيط والوزارات المعنية وخطط تنمية المحافظات والتي كانت الاساس في وضع الرؤى والتوجهات القطاعية الاساسية للخطة. كما ان التطور الكبير الذي حققه الجهاز المركزي للاحصاء من خلال مسوحه وتقاريره الاحصائية الدورية ساهم بشكل فاعل في تحليل الواقع الحالي لمختلف المؤشرات التنموية في الخطة وبالذات المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية والاجتماعية والمؤشرات الخاصة بالحرمان والفقر والبطالة والمؤشرات الخاصة بالأهداف الانمائية الالفية.

ان التطور في قدرات الوزارات المختلفة في وضع خطط تنفيذية لأنشطتها كذلك التطور في نوعية وشمولية البيانات الاحصائية كانت العامل الاساسي في رفع درجة التكميم في أهداف ومؤشرات هذه الخطة مقارنة بسابقتها، مما سيسهل من مهمة متابعة تنفيذها والتحقق من بلوغ الاهداف المرسومة.

سادساً - معوقات اعداد الخطة

ان وضع خطط تنمية واقعية يتطلب مستوى عال من الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي وهذا شرط افتقدته إلى درجة ما عملية اعداد هذه الخطة مما يجعل فرص ترجمتها بنجاح الى ارض الواقع يكتنفه عدم اليقين ولاسيما موضوع اسهام القطاع الخاص بشقيه المحلي والاجنبي مما شكل تحدياً امام واضعي الخطة. كما ان استمرار اعتماد التنمية في العراق على مورد النفط كمورد وحيد يؤثر في موثوقية تحقيق الاهداف المرسومة عند اي تغير في اسعار النفط او تدني في انتاجه او تصديره.

كما واجهت عملية اعداد الخطة تبايناً في استجابة بعض الجهات وضعف تمثيلها مما ادى الى خلق بعض الثغرات في تغطية جوانب معينة ولاسيما نقص البيانات النوعية التي انعكست بدورها على امكانية تكميم بعض المؤشرات النوعية.

كلمة وزير التخطيط
شكر وتقدير
الاستهلال
المحتويات
الفصل الأول / التنمية في العراق : المسار والآفاق
1-1 الحساد التنموي لخطة التنمية الوطنية 1
1-1-1 النمو الاقتصادي 1
اولاً : الناتج المحلي الاجمالي 1
ثانياً : الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد 3
1-1-2 الأستثمارات ومصادر تمويلها 3
اولاً : الاستثمارات المخططة والفعلية 3
ثانياً : تكوين راس المال الثابت 5
1-1-3 مساهمة القطاعين العام والخاص 6
1-1-4 الأهداف المالية والنقدية 7
1-1-4-1 السياسة المالية 7
1-1-4-2 السياسات النقدية 8
1-1-5 السكان والقوى العاملة 9
اولاً : السكان 9
ثانياً : القوى العاملة : 9
1-1-6 التنمية القطاعية 10
اولاً : قطاع الزراعة 10
ثانياً : الموارد المائية 11
ثالثاً : قطاع الصناعة والطاقة 12
رابعاً : قطاع البنى التحتية 13
خامساً : قطاع الخدمات 16
1-1-7 التنمية البشرية والأجتماعية 16
اولاً : التعليم 16
ثانياً : الصحة 17
ثالثاً : المرأة 18
رابعاً : الشباب 19
خامساً : التنمية الاجتماعية 19
سادساً : استراتيجية التخفيف من الفقر 19
سابعاً : الأهداف الانمائية للألفية الثالثة 20
1-1-8 التنمية المكانية 22
1-1-9 الاستدامة البيئية 23
1-2 الأطار العام لخطة التنمية الوطنية 2013-2017 24
1-2-1 فرضيات الخطة ومنطلقاتها الاساسية 24
1-2-2 الأطار الفلسفي للخطة 25
اولاً : النموذج التنموي المقترح 25

ثانياً : فلسفة الادارة الاقتصادية 25
1-2-3 المبادئ الداعمة لفلسفة النموذج التنموي 25
اولاً : التنوع 25
ثانياً : القوة في اللامركزية 25
ثالثاً : تخصيص الاستثمار 25
رابعاً : التمكين وتكافؤ الفرص 25
خامساً : العمل اللائق 26
1-2-4 التحديات 26
اولاً : التحديات الاقتصادية 26
ثانياً : التحديات الاجتماعية 26
ثالثاً : التحديات البيئية 27
1-2-5الرؤية 27
1-2-6 أهداف الخطة 28
اولاً : الاهداف الاقتصادية 28
ثانياً : الاهداف الاجتماعية 28
ثالثاً : الاهداف البيئية 28
1-2-7 قيم الخطة 29
الفصل الثاني : السكان والقوى العاملة
2-1 السكان 30
2-1-1 تحليل الواقع 30
2-1-2 خارطة العراق الديموغرافية 31
اولاً : حجم السكان ومعدلات النمو 31
ثانياً : السكان حسب العمر 31
ثالثاً : السكان حسب الجنس 32
رابعاً : السكان مكانياً وبيئياً 33
2-1-3 التحديات 34
2-1-4 الرؤية 34
2-1-5 الأهداف 34
2-2 القوى العاملة 35
2-2-1 تحليل الواقع 35
اولاً : السكان النشطون اقتصادياً 36
ثانياً : التشغيل وسوق العمل 36
ثالثاً : البطالة 37
2-2-2 التحديات 37
2-2-3 الرؤية 37
2-2-4 الأهداف 37
الفصل الثالث : التنمية الاقتصادية .... الأطار الكلي
3-1 تحليل الاقتصاد الكلي 40
3-1-1 النمو الاقتصادي 40

3-1-2 الأيرادات المتوقعة للخطة 40
اولاً : تقدير الأيرادات النفطية 40
ثانياً : تقدير الأيرادات غير النفطية 41
3-1-3 حجم الأستثمار المطلوب 42
اولاً : حجم الأستثمار الحكومي 42
ثانياً : حجم الأستثمار غير الحكومي 42
ثالثاً : توزيع الاستثمارات قطاعيا 42
رابعاً : توزيع الاستثمارات مكانيا 43
3-1-4 تقديرات الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعة القطاعي 43
اولاً- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي المتوقع 43
ثانياً- توزيع الناتج المحلي الاجمالي قطاعيا 46
3-2 السياسات والاصلاحات الداعمة للتنمية 46
3-2-1 السياسة المالية 46
اولاً : تحليل الواقع 46
ثانياً: التحديات 47
ثالثاً: الرؤية 48
رابعاً : الاهداف 48
3-2-2 السياسة النقدية 49
اولاً: تحليل الواقع 49
ثانياً : التحديات 49
ثالثاً: الرؤية 50
رابعاً : الاهداف 50
3-2-3 الاصلاحات الاقتصادية 51
3-3 القطاع الخاص 52
3-3-1 تحليل الواقع 52
3-3-2 الامكانات 53
3-3-3 التحديات 53
3-3-4 الرؤية 54
3-3-5 الاهداف 54
الفصل الرابع : التنمية القطاعية
4-1 : الزراعة والموارد المائية 55
4-1-1 الزراعة 55
اولاً: مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي 55
ثانياً : موارد الاراضي 55
ثالثاً : الحيازات الزراعية 56
رابعاً : القوى العاملة في القطاع 56
خامساً : الانتاج النباتي 56
سادساً : التركيبة المحصولية 57
سابعاً : الانتاجية 58

ثامناً : الانتاج الحيواني 58
تاسعاً : الاسماك 59
4-1-2 الموارد المائية واستصلاح الاراضي 60
اولاً : تحليل الواقع 60
ثانياً : السدود المنفذة 61
ثالثاً : المياه الجوفية 62
رابعاً : استصلاح الاراضي 63
4-1-3 التحديات 66
اولاً : تحديات النشاط الزراعي 66
ثانياً : تحديات الموارد المائية 66
4-1-4 الرؤية 66
4-1-5 الاهداف 66
4-1-6 وسائل تحقيق الاهداف 70
اولاً : زيادة الرقعة الزراعية والارتقاء بالانتاج والانتاجية 70
ثانياً : الاستصلاح المتكامل للاراضي 70
ثالثاً : مكافحة التصحر وانتشار الكثبان الرملية 70
رابعاً : الاستغلال الامثل للموارد المائية 71
خامساً : دعم التنمية في الريف العراقي 72
سادساً : ادامة البرامج والمشاريع التطويرية الوطنية 72
سابعاً : دعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار في القطاع الزراعي 73
ثامناً : اعتماد سياسات وبرامج للارشاد والتوعية الزراعية 73
تاسعاً : الميزة النسبية 73
عاشراً : الاهتمام بعمليات مابعد الجني 73
احدى عشر : التنوع البايولوجي والبيئي 73
اثنى عشر : الاصلاح القانوني والبيئة التشريعية المطلوبة 73
4-2 الصناعة والطاقة 74
4-2-1 النفط والغاز 75
اولاً : تحليل الواقع 75
ثانياً : الامكانات 78
ثالثاً : التحديات 78
رابعاً : الرؤية 78
خامساً : الاهداف 79
سادساً : وسائل تحقيق الاهداف 79
4-2-2 الكهرباء 80
اولاً : تحليل الواقع 80
ثانياً : الامكانات 81
ثالثاً : التحديات 81
رابعاً : الرؤية 82
خامساً : الاهداف 82
سادساً : وسائل تحقيق الاهداف 82

4-2-3 الصناعات التحويلية والاستخراجية عدا النفط 84
اولاً- تحليل الواقع 84
ثانياً - الامكانات 84
ثالثاً - التحديات 85
رابعاً - الرؤية 85
خامساً - الاهداف 85
سادساً - وسائل تحقيق الاهداف 85
4-3 قطاع النقل والاتصالات 86
4-3-1 النقل 86
اولاً- نشاط الطرق والجسور 87
أ- تحليل الواقع 87
ب- التحديات 87
ج - الامكانات 88
د- الرؤية 88
هـ- الاهداف 88
ثانياً - نقل الركاب والبضائع بالشاحنات 89
أ - تحليل الواقع 89
ب - التحديات 90
ج - الامكانات 90
د - الرؤية 90
هـ - الاهداف 90
ثالثاً - النقل البري للبضائع بالشاحنات 91
أ- تحليل الواقع 91
ب - التحديات 91
ج - الامكانات 91
د - الرؤية 91
هـ- الاهداف 91
رابعاً - سكك الحديد 92
أ- تحليل الواقع 92
ب- التحديات 93
ج- الامكانات 93
د- الرؤية 93
هـ- الاهداف 94
خامساً - الموانئ 95
أ- تحليل الواقع 95
ب- التحديات 96
ج - الامكانات 96
د- الرؤية 96
هـ- الاهداف 96
سادساً - النقل البحري 98
أ- تحليل الواقع 98

ب- التحديات 98
ج- الامكانات 98
د- الرؤية 98
هـ- الاهداف 98
سابعاً – الطيران المدني 99
أ- تحليل الواقع 99
ب- التحديات 100
ج- الامكانات 100
د- الرؤية 100
هـ- الاهداف 101
4-3-2 قطاع الاتصالات 102
اولاً- الاتصالات 102
أ- تحليل الواقع 102
ب- التحديات 104
ج- الامكانات 104
د- الرؤية 104
هـ- الاهداف 104
ثانياً : البريد 105
أ- تحليل الواقع 105
ب- التحديات 106
ج- الامكانات 106
د- الرؤية 106
هـ-الاهداف 106
4-3-3 الخزن 107
أ- تحليل الواقع 107
ب- التحديات 108
ج- الامكانات 108
د- الرؤية 108
هـ- الاهداف 108
4-4 الثقافة والسياحة والآثار 109
4-4-1 الثقافة 110
أ- تحليل الواقع 110
ب- التحديات 110
ج- الامكانات 110
د- الرؤية 110
ه- الاهداف ووسائل تحقيقها 110
4-4-2 السياحة والآثار 111
أ-تحليل الواقع 111
ب- التحديات 112
ج- الرؤية 113

د- الاهداف ووسائل تحقيقها 113
4-5 السكن 113
أ- تحليل الواقع 114
ب- التحديات 116
ج- الرؤية 117
د- الاهداف ووسائل تحقيقها 117
4-6 الماء والصرف الصحي 119
4-6-1 مياه الشرب 119
اولاً : خدمات الماء في المحافظات 119
أ- تحليل الواقع 119
ب- الإمكانات 120
ج- التحديات 120
د- الرؤية 121
هـ- الاهداف ووسائل تحقيقها 121
ثانياً : خدمات الماء في بغداد 123
أ- تحليل الواقع 123
ب- الامكانات والتحديات 123
ج- الرؤية 123
د- الأهداف 123
هـ- وسائل تحقيق الأهداف 123
4-6-2 الصرف الصحي 125
اولاً : الصرف الصحي في المحافظات 125
أ- تحليل الواقع 125
ب- الامكانات 126
ج- التحديات 126
د- الرؤية 126
هـ- الأهداف 127
و- وسائل تحقيق الأهداف 127
ثانياً : الصرف الصحي في بغداد 127
أ- تحليل الواقع 127
ب- الامكانات والتحديات 128
ج- الرؤية 128
د- الأهداف 128
هـ- وسائل تحقيق الاهداف 128
الفصل الخامس : التنمية المكانية
5-1 تحليل الواقع 131
5-1-1 التفاوت المكاني للتنمية 131
5-1-2 الحرمان المكاني 134
5-1-3 التباين التنموي بين الريف والحضر 137
5-1-4 فقدان التراتيبية للنظام الحضري وفي بنية المستقرات البشرية 139

5-1-5 التباين المكاني ومؤشرات الاستقطاب 142
5-1-6 نظام النقل المكاني المعتمد 143
5-1-7 تدهور مناطق مراكز المدن والمناطق التراثية والتاريخية 144
5-1-8 التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية في الاقاليم 146
5-1-9 انشاء المناطق العشوائية في محافظة بغداد والمحافظات الأخرى 146
5-2 الامكانات والمزايا النسبية للمحافظات 149
5-2-1 محافظة بغداد 149
5-2-2 محافظة نينوى 149
5-2-3 محافظة البصرة 149
5-2-4 محافظة بابل 150
5-2-5 محافظة كربلاء 150
5-2-6 محافظة ديالى 150
5-2-7 محافظة ميسان 150
5-2-8 محافظة كركوك 150
5-2-9 محافظة صلاح الدين 151
5-2-10 محافظة الانبار 151
5-2-11 محافظة المثنى 151
5-2-12 محافظة القادسية 151
5-2-13 محافظة ذي قار 151
5-2-14 محافظة واسط 151
5-2-15 محافظة النجف 152
5-2-16 محافظة أربيل 152
5-2-17 محافظة السليمانية 152
5-2-18 محافظة دهوك 152
5-3 الرؤى المكانية 154
5-4 الاهداف ووسائل تحقيقها 155
الفصل السادس : التنمية البشرية والاجتماعية
6-1 التعليم 158
6-1-1 تحليل الواقع 158
اولاً : الالتحاق بالتعليم 158
ثانياً : فجوة النوع 161
ثالثاً : الابنية المدرسية 161
رابعاً : التعليم الجامعي 162
خامساً : الانفاق على التعليم 162
سادساً : الامية 163
6-1-2 التحديات 163
اولا : التعليم قبل الجامعي 163

ثانيا : التعليم الجامعي 164
6-1-3 الرؤية 164
6-1-4 الأهداف 164
اولا : الأهداف الكمية 164
ثانيا : الأهداف النوعية 165
6-2 الصحة : مجتمع معافى وسكان اصحاء 167
6-2-1 تحليل الواقع 167
6-2-2 التحديات 171
6-2-3 الرؤية 171
6-2-4 الاهداف ووسائل تحقيقها 172
6-3 النوع الاجتماعي 174
6-3-1 تحليل الواقع 175
6-3-2 التحديات 176
6-3-3 الرؤية 176
6-3-4 الاهداف ووسائل تحقيقها 176
6-4 الشباب 177
6-4-1 تحليل الواقع 178
6-4-2 التحديات 179
6-4-3الرؤية 179
6-4-4 الأهداف ووسائل تحقيقها 179
6-5 التنمية الأجتماعية 180
6-5-1 تحليل الواقع 181
اولا : الطفولة . 181
ثانيا : المعاقون 182
ثالثا : المسنون 182
رابعا : خدمات رعاية الأحداث الجانحين 183
خامسا : شبكة الحماية الاجتماعية 183
سادسا : خدمات رعاية غير مؤسسية 183
سابعا : الأسرة مشروعا تنمويا 183
6 - 5-2 التحديات 184
6-5-3 الرؤية 185
6-5-4 الأهداف ووسائل تحقيقها 185
الفصل السابع : الأستدامة البيئية للتنمية .... الطريق الى الاقتصاد الأخضر
7-1 تحليل الواقع 188
7-1-1 في مجال التنمية المستدامة 185
7-2-1في مجال مراقبة الواقع البيئي 189
7-2 التحديات 193
7-3 الرؤية 193

7-4 الأهداف ووسائل تحقيقها 193

الفصل الثامن : الحكم الرشيد

8-1 تحليل الواقع 197

8-1-1 اللامركزية والحكم المحلي 197

اولاً : التحديات 198

ثانياً : الأهداف ووسائل تحقيقها 198

8-1-2 تحديث القطاع العام 198

اولاً : المشاركة العامة 198

ثانياً : الشراكة بين القطاع العام والخاص 199

ثالثاً : الخدمة المدنية 200

رابعاً : الحكومة الالكترونية 200

8-1-3 النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد 202

8-1-4 حكم القانون وحقوق الانسان والنفاذ الى العدالة 203

اولاً : الدستور والفصل بين السلطات 203

ثانياً : حقوق الانسان وسيادة القانون 204

ثالثاً : القضاء الصالح 205

الفصل التاسع : المتابعة والتقييم

9-1 لماذا المتابعة والتقييم 207

9-2 بناء نظام المتابعة وتقييم الخطط التنموية 207

9-3 التطوير على النظام لإغراض متابعة تحقق أهداف خطة 2013 - 2017 208

9-4 متطلبات تطبيق النظام المطور 208

9-5 مخرجات النظام 209

9-6 آليات تقييم نتائج النظام 209

الفصل الاول
التنمية في العراق : المسار والافاق

1-1 الحصاد التنموي لخطة التنمية الوطنية

الحصاد التنموي لخطة التنمية الوطنية 2010- 2014

شهدت السنوات الاولى من عمر خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 مجموعة عوامل داخلية واخرى خارجية بعض منها كانت بمثابة عوامل دفع واخرى عوامل شد أثرت ايجابا و/ أو سلباً على اداء الاقتصاد فتركت بصماتها على إيقاعات حركة التغيرات الكلية والقطاعية والمكانية ومن ثم على مسار معدلات الانجاز التنموي بدلالة قيم سنة الاساس لعام 2009.

1-1-1 النمو الاقتصادي: معدلات قريبة من الهدف

لم يشهد العراق تغيرات بنيوية في اقتصاده. إذ مازال الاتجاه العام يؤكد أولوية القطاع النفطي في توليد الناتج. وهذا يتماشى الى حد ما مرحليا مع توجه السياسة الاستثمارية للخطة والتي دعت الى القبول المؤقت بحالة استمرارية احادية الاقتصاد من أجل زيادة معدل انتاج النفط وصادراته تعزيزا للمركز المالي للعراق بدافع تمويل التنمية وبرامج اعادة الاعمار. لذا كان الاختلال البنيوي للاقتصاد للمدة 2009 - 2011 اختلالا مقصودا في مظهره إلا انه يكاد يكون مستداما في مضمونه لعقود من الزمن.

أولاً: الناتج المحلي الاجمالي: الاتجاهات الكمية والنوعية

الاتجاهات الكمية المستجيبة للهدف:

- أستهدفت الخطة تحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (9.38 %) كمعدل نمو سنوي خلال سنوات الخطة. وأشرت البيانات على ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة قد حقق معدلا للنمو قدره (5.9 %) عام 2010 و (8.6 %) عام 2011. وتعد نسبا جيدة مقارنة بالمعدل العام المستهدف في الخطة. وكان لحرص الحكومة على مواصلة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي مدعوما بالمبادرات الحكومية كالمبادرة الزراعية. فضلا عن السعي الحثيث لتحسين كفاءة الادارة الاقتصادية وتفعيلها ولاسيما في القطاع النفطي دور في التقدم الحرز نحو تحقيق الهدف.

شكل (1-1)

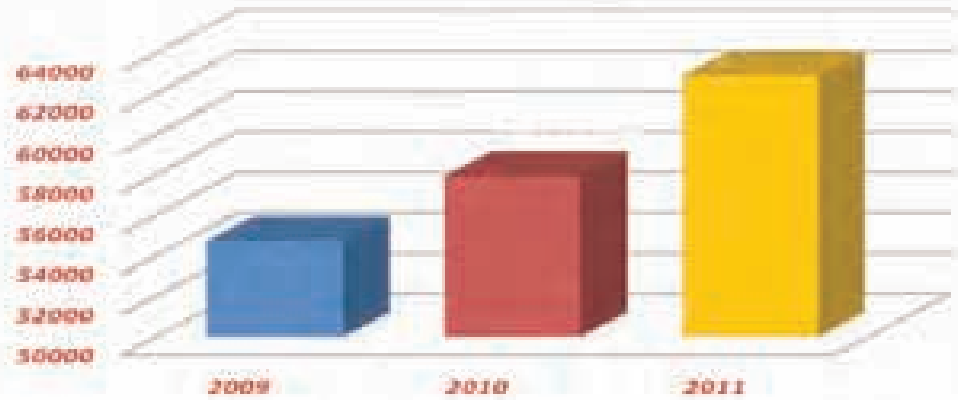

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة(2009 -2011) مليون دينار

- سجلت البوصلة الاحصائية إرتفاعاً مهماً في قيمة الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالاسعار الثابتة للمدة 2009 - 2011 حيث ازداد من(54720.8) مليون دينار عام 2009 الى (57925.9) مليون دينار عام 2010 واستمر بالزيادة في عام 2011 ليصل الى (62896.9) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي قدره(8.6 %) مقارنة بعام 2010. وأن الزيادات المتحققة في قيمة الناتج لعبت دوراً إيجابياً في الدفع نحو الوصول الى الهدف الموضوع في الخطة (9.38 %). أما الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط وبالاسعار الثابتة فقد ازداد من (36088.6) مليون دينار عام 2009 الى (34115.6) مليون دينار عام 2010 والى (36088.6) مليون دينار عام 2011، وبمعدل نمو سنوي قدره (5.7 %).

جدول (1-1)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه ومتوسط نصيب الفرد للمدة 2009 - 2011

بالاسعار الثابتة (1988=100)

الفقرات	2009	2010	2011
الناتج المحلي الاجمالي مع النفط (مليون دينار)	54720.8	57925.9	62896.9
الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (مليون دينار)	30910.6	34115.6	36088.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج (الف دينار)	1.7	1.8	1.9

- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من (1.7) مليون دينار عام 2009 الى (1.8) مليون دينار عام 2010 وبمعدل تغير سنوي قدره (5.9 %) مقارنة بعام 2009 واستمر بالارتفاع ليصل الى (1.9) مليون دينار عام 2011 وبمعدل تغير سنوي قدره (5.6 %) مقارنة بعام 2010 متجاوزا بذلك اثار تلك الازمة وتداعياتها في السوق النفطية.

الاتجاهات النوعية : اختلال وتشوه

- ارتفعت نسبة مساهمة الانشطة السلعية مع النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من (57.1 %) عام 2009 الى (60.8 %) عام 2010 والى (66.9 %) عام 2011، في حين لم تشكل مساهمة الانشطة التوزيعية مع النفط سوى (15.3 %) عام 2009 انخفضت الى (14.8 %) عام 2010 والى (12.8 %) عام 2011، وكذلك الحال مع الانشطة الخدمية التي انخفضت نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي من (27.6 %) عام 2009 الى (24.4 %) عام 2010 والى (20.4 %) عام 2011.
- إن هذه الحقائق أكدت استمرار تبوؤ القطاع النفطي مركز الصدارة في توليد الناتج مما أدام من حدة التشوهات في البنيان الاقتصادي واستمرارية احادية الاقتصاد ورحل الهدف المرفوع في الخطة والمتمثل بتنويع قاعدة الانتاج الى مراحل مستقبلية.

جدول (1-2)

الاهمية النسبية للانشطة الاقتصادية في توليد الناتج مع النفط وبدونه بالاسعار الثابتة

للمدة (2009 - 2011)

الانشطة الاقتصادية	2009 %	2010 %	2011 %
الانشطة السلعية مع النفط	59.1	58.9	59.5
الانشطة السلعية بدون النفط	27.4	29.8	29.1
الانشطة التوزيعية مع النفط	9.6	10.5	10.7
الانشطة التوزيعية بدون النفط	17.1	17.9	18.7
الانشطة الخدمية مع النفط	31.3	30.6	29.8
الانشطة الخدمية بدون النفط	55.5	52.3	52.2
المجموع	100	100	100

- ازدادت نسبة مساهمة الانشطة السلعية بدون النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي من (27.4 %) عام 2009 الى (29.8 %) عام 2010 وانخفضت الى (29.1 %) عام 2011 في حين ازدادت نسبة مساهمة الانشطة التوزيعية من (17.1 %) عام 2009 الى (17.9 %) عام 2010 والى (18.7 %) عام 2011، اما الانشطة الخدمية فقد تبوئت مركز الصدارة في نسب توليدها للناتج بدون النفط مقارنة ببقية الانشطة والتي كانت نسبتها (55.5 %) عام 2009 وانخفضت الى (52.3 %) عام 2010 والى (52.2 %) عام 2011. ولعل طبيعة سياسة الاستثمار القطاعية المطبقة خلال المدة 2009 - 2011 والاجراءات التنفيذية المعتمدة في ترجمة اهدافها تعد سببا في تفسير تراتبية تلك الاتجاهات.

- ساهم القطاع الزراعي بتوليد نسبة (7.3 %) من اجمالي الناتج المحلي مع النفط عام 2009 وبالاسعار الثابتة، وازدادت النسبة الى (8.1 %) عام 2010 ثم انخفضت الى (7.6 %) عام 2011، في حين لم تكن مساهمة الصناعة التحويلية في توليد الناتج سوى (2.9 %) خلال عامي 2009 و 2010 وانخفضت الى (2.7 %) عام 2011 . وتبوأت مساهمة قطاع النفط والتعدين والقالع مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (43.9 %) عام 2009 انخفضت الى (41.7 %) عام 2010 متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية ثم عاودت ارتفاعها لتصبح (42.9 %) عام 2011.

ثانيا: الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد: إتجاهات نحو الزيادة

- إزداد حجم الدخل القومي من (120428.4) مليار دينار عام 2009 الى (143029.6) مليار دينار عام 2010 بالاسعار الجارية والى (188041.2) مليار دينار عام 2011 وذلك بمعدل تغير سنوي قدره (18.8 %)، وان هذه الزيادة تحققت مدفوعة بتلازم العوامل الدولية والمحلية معا. فتراخي آثار الأزمة المالية العالمية في اسعار النفط والطلب العالمي عليه فضلا عن استجابة السياسة الاستثمارية لهدفها المتبنى في الخطة في جعل قطاع النفط يتبوأ المركز الاول في سلم تخصيصات الاستثمار وبنسبة (15 %) من إجمالي الاستثمارات كان لها الأثر الفاعل في تحقيق تلك الزيادة.
- إزداد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وبالاسعار الجارية من (3803.3) ألف دينار عام 2009 الى (4409.5) ألف دينار عام 2010 والى (5659.3) الف دينار عام 2011 وبمعدل تغير سنوي قدره (15.9 %).

1-1-2 الاستثمارات ومصادر تمويلها: تمويل متحقق وبطئ بالانجاز

أولاً: الاستثمارات المخططة والفعلية

برامج الاستثمار السنوية للوزارات

تعود أصل فكرة ولادة خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 متوسطة المدى الى الاخفاقات والمشاكل التي واجهت اعداد البرامج الاستثمارية السنوية بعد عام 2003 وما رافقها من صعوبات في وضع الرؤى التنموية الشاملة المتوسطة وبعيدة المدى، وتحديد اولويات المشاريع وتكاملها، يضاف الى ذلك اتساع الفجوة ما بين الاستثمارات المخططة والفعلية بدلالة مؤشر كفاءة التنفيذ المالي والذي اتسم بالانخفاض في معظم القطاعات الاقتصادية مولدا تبعات بالغة الخطورة وزيادة في التكاليف وتدهورا في مستوى الخدمات العامة والبنية التحتية وعدم تحقق الاهداف والبرامج الاقتصادية والاجتماعية المرسومة، مما انعكس سلبا على أداء الاقتصاد الوطني وعلى مستوى الرفاه الاجتماعي للمواطنين وتحديدا الفئات والشرائح الفقيرة من بينهم، مما اضعف من عوائد الاستثمار الضخمة التي عملت الدولة على تخصيصها نحو المجالات الاستثمارية.

تضمن البرنامج الاستثماري السنوي لعام 2010 بحدود (2220) مشروعاً وازداد عام 2011 الى (2371) مشروعاً، في حين تضمن برنامج تنمية الاقاليم عام 2010 (1368) مشروعاً ارتفع الى (2161) مشروعاً عام 2011 ، وان هذه الخطة رسمت لتكون معبرة عن التوجهات التنموية المدرجة في الخطة الخمسية والتي تقع مسؤولية تنفيذها على الوزارات والمحافظات كافة سعياً لارساء الأسس الاتية:

- توفير مستلزمات البناء الاقتصادي من خلال التركيز على مشاريع اعمار البنى التحتية.
- توليد فرص العمل من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
- توفير مستلزمات انجاح فرص الامن والاستقرار من خلال منحها الاولوية عند التنفيذ.
- تحسين نوعية الحياة باعطائها الاولوية لاشباع الحاجات الاساسية للمواطنين وتقديم أفضل الخدمات من قبل الدولة.

سجلت تخصيصات المنهاج الاستثماري المخطط للعام الاول من الخطة بضمنها برنامج تنمية الاقاليم ومشاريع اقليم كردستان وانعاش الاهوار مبلغاً قدره (25683414.6) مليون دينار، في حين بلغت النفقات الاستثمارية الفعلية (19895190.0) مليون دينار وبنسبة صرف مالي قدره (77.5 %) وهي أقل من عام 2009 والتي كانت (88.6 %) (الشكل (1 - 2)). كما يؤشر الجدول تحقيق زيادة في الاستثمارات المخططة لعام 2011 حيث بلغت (38212789.8) مليون دينار، في حين كانت الاستثمارات الفعلية لنفس العام (28809059.7) مليون دينار وبنسبة صرف مالي قدره (75.4 %) وهو اقل من الاعوام 2009 و 2010، ولعل التباطؤ بتنفيذ المشاريع والمشاكل والعوقات التي تواجه الوزارات والمحافظات في تنفيذ برامجها ولاسيما المشاكل المتعلقة بضعف كفاءة الشركات المحال اليها تنفيذ المشاريع والتأخر في تخصيص الاراضي والمشاكل التعاقدية يفسر تراجع نسب الصرف المالي خلال سنوات الخطة.

يعكس مشهد التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات المخططة والفعلية الحقائق الاتية:

- سجلت تخصيصات المنهاج الاستثماري المخطط (بضمنها برنامج تنمية الاقاليم ومشاريع اقليم كردستان وانعاش الاهوار) زيادة من (15083111.5) مليون دينار عام 2009 الى (25683414.6) مليون دينار عام 2010 والى (38212789.8) مليون دينار عام 2011، منسجمة بذلك الى درجة عالية مع اولويات التنمية القطاعية والاجتماعية والمكانية للخطة.

- تم توزيع الاولويات الاستثمارية في خطة التنمية الوطنية باعطاء قطاعي النفط والكهرباء أسبقية متقدمة باعتبار قطاع النفط المصدر الاساس لتمويل التنمية، وقطاع الكهرباء بوصفه بنية ارتكازية اساسية لتحقيق أي تنمية وتطور في القطاعات الانتاجية والخدمية. وضمن هذا الاتجاه حظي القطاع الصناعي باعلى حصة من التخصيصات الاستثمارية المخطط فازدادت من (4577404) مليون دينار عام 2009 الى (8312072.4) مليون دينار عام 2010 والى (13731246.8) عام 2011. إلا ان نسبة الصرف الفعلي انخفضت من (96.9 %) عام 2009 الى (93.5 %) عام 2010 والى (91.1 %) عام 2011.
- يلي القطاع الصناعي من حيث الاهمية قطاع المباني والخدمات حيث ارتفع إجمالي التخصيصات لهذا القطاع من (2859392) مليون دينار عام 2009 الى (6789842.6) مليون دينار عام 2010 والى (4609023.6) عام 2011. إلا ان نسبة كفاءة التنفيذ الفعلي انخفضت من (75.7 %) عام 2009 الى (69.3 %) عام 2010 والى (59.1 %) عام 2011.
- على الرغم من ارتفاع التخصيصات الاستثمارية للمياة نحو القطاع الزراعي حيث ازدادت من (1098255) مليون دينار عام 2009 الى (1633233.0) مليون دينار عام 2010 والى (2310672.4) مليون دينار عام 2011. إلا ان نسبة كفاءة التنفيذ الفعلي قد انخفضت بشكل كبير من (83 %) عام 2009 الى (52.9%) عام 2010. وعاودت لترتفع الى (61.6 %) عام 2011. وهذه الزيادة تفسرها توجهات الدولة للاهتمام بالقطاع الزراعي ومشاريع البادرة الزراعية.
- شهد قطاع التربية والتعليم انخفاضاً في نسبة الصرف الفعلي من (75.4 %) عام 2009 الى (36 %) عام 2010. وازدادت الى (57.8 %) عام 2011. أما قطاع النقل والمواصلات فاشرت كفاءة الصرف الفعلي في هذا القطاع (73.7 %) عام 2009 انخفضت الى (43.5 %) عام 2010 ثم عادت لتزداد الى (71.9 %) عام 2011. وكانت المحصلة انخفاض كفاءة تنفيذ الاستثمار على مستوى مجموع القطاعات الاقتصادية من (88.6 %) عام 2009 الى (77.5 %) عام 2010 والى (75.5 %) عام 2011 لعموم العراق بضمنها اقليم كردستان الذي شهد ارتفاعاً في تخصيصاته الاستثمارية من (2303338) مليون دينار عام 2009 الى (3438448.404) مليون دينار عام 2010 والى (4354964.253) مليون دينار عام 2011. كما ارتفعت نسبة كفاءة تنفيذ الاستثمار من (99.2 %) عام 2009 واستقرارها بنسبة (100 %) لعامي 2010 و 2011.

شكل (1 - 2)

الاستثمارات المخططة والفعلية حسب القطاعات الاقتصادية لاعوام 2009 - 2011

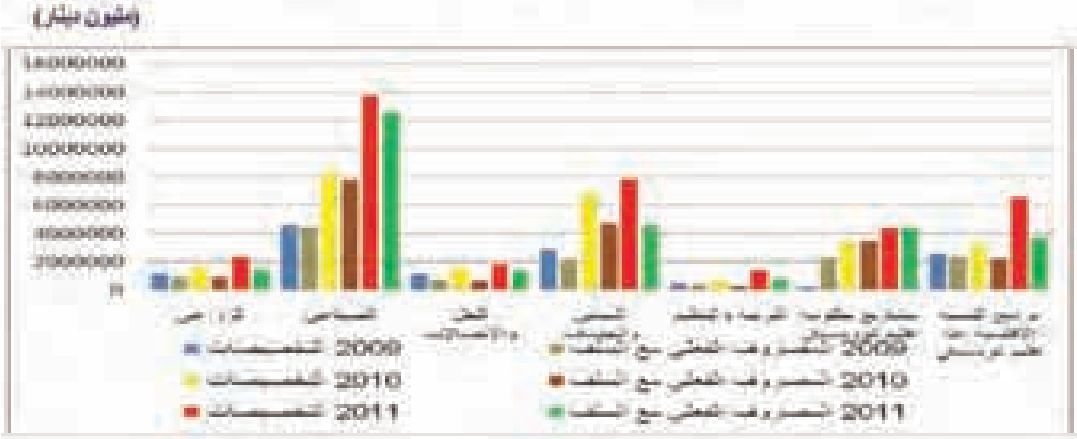

برنامج تنمية الاقاليم

يهدف البرنامج الى تقليل التفاوت التنموي بين المحافظات ووحداتها الادارية وخاصة في مجال الخدمات والبنى الارتكازية الاساسية من خلال تخصيص نسبة معينة من الموازنة الاستثمارية توضع تحت تصرف المحافظات ومجالسها لتوزيعها على الانشطة والقطاعات التي تراها الادارات المحلية ضمن اولوياتها التنموية وبما يعزز الادارة اللامركزية لتنمية في العراق كمبدأ دستوري. وفي هذا الصدد يمكن ايجاز ابرز ملامح هذا البرنامج بالاتي:

- شكلت تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم (عدا اقليم كردستان) ما نسبته (12.7 %) من اجمالي التخصيصات الاستثمارية للعام 2010 ونسبة (12.8 %) عام 2011 وبذلك جاءت متوافقة مع النسبة الواردة في خطة التنمية والبالغة (12.5 %).
- ارتفع اجمالي تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم (عدا اقليم كردستان) من (2568319) مليون دينار عام 2009 الى (3265644.3) مليون دينار عام 2010 والى (6534790.6) مليون دينار عام 2011. في حين انخفضت كفاءة التنفيذ الفعلي من (92 %) عام 2009 الى (67 %) عام 2010 والى (56.6 %) عام 2011. مما يؤشر تراجعاً في الجهودات التنموية وعجز المحافظات عن ترجمة أهدافها المرسومة في البرنامج.
- هناك تفاوت واضح في نسب تنفيذ البرنامج في بعض المحافظات ففي حين يؤشر ارتفاع نسب التنفيذ في اقليم كردستان وبعض محافظات الوسط والجنوب. هناك تدنٍ في نسب تنفيذها في محافظات اخرى لظروف أمنية او تدني الطاقات والامكانات التنفيذية فيها، وكما مؤشر في الشكلين (1 - 3) و (1 - 4).

شكل (1 - 3)

الاهمية النسبية لتخصيصات برنامج تنمية الاقاليم للاعوام 2009 - 2011

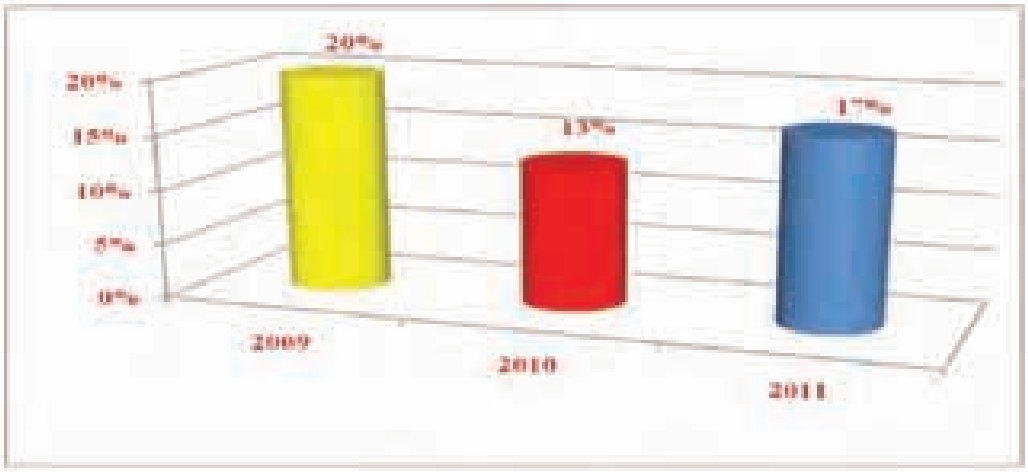

شكل (1 - 4)

نسب تنفيذ مشاريع برنامج تنمية الاقاليم للاعوام 2009 - 2011

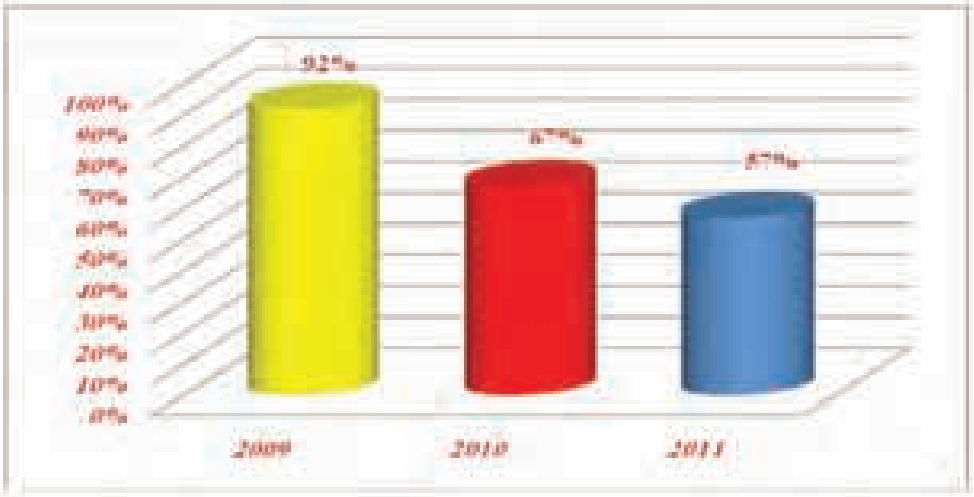

ثانياً : تكوين رأس المال الثابت

- إزداد اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الثابتة من (5919.8) مليون دينار عام 2009 الى (10155.5) مليون دينار عام 2010 وذلك بزيادة مطلقة قدرها (4235.7) مليون دينار وبنسبة زيادة قدرها (71.6 %).
- لعب القطاع العام دور المستثمر الاكبر خلال عامي 2009-2010 فكان له الدور المتميز في تكوين رأس المال الثابت الذي ازدادت نسبة مساهمته من (93.2 %) عام 2009 الى (96.3 %) عام 2010. ولعل استمرار تبوؤ القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً أساسياً للعملات الصعبة وتمويل الاستثمارات مايفسر الدور المحوري والمتميز للقطاع العام.
- إنخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت من (6.8 %) عام 2009 الى (3.7 %) عام 2010. هذه النسب تجعلنا نقف طويلاً أمام افتراضات الخطة والخاصة بمسؤولية القطاع الخاص عن تمويل (46 %) من اجمالي استثمارات الخطة. إن الابتعاد عن هذا الهدف يفسره لنا استمرار ضعف وجود بيئة استثمارية جاذبة لولوج القطاع الخاص في الساحة الاستثمارية.
- ابتعاد اجمالي تكوين راس المال الثابت عن الهدف المخطط له والبالغ (37.3) ترليون دينار عام 2011 وبالاسعار الجارية واستقراره عند (24.8) ترليون دينار عام 2010 وبنسبة انحراف (-43 %).
- ارتفاع نسبة انحراف مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت المخطط (24.8) ترليون دينار مقارنة بالفعلية (1.6) ترليون دينار وبمقدار (-92 %). في حين لم تتجاوز نسبة انحراف مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت المخطط (23.4) ترليون دينار والبالغة (23.2) ترليون دينار ما مقداره (-0.8 %).

شكل (1 - 5)

تكوين رأس المال الثابت المخطط والفعلي لعام 2010 بالأسعار الجارية

موزعاً حسب القطاعين العام والخاص (تريليون دينار)

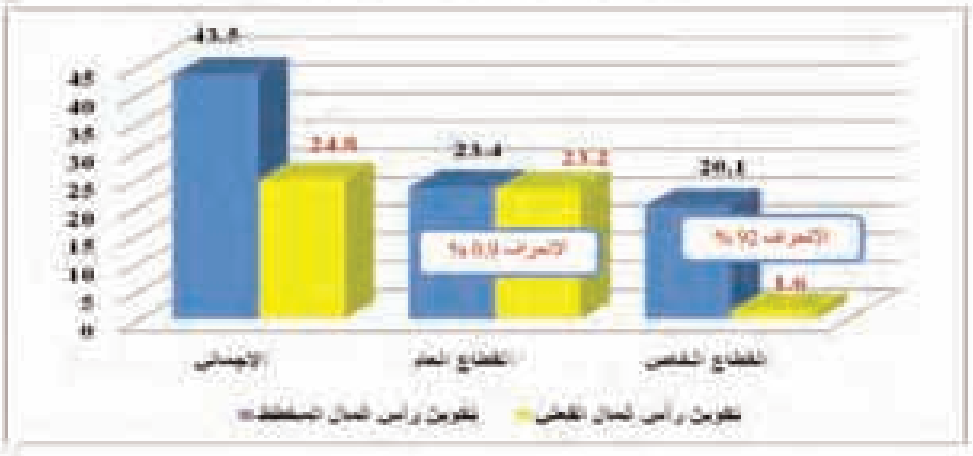

1-1-3 مساهمة القطاعين العام والخاص: أدوار ساكنة

- اتسمت مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للاعوام 2009 - 2010 بالاستقرار النسبي، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع العام (66.1 %) عام 2009 انخفضت الى (65.4 %) عام 2010 في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي عن (33.9 %) عام 2009، إرتفعت قليلا الى (34.6 %) عام 2010 تؤكد الدور المتواضع للقطاع الخاص في ادارة فعاليات التنمية وبدلالة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت التي لم تتجاوز (1.6 %) مشكلة نسبة (6.4 %) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الجارية عام 2010.
- تباينت الاهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حسب الانشطة الاقتصادية حيث بلغت (100 %) في انشطة كل من أنشطة الزراعة، وملكية دور السكن، والخدمات الشخصية، في حين بلغت مساهمته في نشاط الصناعة التحويلية (27.9 %) عام 2009، إزدادت الى (39.7 %) عام 2010، ان هذه الزيادة تفسرها زيادة اعداد المنشآت الصناعية للقطاع الخاص سواء الكبيرة منها او المتوسطة والصغيرة، إذ ازدادت المنشآت الكبيرة من (412) منشأة عام 2009 الى (420) منشأة عام 2010 في حين ازدادت المنشآت المتوسطة من (50) منشأة عام 2009 الى (55) منشأة عام 2010، أما المنشآت الصغيرة فقد ازداد عددها من (10289) منشأة عام 2009 الى (11126) منشأة عام 2010.
- اتسمت سياسة الاستثمار للقطاع الخاص بعدم التنوع والثبات على انماطها التقليدية رغم سعي الخطة الى فتح مجالات الاستثمار له في مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، إن عدم تجاوز نسبة مساهمته في توليد الناتج في قطاعي التعليم والصحة عن (15 %) من اجمالي الناتج في هذين القطاعين للاعوام 2009 - 2010 لدليل على عدم مرونة القطاع لتنويع انشطته.
- بلغ اجمالي المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص والمقرة من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار على مستوى المحافظات (281) مشروعا عام 2010 وبقيمة (10.1) مليار دولار، أرتفعت الى (298) مشروعاً عام 2011 وبقيمة (13.2) مليار دولار، وبذلك بلغ اجمالي تخصيصات الاستثمار لهذه المشاريع (23.3) مليار دولار والتي لم تشكل سوى (27 %) من اجمالي الاستثمار المخطط للقطاع الخاص في الخطة والذي بلغت قيمته (100) تريليون دينار أي مايعادل (86) مليار دولار، ان هذه المساهمة سوف تبدو أكثر تواضعاً إذا ما تم تأشير مقدار الاستثمارات المقرة والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلي.
- من جهة اخرى قد يكون انخفاض هذه النسبة ظاهريا ولكنها في حقيقتها مرتفعة بدلالة جولات التراخيص النفطية وحركة التشييد والسكن والاعمار المتنامية والتي تقودها استثمارات القطاع الخاص، ولكن ندرة البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط هذا القطاع وعدم توفر بيانات عن الاستثمار في اقليم كردستان قد تعد من الاسباب المفسرة لظاهرية انخفاض نسبة الاستثمارات الفعلية للتي اقرتها الخطة.
- على الرغم من وجود القوانين الداعمة لاشراك القطاع الخاص في تأهيل الشركات العامة كقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997، وتبني خطة سنوية للاعلان عن الشركات التي تروم الدولة تأهيلها، حيث تم انجاز (76) ملفا استثماريا حتى عام 2010، والاعلان عن تأهيل (18) شركة صناعية عام 2011، إلا ان درجة الاقبال عليها من قبل مستثمري القطاع الخاص كان ضعيفا بسبب قدم تلك الشركات.

1-1-4 الاهداف المالية والنقدية : تناغم وانفصام

1-1-4-1 السياسة المالية : موازنات مستجيبة للانفاق الاستهلاكي

استمدت السياسة المالية الطبقة في العراق ومن خلال موازناتها العامة للسنوات 2010 و2011 أهدافها من سياسات الحكومة المدرجة في خطاب دولة رئيس الوزراء لحكومة الشراكة الوطنية بتاريخ 22 /12 /2010 وخطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 واستراتيجية التخفيف من الفقر عام 2009 ،الاصلاح المالي المتحقق تجسد في استراتيجيتين للموازنة الاتحادية الاولى: استراتيجية الموازنة للمدة 2011 - 2013 والثانية استراتيجية الموازنة الاتحادية للمدى المتوسط 2012 - 2014 وجوهر الاصلاح تمثل في:

- الحد من العجز بوضع سقوف عليا للنفقات الكلية .
- التنمية واعادة الاعمار من خلال رفع نسبة النفقات الاستثمارية وصولا الى (50 %) من اجمالي الانفاق العام.
- تبني سعر تحوطي ثابت للنفط مستند الى تقديرات واقعية وعقلانية .
- زيادة الايرادات غير النفطية من خلال دعم الموازنة لاليات الانتقال الى اقتصاد السوق من خلال توسيع قاعدة الضرائب.

- استمرار تبني العراق موازنة البنود في تصميم وتنفيذ برنامجه المالي بكل مانحتويه من عيوب وثغرات ولكن كان هناك نقاط مضيئة في مسار هذا الاتجاه والمتمثلة بالاتي :
  - تبني نموذج الاطار المالي المتوسط في تحليل نتائج اعداد الموازنة للسنوات السابقة وتنفيذها .
  - اعتماد موازنة 2010 و 2011 على مؤشرات الفقر عند توزيع تخصيصات الانفاق لبعض الانشطة بين المحافظات بدلالة درجة المحرومية.
  - "الورد عند المنبع" أحد المعايير التي اعتمدتها موازنة 2011 في تخصيص عوائد البترو دولار على المحافظات المنتجة والمتضررة من انتاج الثروة النفطية.
- استمرار اعتماد الموازنة العامة للمدة 2009 - 2011 في تقدير ايراداتها على مثبت لسعر احتمالي تحوطي احادي والذي اتسم بالتصلب وعدم المرونة باتجاه التأثير في البات تكييف تدفق موارد الموازنة العامة ومن ثم نفقاتها، فاخذ الاقتصاد العراقي ينمو عندما يحقن بالموارد المالية النفطية والتي تفرزها صدمة العرض الخارجية الايجابية وينكمش عندما تخفق التسربات الانفاقية مستوى الحقن في الاقتصاد.
- تميزت الموازنة الاتحادية للمدة 2009 - 2011 باعتمادها على الايرادات النفطية كمصدر اساسي في تمويل نفقاتها وبنسبة (88.47 %) في موازنة 2009 انخفضت الى (85.68 %) في موازنة 2010 والى (90.19 %) في موازنة 2011، مما جعل أداء السياسة المالية ومديات القدرة في تحقيق أهدافها مرتبطا ومتلازما بالاثار الايجابية أو السلبية التي تتركها صدمة العرض الخارجية لسوق الطاقة الدولية.
- لم تشكل الايرادات غير النفطية في موازنة 2009 سوى (11.53 %) ازدادت الى (14.32 %) عام 2010 وانخفضت الى (9.81 %) عام 2011، وكانت نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الايرادات العامة (6.04 %) عام 2009 انخفضت الى (2.12 %) عام 2010 والى (1.78 %) عام 2011، مما يؤشر عدم فاعلية السياسة الضريبية في تحقيق وظيفتها المالية.
- لم تشهد الموازنة الاتحادية تغييرا جوهريا في معالجة الخلل في بنية النفقات العامة حيث بقيت تميل اتجاهات الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية في موازنات 2009 - 2011 حيث شكلت النفقات التشغيلية نسبة (82.6 %) من اجمالي الانفاق العام في موازنة 2009 وانخفضت الى (77.8 %) في موازنة 2010 ثم عادت لترتفع الى (80.44 %) في موازنة 2011، وعليه ازدادت النفقات الاستثمارية من (17.4 %) عام 2009 الى (22.2 %) عام 2010 ثم انخفضت الى (19.56 %) عام 2011، إن هذا الخلل في بنية الانفاق العام تفسره المؤشرات الخاصة بالرفاهية الاستهلاكية واتساع ظاهرة التركيب المجاني في الاقتصاد.
- ارتفاع نسبة الانفاق في فقرة الرواتب والاجور من اجمالي النفقات التشغيلية لتبلغ عام 2009 (52.8 %)، إلا انها انخفضت الى (32.4 %) عام 2010، ثم عاودت لترتفع الى (54 %) عام 2011، في حين شكلت باقي مدخلات النفقات التشغيلية والتي تدخل في نطاق النفقات التحويلية نسبة (46.7 %) عام 2009 ازدادت الى (67.5 %) عام 2010 وانخفضت الى (46 %) عام 2011، ان هذه النسب المرتفعة من شأنها ان ترحل بعضا من الاهداف الاستثمارية المعلنة في الخطة الى أمد زمنية بعيدة وتنقل أعباء المرحلة الحاضرة واخفاقاتها الى الجيل القادم.
- استمرار تعرض الاقتصاد العراقي لضغط الطلب الكلي الفعال والذي عمل بقوة من خلال مضاعفة الموازنة الانفاقية حيث باتت تأثيراته تفوق حدود التوسع في السياسة المالية نفسها مولدة فجوة تضخمية عملت السياسة النقدية وبتناغم عال على تضييقها باستخدام ادواتها المتشددة كافة لينخفض معدل التضخم من (7.1 %) عام 2009 الى (2.5 %) عام 2010 ثم ارتفع الى (5.6 %) عام 2011. وبهذا اصبحت الآثار التضخمية للموازنة العامة سمة طالما تغذيها نفقات ريعية غير خاضعة لمضاعف الضرائب الذي اذا ما اعتمد سيمكن الموازنة العامة من الوصول الى التوازن الاقتصادي من خلال مضاعف الميزانية المتوازنة.

- تأرجحت الموازنة العامة مابين حالتي العجز والفائض خلال المدة 2009 – 2011 وأخذت اتجاهات متذبذبة متأثرة بقوة عوامل الصدمة الخارجية الايجابية منها أو السلبية محدثة عجزاً في موازنة 2009 بقيمة (346.2) مليار دينار، وفائضاً في موازنة عام 2010 بقيمة (116.023) مليار دينار وفائضاً بقيمة أعلى في موازنة عام 2011 مقداره (30359.3) مليار دينار متأثراً بارتفاع اسعار النفط الخام وزيادة معدلات انتاجه وصادراته.

1-1-4-2 السياسة النقدية.. وظائف متحققة

تعد ادارة السياسة النقدية من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي العراقي استناداً الى المادة 4 من القانون رقم 56 لسنة 2004. وقد سعت تلك السياسة نحو توفير فرص الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير في مناسيب السيولة والسيطرة على اتجاهاتها والاستقرار في الاسعار المحلية والحفاظ على فرص العمل وتحقيق التنمية. كما مارست دوراً محورياً في ارساء مقومات النمو الاقتصادي من خلال أدواتها غير المباشرة للسياسة النقدية كسعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي الالزامي، وعمليات السوق المفتوحة، وخيارات ادارة السيولة كمزاد حوالات الخزينة والاقراض مابين المصارف.

وقد ارتبطت اتجاهات تلك السياسة باجراءات اصلاحية اساسية تزامن فيها هدف تقوية أواصر السوق النقدية وعمليات الوساطة مع ضرورات استقرار سوق التمويل الخارجي وموازرة استقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي. إذ أدى توازنهما الى تحقيق اشارتين سعريتين قويتين من اشارات السوق التي تبنتها السياسة النقدية لبلوغ اهدافها المذكورة وهما اشارة سعر الفائدة واشارة سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار وهو أمر قد عزز من آلية الانتقال النقدي للتأثير في توازن السوق النقدية ومن ثم استقرار النشاط الحقيقي. وعليه جاءت السياسة النقدية التي تم تبنيها منذ عام 2003 بثمارها عبر اختيار مثبتاتها الاسمية المناسبة، إذ حققت شارة سعر فائدة السياسة النقدية هدفها في تحقيق عوائد للدينار العراقي وتحويله الى عملة جاذبة ومصدة قوية في مواجهة التوقعات التضخمية، كما ان شارة سعر فائدة البنك قد انخفضت من (15 %) الى (7 %) عام 2009 والى (6 %) عام 2010 واصبحت القوة الجاذبة للدينار والادارة الافضل في تطوير الادخار النقدي والوساطة المالية، والسبيل الصحيح والمناسب للتصدي لظاهرة التوقعات التضخمية.

أما شارة سعر الصرف فقد كان لها الأثر الاكبر في خفض التضخم ورفع القيمة الخارجية للدينار العراقي، فبذلك حققت السياسة النقدية هدفها الاساس في التأثير في سعر الصرف الاسمي للوصول الى المستويات الحقيقية لسعر الصرف التوازني من خلال مزاد العملة الاجنبية، فانعكس بشكل ايجابي على المستوى العام للأسعار ولاسيما اسعار السلع المستوردة النهائية ومدخلات الانتاج فضلاً عن كون المزاد وسيلة لتطبيق الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية في ادارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسيبها وتحقيق التوازن المرغوب في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي.

كما ساهمت السياسة النقدية في بناء احتياطات جيدة بالعملة الاجنبية وادت الى بناء مرتكزات عالية الجودة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الخارجي واقامة مناخ ملائم لانطلاق الاستثمار، وعليه يمكن ان نلحظ انجازاتها للمدة 2009 - 2011 من خلال:

ازدياد عرض النقد بمفهومه الضيق (العملة في التداول + الودائع الجارية) من (37300) مليار دينار عام 2009 الى (51743) مليار دينار عام 2010 وبنسبة زيادة قدرها (38.7 %).

- ازدياد الودائع الجارية من (15524) مليار دينار عام 2009 الى (27401) مليار دينار عام 2010 وبنسبة زيادة قدرها (76.5 %).
- تفوق في مكونات عرض النقد حيث انخفضت نسبة مساهمة العملة في التداول من اجمالي عرض النقد من (58 %) عام 2009 الى (47 %) عام 2010 لصالح الودائع التي ارتفعت نسبتها الى (53 %) عام 2010.
- ازدياد رصيدها من صافي الموجودات الاجنبية ليبلغ (68139) مليار دينار عام 2010 وبنسبة زيادة قدرها (9.7 %) مقارنة بعام 2009.
- النجاح في خفض معدل التضخم الى (2.5 %) عام 2010 ثم عاود ليرتفع الى (5.6 %) عام 2011.
- حفز النشاط الاستثماري من خلال تخفيض سعر الفائدة ولأربع مرات في عام 2009 حيث انخفض بموجبه من (15 %) في شباط 2009 الى (7 %) في حزيران 2009، تخلل هذه المدة انخفاضان اخران، كما قام البنك المركزي العراقي بتخفيضه وفرة واحدة عام 2010 من (7 %) الى (6 %).
- استقرار سعر الصرف للعملة المحلية تجاه الدولار وبحدود (1170) دينار عام 2009 نتيجة لتهيئة عامل الاستقرار في سوق النقد الاجنبي حيث ارتفعت الكميات الباعة من الدولار الامريكي في مزاد العملة الاجنبية من (34) مليار دولار عام 2009 الى (36) مليار دولار عام 2010 علما ان الكميات الباعة تشمل حوالات ومبيعات نقد، وان النسبة الاكبر تميل للحوالات وبنسبة (94 %) و (85 %) للأعوام 2009 و 2010 على التوالي.
- يقيت المصارف الحكومية تلعب الدور الاكبر في منح الائتمان وبنسبة (66 %) عام 2009 وازداد الى (75.4 %) عام 2010 في حين لم تتعد مساهمة المصارف الخاصة في منح الائتمان عن (34 %) عام 2009 وانخفض الى (24.6 %) عام 2010، مما يعني ان المصارف الاهلية ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها وماتمنحه القوانين التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل الى ثمانية اضعاف رؤوس اموالها.
- حتى نهاية عام 2010 وصل عدد المصارف العراقية (7) مصارف حكومية و (38) مصرفاً أهلياً واجنبياً منها (7) مصارف اجنبية و(7) مصارف مشاركة لمصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة فيها بين (20 – 75 %) من اجمالي رأس المال. كما بلغت رؤوس أموال المصارف العراقية حوالي (2.4) تريليون دينار عام 2009 ازداد الى (2.9) تريليون دينار عام 2010، وبلغت حصة القطاع المصرفي الاهلي فيها (73.8 %) عام 2009 ازدادت الى (79 %) عام 2010، موزعة الى (37.6 %) للمصارف التجارية الاهلية و(17.6 %) مصارف اسلامية و(18.6 %) فروع للمصارف الاجنبية العاملة في العراق.

- على الرغم من سعي السياسة المصرفية باتجاه تحسين مؤشر الكثافة المصرفية للمدة 2009 - 2011 من خلال زيادة اعداد المصارف وتوسيع نمط توزيعها المكاني افقياً وعموديا، إلا ان ما تحقق كان متواضعا، إذ لم يرتفع عدد المصارف في عام 2010 الا بحدود مصرف واحد مقارنة بعام 2009، وتعود ملكيته للقطاع الخاص، لذا فان التقدم المحرز نحو تحقيق هدف خفض الكثافة المصرفية لايكاد يؤشر، إذ انخفضت الكثافة المعدلية نسمة/ مصرف الى (38484) نسمة عام 2010 مقابل حوالي (40000) نسمة عام 2009.
- لم تشهد المصارف المتخصصة توسعاً ملحوظاً في أعدادها، ولم تتمكن تنشيطاً في فعالياتها، علماً ان فعاليات هذه المصارف تقع خارج قواعد السوق، حيث تكون ائتماناتها موجهة ومدعومة في شروط خدمتها، إذ بلغ عددها (3) فقط عام 2010 (التعاون الزراعي، الصناعي، العقاري) جميعها مصارف حكومية وتمتلك (67) فرعاً، وبلغت قيمة الائتمانات التي منحتها (1346) مليار دينار عام 2010.

1-1-5 السكان وقوى العمل: نمو ديمغرافي عالٍ وفرص عمل محدودة

أولاً- السكان: تقديرات بلا تعداد

- التأجيل المتكرر للتعداد العام للسكان واختصار فعاليته على الترقيم والحصر مما أضعف فرصة العراق المتاحة في دمج العمليات السكانية بفعاليات التنمية بشكل شمولي.
- حافظ معدل النمو السكاني على معدلاته المرتفعة والتي استقرت عند حدود 3 % حتى عام 2011 متأثرة بارتفاع معدل الخصوبة الكلية من 4.5 مواليد لكل امرأة عام 2009 الى 4.6 مواليد عام 2011.
- ازداد معدل توقع الحياة عند الولادة من 58.2 سنة عام 2009 الى (69) سنة عام 2011، مما كان له انعكاس واضح على التركيبة العمرية ومن ثم شكل الهرم السكاني الذي اتسم بصفته الفتية والحيوية.
- انخفضت نسبة الفئة العمرية اقل من 15 سنة من (41 %) عام 2009 الى (40.2 %) عام 2011، في حين ازدادت نسبة الفئة العمرية 15 - 64 سنة من (56.1 %) عام 2009 الى (56.9 %) عام 2011، مما يعني تزايد القوة الداعمة في الاقتصاد، أما الفئة العمرية 65 فاكثر فلم تشكل نسبتها سوى (2.8 %) من اجمالي السكان عام 2009، ازدادت (2.9 %) عام 2011 واستقرارها هذا يفسره ضعف فاعلية السياسات الصحية ولاسيما الوقائية منها.
- بلغت نسبة فئة الشباب 15 - 24 سنة (وهي الفئة العرفة دولياً) (20 %) عام 2009 ارتفعت الى (20.2 %) عام 2011 مما يتطلب سياسات كلية في مجال التمكين من اجل تشغيل الشباب واعدادهم ومناصرتهم.
- شكلت نسبة الذكور (51 %) من اجمالي السكان عام 2009 انخفضت الى (50.9 %) عام 2011 لصالح الاناث التي ازدادت نسبتهم من (49 %) عام 2009 الى (49.1 %) عام 2011.
- ارتفاع نسبة السكان في المناطق الحضرية وبنسبة (69 %) من اجمالي السكان عام 2009، في حين لم تشكل نسبة سكان الريف سوى (31 %) للسنة نفسها مما يفسر ضعف استجابة السياسات الكلية لمتطلبات النمو المستدام.

ثانياً- القوى العاملة: وظائف بلا نمو

- انخفاض معدل البطالة من (15 %) عام 2008 الى (11 %) عام 2011، مما يؤشر امكانية تحقيق هدف الخطة عام 2014 لتخفيض معدل البطالة الى مستويات مقبولة.
- انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي من (46.25 %) عام 2008 الى (42.4 %) عام 2011 متأثراً بعوامل اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية.
- اتساع الفجوة بين الرجل والمرأة في المشاركة في النشاط الاقتصادي الى 56.6 % عام 2011 بعد ان كانت (50 %) عام 2005.
- انخفاض الفجوة في مشاركة المرأة والرجل في سوق العمل في الحضر عنها في الريف، إذ انخفضت من (60.6 %) في الحضر و(57.7 %) في الريف عام 2003 الى (57 %) في الحضر و (51 %) في الريف عام 2011 على التوالي.
- شكلت نسبة العمل الحضري (47.6 %) عام 2011، وكانت نسبة العاملات من الاناث في العمل الحضري (58.6 %) وهي أكثر منها للذكور حيث تبلغ (45.6 %) للعام ذاته.
- استمرار تزايد معدلات العمالة الناقصة بنوعيها الظاهرة وغير الظاهرة وبنسبة (38.6 %) و(14.6 %) على التوالي، ولعل طبيعة سياسات التشغيل المطبقة ذات الصفة الانتقائية هي التي تفسر اسباب ارتفاع معدلاتها.
- البطالة المقنعة والعمالة الناقصة صفتان لصيقتان بالمشتغلين، ولعل قرارات التشغيل غير المدروسة والقوانين الوليدة لظرفها تعد اسبابا لاستمرارية تلك الصفات بين صفوف المشتغلين من قوة العمل.

- ارتفاع معدل البطالة بين الشباب للفئة العمرية 15 - 29 حيث كانت النسبة بين الذكور(15.5 %)وبين الاناث(33.3 %)عام 2011 وهو أعلى من المعدل العام للبطالة البالغ(11.1 %).
- الارتباط النسبي مابين المستوى التعليمي والبطالة والتي ترتفع نسبتها بارتفاع مستوى التعليم. إذ كانت 12.7 % لمن مستواهم التعليمي اعدادية فاقل و(24.2 %) لمن هم في مستوى تعليمي معهد فاكثر.

1-1-6 التنمية القطاعية: جهود تنموية متفاوتة

أولا- قطاع الزراعة: بشارة التنوع

استجاب القطاع الزراعي للأهداف الموضوعة في خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 متأثرا بالسياسة السعرية والتسويقية المطبقة واجراءات حماية المنتج المحلي التي ساهمت في تشجيع المنتجين الزراعيين على التوسع في الانتاج وعودتهم الى حلقة الانتاج مولدة فرص عمل جديدة في الريف العراقي وامكانية أكبر في استيعاب اعداد جديدة من العمالة غير الماهرة والاستفادة من امكانات المرأة الريفية التي يتجذر الفقر بين صفوفها حسب نتائج الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2009).

إن عوامل الدفع باتجاه تحقيق التنوع في الانتاج النباتي والحيواني لم يرافقها تقدم يذكر في خلق بيئة قانونية وتشريعية تسهم في ايقاف تفتيت المساحات والحيازات الزراعية من الاراضي والبساتين لابقائها ضمن حلقة الانتاج.

أ- الانتاج الزراعي:-

يمتلك العراق مساحات واسعة صالحة للزراعة المروية والديمية والتي تقدر بـ (44.46) مليون دونم. تأثر القسم الاكبر منها بمشكلة التملح والتغدق بالمياه الجوفية ولاسيما في المنطقتين الوسطى والجنوبية بسبب سوء أعمال التشغيل والصيانة وانعدام شبكات البزل المتكاملة فانعكس على الانتاج الزراعي كما ونوعا. إلا ان السياسات التي رافقت تطبيق بنود المبادرة الزراعية والتي تم اقرارها عام 2010 كان لها انعكاسات ايجابية على الانتاج وغلة الدونم وتركيبة المحصول الزراعي.

كما تعكس مؤشرات الانتاج النباتي والحيواني للأعوام 2010 - 2011 الاتي:

- تم تحقيق 99 % من الانتاج المستهدف لمحصول الحنطة عام 2011 والوصول الى مستويات انتاجية عالية بلغت (525.6) كغم/دونم للحنطة المروية. والذي يمثل نسبة (105 %) من مستوى الغلة المستهدفة في نهاية الخطة. وحققت بغداد أعلى مستوى غلة على مستوى المحافظات (687.3) كغم/دونم.
- نجاح مقبول وزيادة قريبة من النسب المستهدفة للمحاصيل النباتية كالشعير (97 %)، الذرة الصفراء (52 %)، الشلب (81 %)، الطماطة (69 %)، البطاطا (56 %)، التمور (113 %) وذلك في عام 2011.
- حقق التوسع العمودي في المحاصيل الاستراتيجية والتوسع في المساحات المروية بالرش زيادة في مستويات الانتاج بلغ متوسط غلة الدونم الواحد على أساس اجمالي المساحة المزروعة (429.3) كغم/دونم للموسم الشتوي في عام 2011. إلا ان هذه الزيادة أقل بنسبة (13.4 %) مقارنة بعام 2010.
- حقق معدل انتاج الخضر والطماطة زيادة في مستويات عام 2011 وبنسبة (13 %) مقارنة بعام 2010. في حين حقق معدل انتاج البطاطا والتمور نسبة زيادة (160 % و 117 %) عام 2011 على التوالي مقارنة بعام 2010. هذه الزيادات في معدل انتاج الخضر التي تحظى بالمرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية في الانتاج النباتي جاءت استجابة لاستخدام التقنيات الحديثة التي طبقت على مساحات صغيرة كالبيوت البلاستيكية والري بالرش والتنقيط.
- انخفض معدل انتاج محصول الشلب عام 2010 بنسبة (89 %) مقارنة بعام 2009 بسبب تقنين المياه وتخفيض المساحة المزروعة. إلا انه عاود الارتفاع عام 2011 ليبلغ (235.1) الف طن.

ب- الانتاج الحيواني:-

- استجاب معدل الزيادة في اعداد حيوانات المزرعة للاعوام 2010 و 2011 للهدف المستهدف في الخطة وبحدود (7 %) للأغنام والماعز. وابتعد المتحقق بالنسبة للابقار والجاموس ليسجل معدل نموسنوي مقداره (1.9 %).
- حقق انتاج اللحوم الحمراء زيادة بنسبة (1.8 %) عام 2011 والاسماك (12.7 %) وانتاج الحليب (3 %) مقارنة بعام 2010. ولعل قلة القطعان الاساس وضعف الصفات الوراثية للأصناف المحلية فضلا عن قلة انتاج الاعلاف. وضعف الخدمات البيطرية والارشادية التي تفتقر الى التواصل مع البحوث العلمية لعبت دورا في التأثير في معدلات نمو الانتاج الحيواني للاعوام 2010 و 2011.
- ازدادت اعداد حقول فروج اللحم من (1745) حقل عام 2010 الى (2092) حقل عام 2011. فازداد بذلك معدل انتاج لحوم الدجاج بنسبة (5.7 %) وهو أكثر مما مخطط له عام 2011.

- ازداد انتاج بيض المائدة من (704) مليون بيضة عام 2009 الى (926.2) مليون بيضة عام 2010 والى (970) مليون بيضة عام 2011، وبزيادة قدرها (4.8 %) مقارنة بعام 2010 والتي تبدو متواضعة، ولعل عدم استكمال مشاريع البنى التحتية للدواجن ولاسيما مشروع الاسول في ابوغريب ومشروع الاجداد في سامراء كان له أبلغ الأثر في عدم تسريع النمو في هذا المجال ومن ثم اضعاف القدرات التنافسية للمنتج المحلي مقارنة بالمنتج المستورد.

ثانياً- الموارد المائية: تهديد خارجي متفاقم

إستمر تزايد الحاجة الى الموارد المائية في العراق نتيجة استمرار النمو السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي يقابله تناقص في الموارد المائية نتيجة توسع استثمار الموارد المائية في الدول المتشاطئة على الانهار التي ترد الى العراق مما ولد انعكاساً ذو نتائج قد تكون ايجابية و/ او سلبية على كفاءة تنفيذ الاهداف خلال السنوات الاولى من عمر الخطة وكالاتي:

- لم يحصل تقدم في زيادة الخزن الثاني للسدود القائمة والمنفذة والوصول الى المستهدف في الخطة بحوالي (33) مليار متر مكعب بسبب عدم اقرار تنفيذ سد بخمة بطاقة خزنية بحدود (14.4) مليار متر مكعب، ناهيك عن عدم احالة اعمال تنفيذ المعالجة الدائمة لاسس سد الموصل الى الان وتأجيل سد طق طق ومشروع الخازر كومل الامر الذي أدى الى عدم تحقيق زيادة خزنية بحدود 20 مليار متر مكعب.
- لم ترجمة مساعي تنمية الموارد المائية عن طريق التوسع في حصاد المياه بالمناطق الملائمة واستخدام المياه العادمة بعد المعالجة، وقد تم اضافة 114.346 مليون متر مكعب الى حجم الخزين المتوفر حتى نهاية عام 2010 ومازال العمل مستمرا لاضافة سعة خزنية قدرها (127.4) مليون متر مكعب من خلال تنفيذ (7) سدود صغيرة (الوند في محافظة ديالى/ خاصة جاي في محافظة كركوك، كمرة/2 و كمرة/4 والنسار في محافظة الانبار والشهابي في محافظة واسط، دويريج في محافظة ميسان).
- تبني مجموعة اجراءات تهدف ترشيد استهلاك المياه من خلال نشر جمعيات مستخدمي المياه في المحافظات كافة والتوعية في سبيل الادارة التشاركية والحد من التوسع في الزراعات عالية الاستهلاك للمياه واعتماد تقنيات جديدة في الري والزراعة كمنظومات الرش والزراعة المحمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أ- استصلاح الاراضي ومشاريع الري والبزل: إنجاز متواضع

- مازال هدف الاستصلاح المتكامل لـ 1.6 الف دونم بعيد المنال، فلم يتجاوز مجموع مساحات الاراضي المستصلحة استصلاحاً كلياً خلال عامي 2010 و 2011 عن (84) ألف دونم والمستصلحة استصلاحاً جزئياً (192) الف دونم، واللذين لايشكلان سوى (12 %) من اجمالي المستهدف استصلاحه.
- بسبب قلة التخصيصات المالية وضخامة الاعمال المطلوب تنفيذها وتشتت الجهود المبذولة لم تزداد اعداد المشاريع السائدة لعمليات الاستصلاح عن (47) مشروعاً في عام 2010، أنخفضت الى (45) مشروعاً في سنة 2011.
- حصول تقدم ملحوظ في مجال استكمال المصبات الرئيسة والمتمثلة بمبزل الفرات الشرقي والذي انجز منه (200) كم وبنسبة (77 %) من الطول الكلي البالغ (261) وبتصريف (385) متر مكعب/ثانية في نهاية 2011، كما تم انجاز اعمال الحفريات الخاصة بمبزل شرق الفرات بنسبة (100 %) في نهاية عام 2011 والذي يبلغ طوله (172) كم وبتصريف (26) متر مكعب/ثانية.
- شهد عام 2011 تطوراً ملحوظاً في أعمال صيانة مشاريع الري والبزل حيث ازدادت الاطوال المنجزة بنسبة (128 %) مقارنة بعام 2009، كما ازدادت كمية الترسبات المزالة مقدم السدات وكري الانهار من (12.3) مليون متر مكعب عام 2010 الى (12.7) مليون متر مكعب عام 2011، كما ازدادت اعمال التبطين بالكونكريت من (1.263) مليون متر مربع عام 2010 الى (1.668) مليون متر مربع عام 2011، وتم تطهير جداول ومبازل بزيادة من (22757) كم طول عام 2010 الى (23562) كم طول عام 2011.

ب- المياه الجوفية: استدامة الاستغلال

شهد عامي 2010 و2011 زيادة في أعداد الابار المنفذة فعلياً بالنسبة لما مخطط لها، ففي عام 2010 كان المخطط حفر 1200 بئر في مختلف محافظات العراق، وتم تنفيذ 1403 بئر، وبكفاءة تنفيذ بلغت (117 %)، في حين خطط لحفر 1300 بئر في عام 2011 وما تم تنفيذه فعلاً 1463 بئر وبكفاءة تنفيذ (113 %)، حيث يؤمن البئر الواحد مياه الشرب والسقي لحوالي 30 - 40 شخصاً.

ج- الاهوار العراقية: إعادة الحياة لبيئة نادرة

- تم التوصل الى اعمار (38 %) من المساحة الكلية للاهوار البالغة (5589) كم مربع في عام 2010، وازدادت النسبة لتصل نسبة الاعمار الى (46 %) عام 2011.

د- حصة العراق المائية : جهود حثيثة من اجل الأمن المائي

- استثمار العلاقات السياسية والاقتصادية كورقة ضاغطة لتامين حاجات العراق المائية.
- دعم جهود التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لقانون المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية لعام 1997 باعتبارها الاطار القانوني الامثل لقسمة المياه العادلة والمنصفة.
- تقوية القدرات التفاوضية.
- الضغط على دول الجوار في تبادل المعلومات وخطط التشغيل.
- اجراء قياسات مشتركة بشأن مواقع التعاريف الرئيسة باعتبارها أساساً مهماً عند تحديد حجم الايرادات.
- شهد عام 2011 مواصلة سياسة استراتيجية محددة للتفاوض مع دول الجوار حول تحديد حصص العراق المائية ودعم نظام المفاوضات، وقد تحقق تقدم في هذا الاتجاه من خلال اعداد مسودة قانون المجلس الوطني للمياه وتشكيل اللجنة الوطنية العليا للمياه التي تقع عليها مسؤولية ادارة الموارد المائية في العراق ودفع عملية التفاوض.

ثالثاً – قطاع الصناعة والطاقة : أنشطة قائدة

- ازدادت تخصيصات الاستثمار الموجهة للقطاع الصناعي من (32.4 %) عام 2010 الى (36.3 %) عام 2011، وكان نصيب كل من أنشطة الكهرباء والنفط والصناعة التحويلية (16.6 %، 12.1 %، 3.6 %) على التوالي في عام 2010، في حين بلغ نصيب تلك الانشطة (13.7 %، 18.8 %، 3.6 %) على التوالي عام 2011.
- انخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي من (48 %) عام 2009 الى (46 %) عام 2010 ثم عاود ليرتفع قليلا الى (47.4 %) عام 2011، على الرغم من الانخفاض النسبي البسيط إلا ان مساهمته بقيت بحدود نصف الناتج المحلي الاجمالي للبلد.
- ساهمت الصناعة الاستخراجية بنسبة (43.6 %) في توليد الناتج المحلي في عام 2009، انخفضت الى (41.7 %) عام 2010 ثم ارتفعت الى (43.2 %) عام 2011، في حين لم يشكل الكهرباء سوى نسبة (1.6 %) في توليد الناتج عام 2009، واستقرت هذه النسبة عند حدود (1.5 %) لعامي 2010 و2011.

أما الصناعة التحويلية فاستقرت نسبتها في توليد الناتج عند حدود (2.8 %) للاعوام 2009 – 2011.

أ- النفط والغاز : كرم الاسعار

- ازداد انتاج النفط الخام من (2336) ألف برميل/ يوم عام 2009 الى (2554) الف برميل/ يوم عام 2011، وبزيادة قدرها (9 %) مقارنة بعام 2009، هذه الزيادة نتيجة طبيعية لازدياد عدد الحقول المستكشفة وزيادة عدد الآبار النفطية المحفورة ، إلا ان هذه الزيادة اقل من المخطط لها بنسبة (11 %) بسبب الاجراءات المعقدة التي تتطلبها التوقيع على جولات التراخيص.
- ارتفاع كميات النفط المصدر الى (2165) الف برميل/ يوم عام 2011 بعد ان كان (1906) ألف برميل يوم عام 2009 و (1890) الف برميل/ يوم عام 2010 وذلك كنتيجة لتطوير خطوط نقل النفط الخام وبناء خطوط جديدة وتاهيل منصات التصدير الحالية وبناء منصات عائمة جديدة.
- استقرت الطاقات الخزنية للنفط الخام خلال المدة 2009 – 2011 عند حدود (9400) الف برميل وذلك لان الخزانات المخطط لانشائها تحتاج الى أمد زمنية تمتد لاكثر من اربع سنوات لانجازها.
- ازداد انتاج الغاز من (1395) مقمق/ يوم عام 2009 الى (1426) مقمق/ يوم عام 2010، والى (1574) مقمق/ يوم عام 2011، وهذه الزيادة تعود الى طبيعة السياسات الانتاجية التوسعية في مجال انتاج الغاز التي طبقت في القطاع النفطي خلال هذه المدة.
- من اجل تعظيم الزيادة في كمية المنتجات النفطية تم تطوير المصافي الحالية بزيادة الطاقة التكريرية من (449) الف برميل/يوم عام 2009 الى (598) الف برميل/يوم عام 2010 والى (605) ألف برميل/يوم عام 2011 وذلك بزيادة قدرها (34.7 %).
- شهد عامي 2010 و2011 استمرار حالة العجز في انتاج البنزين وانتاج النفط الابيض وكذلك زيت الغاز، ولعل المدة الزمنية الطويلة التي يحتاجها انشاء مصانع جديدة لانتاج المشتقات يفسر حالات العجز مابين العرض والطلب على تلك المشتقات.
  - ◊ ان بعض الانجازات المتحققة لم تكن بمستوى الطموح وذلك للمشاكل التي جابهت نشاط النفط والغاز للأعوام 2010 – 2011 منها :
  - ◊ اعتماد الروتين والاجراءات الادارية المعتمدة في احالة المناقصات وتلكؤ في فتح الاعتمادات وكذلك تلكؤ بعض الشركات العالمية في تنفيذ التزاماتها.
  - ◊ قدم التكنولوجيا المستخدمة لعامل فصل الغاز عن النفط والمصافي النفطية وكذلك تقادم شبكات انابيب النقل.
  - ◊ القوانين والتشريعات التي تعرقل الاستثمار للشركات الاجنبية ومنها قانون التعاقدات الحكومية وقوانين الاستثمار.

ب- الكهرباء: آمال طال انتظارها

- ازداد انتاج الطاقة الكهربائية من (5258) ميكا واط عام 2009 الى (6149) ميكا واط عام 2011، وذلك بنسبة زيادة قدرها (17 %)، إلا ان الانتاج الفعلي لعام 2011 أقل من المخطط له بنسبة (25 %)، ولعل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية والتأخير في فتح الاعتماد وتقص الخبرات من بين ابرز الاسباب المفسرة لفجوة الانتاج.
- إزداد استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية من (1400) ك.و.س عام 2009 الى (1700) ك.و.س عام 2010 والى (1800) ك.و.س عام 2011 وذلك بزيادة قدرها (29.5 %) للمدة 2009 - 2011، إلا ان هذه الزيادة مازالت بعيدة عن المخطط لها بسبب قدم الشبكة وتعرضها الى أعمال التخريب والتجاوزات واللاعقلانية في استهلاك الطاقة من قبل الافراد والمؤسسات.
- حققت الجهود المبذولة لتحسين كفاءة أداء المنظومة الكهربائية وإيقاف تدهورها من خلال أعمال تأهيل المحطات التحويلية والخطوط والقابلوات نسب انجاز ملموسة ارتفعت من (5 %) عام 2009 الى (20 %) عام 2010 وازدادت الى (60 %) عام 2011 بالنسبة لمحطات 400 k.v، بينما تدنت نسب الانجاز 30 % لمحطات 132 k.v عام 2011. وبالنظر لطول المدة الزمنية التي تحتاجها خطوط الانتاج لاغراض التأهيل وعدم استجابة الشركات العالمية للدعوات الموجهة اليها وتأخير فتح الاعتمادات المستندية كلها اسباب أثرت في مستويات تحقيق هدف تحسين كفاءة المنظومة الكهربائية للاعوام 2010 - 2011.
- تم وضع الاستراتيجية البيئية في قطاع الكهرباء وبالتعاون مع المنظمات العالمية UNDP و UNEP عام 2010، إلا انها لم تحقق كامل اهدافها بسبب محدودية استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة واستخدامها للوقود الثقيل في تشغيل المحطات الغازية.

ج- الصناعة التحويلية: اولوية مؤجلة

- حقق نشاط الصناعة التحويلية نسبة مساهمة في توليد الناتج المحلي الاجمالي للاعوام 2009 - 2010 ما مقداره (2.9 %) وانخفضت هذه النسبة الى (2.7 %) عام 2011. شهد نشاط الصناعة التحويلية انحرافاً في نسبة الانتاج المتحقق لعام 2009 مقارنة بالانتاج المخطط بمقدار (51.5 %) ازدادت الى (52 %) عام 2010 وانخفضت من جديد الى (51.2 %) عام 2011.
- كان هناك مسعى باتجاه تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة التحويلية خلال الاعوام 2010 - 2011 بمنح اجازات التاسيس والتشجيع على الاستثمار في هذا النشاط، فازداد عدد المشاريع من (213) مشروعاً مكتمل التاسيس وبرأس مال مستثمر قدره (67.3) مليون دينار الى (452) مشروعاً عام 2010 وبرأس مال مستثمر قدره (102.3) مليون دينار والى (574) مشروعاً وبرأس مال مستثمر قدره (221.8) مليون دينار. إن الزيادة الفعلية هذه لم ترتق الى مستوى ما مخطط لها في انجاز الهدف بسبب عدم تحديد الالية المناسبة لمشاركة القطاع الخاص.
- من اجل تطوير القطاع الصناعي وارساء دعائم مشاركة القطاع الخاص في انشطة هذا القطاع، تم البدء بثلاث مدن صناعية في محافظات البصرة وذي قار ونينوى، فضلا عن المباشرة في اجراء الفحوصات الطوبوغرافية واعداد المسوح وتحريات التربة الاولية لمدينة صناعية في محافظة الانبار وان بلغت نسبة الانجاز المتحققة (35 %) لغاية عام 2011.
- بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج الصناعي (27.9 %) عام 2009 ارتفعت لتصبح (39.7 %) عام 2010 والسبب يعود الى زيادة عدد المنشآت الصناعية الخاصة خلال تلك المدة.

رابعاً- قطاع البنى التحتية: انجازات دون مستوى اشباع الحاجات

أ- الماء والصرف الصحي: مشاريع تنتظر الانجاز

الماء الصافي:-

- ارتفع عدد المشاريع الخاصة بخدمات الاسالة من 245 مشروعاً عام 2009 الى 251 مشروعاً عام 2010 والى 260 مشروعاً عام 2011 في اطراف بغداد والمحافظات. كما ازدادت المشاريع المعدة للتأهيل من 275 مشروعاً عام 2009 الى 367 مشروعاً عام 2010، إلا انها انخفضت في عام 2011 الى 72 مشروعاً فقط. ولعل انخفاض التخصيصات المرصدة للمشاريع وتأهيلها من (9.25 %) عام 2009 الى (3.57 %) عام 2010 والى (3.93 %) عام 2011، مما يعكس الانتهاء من معظم المشاريع التي احتاجت الى اعادة تأهيل.
- بلغت نسبة المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في بغداد 100 %، أما في المحافظات الاخرى فقد تطورت النسبة من (77.4 %) عام 2009 الى (80 %) عام 2010 والى (82 %) عام 2011، وهذه الزيادة تفسرها دخول مشاريع جديدة لانتاج الماء الصافي.
- ازدادت كمية الانتاج من الماء الصالح للشرب في بغداد من (2250) الف متر مكعب/يوم عام 2009 الى (2350) الف مترمكعب/يوم عام 2010 والى (2740) الف مترمكعب/يوم عام 2011، مما ادى الى تخفيض نسبة الشحة من (35.8 %) عام 2009 الى (21.7 %) عام 2011، في حين ارتفعت طاقات الانتاج من الماء الصالح للشرب في المحافظات من (3228) الف متر مكعب/يوم عام 2009 الى (3835) الف متر مكعب/يوم عام

2010 والى (3945) ألف متر مكعب/يوم 2011. ومع استمرار تزايد السكان قلت نسبة الشحة (20 %) لعامي 2009 و 2010 وانخفضت الى (18 %) عام 2011.

- ازدادت حصة الفرد اليومية من الماء الصالح للشرب في بغداد من (300) لتر/يوم عام 2009 الى (325) لتر/يوم عام 2010 فتحقق الهدف بنسبة (98.5 %) من المخطط ثم ارتفعت الحصة الى (350) لتر/يوم عام 2011 فتحقق الهدف بنسبة (97.2 %) من المخطط. اما في المحافظات فقد تطورت حصة الفرد من (300) الى (320) ثم الى (335) لتر/يوم للاعوام 2009، 2010، 2011 فتحقق الهدف بنسبة (96.9 %) عام 2010 و(93.1 %) عام 2011.
- نتيجة لتنفيذ مشروع ماء الوسافة الكبير واصلاح شبكات المياه والمشاريع الاخرى المستمرة في التنفيذ انخفضت نسبة الهدر من (40 %) عام 2009 الى (35 %) عام 2011.
- ازدادت اعداد مشاريع تحلية المياه في المحافظات التي تشكو من ملوحة عالية ولاسيما المحافظات الجنوبية من (64) مشروعاً لعامي 2009 و 2010 وبطاقة انتاجية (34980) متر مكعب/يوم الى (959) مشروعاً عام 2011 وبطاقة انتاجية (54670) متر مكعب/يوم.

الصرف الصحي :-

- لم تزداد اعداد المشاريع المؤهلة في قطاع الصرف الصحي في كل من بغداد وبقية المحافظات، حيث بقيت عند العدد (3) مشاريع في بغداد للمدة 2009 - 2011 و(29) مشروعاً في المحافظات عامي 2009 - 2010، وازداد الى (31) مشروعاً عام 2011، مما يؤكد عجزها عن تغطية السكان المخدومين بنسبة (100%) في بغداد و(35%) في المحافظات.
- ازدادت اطوال شبكات الصرف الصحي في بغداد من (21444) م عام 2010 الى (125297) م عام 2011 في حين ازدادت اطوال شبكات مياه الامطار في المحافظات من (3445.297) م عام 2009 والى (3696.236) م عام 2010 والى (5077.647) م عام 2011.
- لم تتغير حجوم الطاقات الاستيعابية لشبكات الصرف الصحي في بغداد حيث بقيت عند حدودها (684000) متر مكعب/يوم للمدة 2009-2011 كما حصل تغير متواضع في الطاقات الاستيعابية لشبكات الصرف الصحي على مستوى المحافظات حيث ازدادت من (551652) متر مكعب/يوم عام 2011 وبنسبة تغير (18.1 %).
- ارتفعت نسبة المخدومين من شبكات الصرف الصحي في بغداد من (75 %) عام 2009 الى (80 %) عام 2010 ثم الى (82 %) عام 2011، في حين ارتفعت نسبة المخدومين في المحافظات من (25 %) عام 2009 الى (26 %) عام 2010 والى (30 %) عام 2011.

ب- النقل والاتصالات: انجازات دون الطموح

نشاط الطرق والجسور:

- تحقيق تقدم بطيء في واقع تحسين شبكة الطرق الحالية حيث تم انجاز (254) كم طرق شريانية، (367) كم طرق رئيسية، و (46) كم طرق ثانوية وذلك في عام 2011، ولم يتحقق اي تقدم في تحسين واقع الطرق الحدودية، ولعل الظروف الامنية ، وقلة التخصيصات السنوية للمشاريع وقلة الكوادر الفنية المتخصصة والروتين الاداري، لعبت دوراً في التنكؤ بانجاز الهدف المرسوم في الخطة.
- صيانة اكثر من 100 كم من الطرق الرئيسة والثانوية.
- بلغ عدد الجسور 1260 جسراً كونكريتياً وحديدياً وهناك (52) جسراً عائماً منتشراً في جميع مناطق العراق وفقاً لبيانات عام 2011، تم صيانة أكثر من 36 جسراً منها عام 2011.
- لم يشهد الواقع تنفيذ محطات وزن على جميع الطرق الرئيسة بين المحافظات والمنافذ التجارية بين العراق ودول الجوار بل تم احالة 22 محطة عام 2012 موزعة على خمس محافظات على ان يتم تنفيذها عام 2012.
- مايزال العمل مستمراً بالغاء تقاطعات الطرق مع خطوط السكك الحديد وكذلك انشاء الطرق الريفية على وفق برامج تغطي أكبر نسبة من القرى والمشاريع الزراعية وبما يؤمن ربط مواقع الانتاج الزراعي بالاسواق. كما مايزال العمل مستمراً في مجال اعادة تأثيث الطرق الخارجية بعلامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية.

نشاط الطيران المدني:

- حتى نهاية عام 2011 لم يتم المباشرة بانشاء اي مطار جديد ولم يتم اضافة اي طائرة الى الاسطول الجوي العراقي وظل العمل يتمحور في نطاق تأهيل مطاري بغداد والبصرة وبخطوات بطيئة لاتلبي الهدف. كما إن موضوع حل الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية وتصفيتها عزز من استمرار غياب الرؤية الاستراتيجية الهادفة الى تفعيل نشاط الطيران المدني.
- إقامة الدورات التطويرية في داخل العراق وخارجه لتطوير الملاكات الوطنية وخلق ملاكات مؤهلة جديدة معززة للأسطول الجوي العراقي.
- القدرة المتعثرة على تغطية الزيادة في حركة المسافرين على النقل الدولي والداخلي بطائرات الخطوط الجوية العراقية والتي إنخفضت من (99%) عام 2010 الى (86%) عام 2011 مقارنة بالمخطط في حين إنخفض النقل الداخلي من (66%) عام 2010 الى (42%) عام 2011.

- لم تؤثر حركة البضائع جوا قيما كمية متقدمة في الانجاز حيث انخفضت كمية الشحن الوارد من البضائع من (8272) طناً عام 2010 الى(7916) طناً عام 2011، في حين كانت كمية الشحن الصادر (128) طناً عام 2010 ازدادت الى (400) طناً عام 2011.

نشاط السكك الحديد :

- لم يتم اكمال ازدواجية الخطوط المفردة ، فاطوال الخطوط المنفذة فعليا (108) كم من اجمالي الخطط البالغ (220) كم وبنسبة(49 %) عام2011. ولعل قلة التخصيصات السنوية لمشاريع السكك، وتعقيدات اجراءات الاعلان والاحالة ، وتوقيع العقود تعد أسبابا موضوعية في تسبيب الابتعاد عن الهدف.
- تم انجاز (50 %) من تصاميم التقاطعات لخطوط السكك مع الطرق.
- بقيت معظم الاهداف حبرا على ورق ومنها مايتعلق بتحديث منظومات الاتصالات والاشارات، وتعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب، وتجهيز شبكة السكك الحديد بقطارات حديثة وعربات وشاحنات جديدة وكهربة السكك الحديد.

نشاط الموانئ :

- يمتلك العراق اربعة موانئ تجارية (أم قصر، وخور الزبير، أبو فلوس والعقل) وبلغ عدد الارصفة الموجودة (46) رصيفا والعاملة منها فعلاً (43) رصيفاً في عام 2011. أما مجموع طاقاتها المتاحة فبلغت (15.9) مليون/طن في عام 2011.
- يمتلك العراق ميناءين للتصدير النفط هما ميناء البصرة والميناء العميق، ازدادت حمولة الميناء الاول من(33.2) مليون/ طن عام 2010 الى(34.1) مليون/ طن عام 2011، في حين ازدادت حمولة الميناء الثاني من(0.7) مليون/طن عام 2010 الى(1.7)مليون/طن عام 2011.
- تم تحسين الاعماق في الممرات الملاحية وواجهات الارصفة بحيث تراوحت بين (5.6 – 12) متراً.
- الانتقال الى مرحلة انشاء موانئ متطورة تواكب التطور الحاصل في الموانئ العالمية مثل انشاء ميناء الفاو فضلا عن بناء عدة ارصفة في موانئ أم قصر وخور الزبير.
- كان هناك نمو ملحوظ لدور القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل وتقديم الخدمات لنشاط الموانئ، وقد تم ابرام عقود تشغيل مشترك مع القطاع الخاص لارصفة وساحات الموانئ.

نشاط نقل الركاب والبضائع بالشاحنات :

- تحقق الهدف الخاص بتوفير (300) حافلة لنقل الركاب خلال عامي 2010 و2011، وبنسبة (134 %) من المخطط ،حيث تم استيراد (709) حافلة لدعم النقل الداخلي و(86) حافلة لدعم النقل الدولي خلال عام 2010 مع توفير (246) حافلة خلال عام 2011.
- ازداد معدل النمو في اعداد الركاب والمسافرين عام 2011 مقارنة بعام 2010 بنسبة (3.4 %).
- تم التعاقد مع القطاع الخاص لاغراض التعاون في مجال التشغيل المشترك لحافلات نقل الركاب داخل مدينة بغداد وبخطوات منتظمة وبمتابعة الشركة واشرافها .

النقل البري للبضائع بالشاحنات :

- تم نقل حمولة فعلية مقدارها (747.5) الف طن خلال عام 2010 أي بنسبة تحقق مقدارها (71 %) عن المخطط نقله والبالغ (1050) الف طن. اما في عام 2011 فقد بلغت نسبة التحقق (319 %) حيث بلغت الحمولة الفعلية المنقولة (2342.5) الف طن والحمولة المخططة (732.9) الف طن.
- هناك زيادة متحققة في كمية البضاعة المنقولة في عام 2011 والبالغة نسبتها (248 %) مقارنة بعام 2010.
- كانت الايرادات المتحققة في عام 2010 (39.1) مليار دينار وبنسبة تحقق مقدارها (112 %) عن المخطط والبالغ (35) مليار دينار، اما في عام 2011 بلغت الايرادات الفعلية المتحققة (59.1) مليار دينار وبنسبة تحقق مقدارها (141 %) عن المخطط والبالغ (41.7) مليار دينار.

النقل البحري :

- شراء باخرة متعددة الاغراض سعة (15 – 20) الف طن.
- تم توقيع عقود عمليات التشغيل المشترك واعادة تأهيل الملاكات البحرية.

الاتصالات :

- تحقيق زيادة نسبية في عدد البدالات الالكترونية قدرها (1.6 %) للعامين 2010 و2011 مقارنة بالسنوات السابقة.
- تحقيق زيادة في خطوط الهواتف الكلية لعامي 2010 و2011 وبنسبة (13.7 %) وهي اكبر زيادة متحققة في هذين العامين.

خامساً- قطاع الخدمات : خطوات متعثرة

أ- السكن : تفاقم العجز

- تم تحقيق نسب انجاز متواضعة لم تتجاوز (13 %) من اجمالي الوحدات السكنية المخطط لعامي 2010 و2011 ويعزى ذلك الى ضعف كفاءة الشركات المقاولة في القطاعين العام والخاص.
- إنخفض عدد المقترضين من صندوق الاسكان من (3175) مقترضاً عام 2009 الى (2829) مقترضاً عام 2010 والى (2148) عام 2011 ويعود هذا الانخفاض الى توقعات المواطنين بتخفيض اسعار الفائدة على القروض.
- تم اعادة توزيع القروض جغرافياً وفقاً لمبدأ درجة الحرمان السكني إذ سجلت محافظة ميسان وهي المحافظة الاكثر حرماناً في اشباع الحاجة السكنية باعلى نسبة اقتراض سكني بلغت (13.5 %) عام 2011.

ب- الثقافة والسياحة والآثار : كنوز واعدة

- تناقصت اعداد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي من (662) عام 2009 الى (590) عام 2010 وبنسبة تغير سالبة قدرها (- 10 %) ، وذلك بسبب ضعف الخدمات عموماً والخدمات السياحية خصوصاً فضلاً عن الاوضاع الامنية التي ادت الى توقف السياحة الطبيعية والآثارية والعلاجية.
- حقق القطاع الخاص تقدماً في مجال النشاط السياحي حيث ارتفع عدد الفنادق وبنسبة (2.4 %) مابين عامي2009 و2010. وكانت حصة القطاع الخاص (98 %) من اجمالي الفنادق والشقق والمجمعات السياحية. أما القطاع العام فلم تتجاوز حصته (2 %) عام 2010.
- ازدياد اعداد الشركات السياحية من حوالي (201) شركة الى (460) شركة عام 2011 وبزيادة مقدارها (129 %)، تركز بحدود (50 %) منها في محافظة بغداد.
- تم افتتاح ثلاثة معاهد للسياحة والفندقة في النجف وكربلاء والبصرة لإعداد مؤهلين مهنياً في مجال السياحة.
- تحقيق زيادة مضطردة وعالية في السياحة الوافدة الى العراق حيث بلغ عدد الزائرين للسياحة الدينية بحدود (1.5) مليون زائر عام 2011.
- استمرار عمليات مسح المواقع الأثرية في المحافظات كافة وبحدود اكثر من (1000) موقع.
- استرجاع حوالي(116000) قطعة أثرية مهربة الى الخارج واستلام (12000) قطعة بين مسكوكة ورقم طينية من المواطنين.
- صيانة أكثر من (2000) قطعة من النقد.
- استمرار العمل بعشرة مشاريع في مجال الحماية والتاهيل والتنقيبات الانقاذية للمواقع الأثارية والصيانة.
- إعلان تراثية (29) مبنى في مناطق العراق كافة .

1-1-7 التنمية البشرية والاجتماعية :

أولا- التعليم : تطور كمي وثبات نوعي

استندت التوجهات الاساسية للتعليم في خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 الى تكامل راس المال البشري بوصفه مسارا موجها للتنمية. وهو منهج يقود الى تعزيز وتطوير قدرات الانسان العراقي خلال دورة حياته التعليمية الكاملة ابتداءً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وصولا الى التعليم العالي الى جانب مسالك البناء المعرفي الاخرى. تضمنت الخطة توجهات اساسية أهمها المساواة للجميع بالالتحاق بنظام تعليمي شامل، يرتكز على إتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة من خلال دعم التوسع في بناء المدارس، والاستيعاب الكامل لجميع التلاميذ في سن الدراسة، وتعليم الفتيات، ومحو الامية وتعليم الكبار؛ رفع مستوى المخرجات التعليمية إعتمادا على تحديث النظام التعليمي وضمان جودته بالارتكاز على اصلاح المدرسة وتاهيل المدرس من خلال تنمية المهارات المهنية والعلمية ورعايته وتطوير المناهج التعليمية والانشطة الطلابية وتوظيف التكنولوجيا لتحسين العملية التعليمية، وتطوير التعليم المهني وتحسين جودته، فضلا عن رعاية الموهوبين والمتفوقين. كما ركزت على تقليل التفاوت في معدلات الالتحاق بين الريف والحضر وبين المحافظات واتاحة عدالة توزيع فرص التعليم العالي بانواعه كافة لتلبية احتياجات الطلب المجتمعي في المناطق كافة فضلا عن رفع كفاءة النظم المؤسسية، من خلال التاهيل والدعم المؤسسي وتطوير الادارات والقدرات والبحث العلمي الى جانب تشجيع المشاركة المجتمعية في انشاء مؤسسات التعليم العالي وادارتها وتمويلها.

إلا إن معطيات الواقع تعكس حقيقة ان النظام التعليمي في العراق استمر يعاني من خلل بنيوي ومنهجي في الغلب مسيرته رغم تخريجه مئات الالاف من الاختصاصات العلمية والانسانية، إذ ما تزال تعترض برامج هذا التعليم الكثير من المشكلات وتفتقد في كثير من الاحيان الهدف الجوهري من تنشئة متعلمين مؤثرين وفاعلين. إذ يخضع الطلبة بمختلف المراحل الدراسية لنظام تربوي يعتمد الاسلوب التقليدي الذي يعتمد مناهج تقوم على التلقين والاستماع. كما ان جهود القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال مازالت متواضعة والتنسيق بين مختلف الجهات المشاركة في تلك البرامج ضعيفة في ظل عجز كبير في عدد المنشآت التعليمية ورداءتها ومعلمين يفتقد الكثير منهم الى الكفاءة التربوية والعلمية .

وقد حققت الخطة الانجازات الاتية :-

أ- الفرص التعليمية

شهد الالتحاق في النظام التعليمي اتجاهاً متباينا خلال الاعوام 2008 / 2009 و 2010 / 2011 وحسب المرحلة :

- في مرحلة رياض الاطفال حصل تحسن نسبي من 63 طفلاً بالالف الى 80 طفلاً بالالف محققاً نسبة زيادة قدرها (27 %) .
- طرأ تحسن ملموس في نسب الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي بلغ حوالي(92 %)وبلغ نسبة الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم المتوسط (40 %) وبلغت نسبة الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الاعدادي حوالي (21 %).
- بقاء نسب الالتحاق في معاهد اعداد المعلمين ثابتة .
- ارتفعت معدلات الالتحاق الجامعي من(8.3 %) الى (12.3 %)وبنسبة زيادة (4 %).

ب- مستلزمات تعليمية

مؤشر طالب/ مدرسة

- شهد المؤشر ارتفاعا في درجة الاكتضاض في مرحلة رياض الاطفال حيث ارتفع معدل عدد الاطفال من 130 طالب/مدرسة الى 217 طالب/مدرسة.
- لم يطرأ تغير ملموس في مؤشر طالب/ مدرسة في مراحل التعليم قبل الجامعي.
- ازداد عدد الجامعات العراقية للمدة المذكورة بواقع (8) جامعات . كما ارتفع عدد الكليات الحكومية من 201 الى 238 كلية .
- التعليم التقني فقد ازدادت الكليات من 9 الى 13 وحافظت المعاهد على اعدادها البالغة 27 معهداً.

مؤشر طالب/ معلم

- رياض الاطفال ازداد معدل طفل / معلم من 20 الى 26 طفل/ معلم
- ظل المعدل ثابتاً نسبياً ومطابقاً للمستهدف في الخطة لجميع مراحل التعليم قبل الجامعي.
- ارتفع معدل طالب/ استاذ في التعليم الجامعي من 11 الى 12 طالب/استاذ.

التسرب

- إنخفضت نسب التسرب في التعليم الابتدائي للعام الدراسي 2009 / 2010 من 27.8 % الى 8.7 % للعام الدراسي 2010/ 2011.
- انخفضت نسب التسرب في التعليم الثانوي من 44.8 % الى 9.6 % للمدة المذكورة.
- انخفضت نسب التسرب في التعليم الجامعي من 23.7 - % الى5.8 - %.

ج- التعليم الاهلي

- ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التربوية إذ ارتفع عدد المدارس الاهلية للاعوام 2009/ 2010 و 2010 / 2011 من 286 الى 558 مدرسة منها: رياض الاطفال من 125 الى 223 مدرسة ؛ الابتدائية من 87 الى 156 مدرسة ؛ الثانوية من 74 الى 176 مدرسة. وارتفع عدد الطلبة المسجلين في تلك المدارس من 4999 الى 63070 طالباً .
- أرتفع عدد الكليات الاهلية من 19 الى 23 كلية للمدة المذكورة .
- ازداد اعداد الطلبة المقبولين في الكليات الاهلية من 13973 طالب عام 2009 - 2010 الى 20631 عام 2010 - 2011 وذلك بزيادة مطلقة قدرها 6658 طالباً وبنسبة زيادة قدرها 47.6 % للمدة 2009 - 2011.

ثانياً : الصحة : خدمات غير مكتملة

على الرغم من الازمات المتعاقبة التي مرت بالعراق وتأثيرها في مجمل الاوضاع الصحية إلا ان تلك الاوضاع شهدت تحسناً نسبياً في المؤشرات الصحية خلال الاعوام القليلة الماضية. إذ إرتكزت إستراتيجية الصحة في خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 بالسعي لبناء نظام رعاية صحية يحقق تغطية شاملة للخدمات الصحية لجميع المواطنين والتركيز على تطوير البنى التحتية للرعاية الصحية ومراقبتها وتمويلها. لضمان تقديم خدمات فعالة للمواطنين مع استمرار التوسع في إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية في المحافظات كافة . فضلا عن تطوير المستشفيات العامة والمستوصفات ودوائر الرعاية الصحية التي تؤمن الحاجات في الحضر والريف . الى جانب تعزيز فرص بناء القدرات الطبية والتمريضية في المجالات كافة . والسعي لادخال الوقاية والكشف المبكر في جميع جوانب النظام الصحي. وتمكين الناس من المشاركة الفعالة في تحسين الصحة. والرعاية. والوقاية من الامراض.

لعل أبرز مؤشرات التحسن :-

- تحسن كبير في توقع الحياة عند الولادة ليرتفع من 58.2 سنة للعام 2006 الى 69 سنة للعام 2011.
- إنخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 41 وفاة لكل ألف مولود حي عام 2006 إلى 37 وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 2011.
- إنخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من 35 وفاة لكل ألف مولود حي عام 2006 إلى 32 وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 2011 .
- شهدت الموارد البشرية الصحية والطبية للأعوام 2009 - 2011 ارتفاعاً بسيطاً في مؤشر طبيب، طبيب أسنان، صيدلي، وذوي المهن الصحية لكل 1000 من السكان كما مبين في الجدول (1 - 6)

جدول (1 - 6)

يبين نسبة الموارد البشرية الصحية / السكان

المؤشر	2009	2010	2011
طبيب/سكان	0.72	0.74	0.75
طبيب أسنان/سكان	0.16	0.17	0.18
صيدلي/ سكان	0.19	0.20	0.21
ذوي المهن الصحية/سكان	1.5	1.6	1.7
كادر تمريضي/ طبيب	1.4	1.4	1.5

وباستثناء التحسن الواضح في معدلات اشغال الاسرة في المستشفيات ، لم تشهد مؤشرات السرير لكل 1000 من السكان والمستشفيات الصديقة للأطفال اي تحسناً بسيطاً كما في الجدول (1-7)

جدول(1-7)

يبين معدلات اشغال الاسرة في المستشفيات

المؤشر	2009	2010	2011
سرير/ 1000 سكان	1.14	1.15	1.17
معدل اشغال الاسرة%	51.6	51.4	60.1
عدد المستشفيات الصديقة للاطفال	36	37	37

- انخفاض معدلات الانتشار المرتبطة بالتدخين لكل 100000 مائة الف من السكان من 78 الى 65 محققاً تحسناً ملموساً في هذا المؤشر.
- ارتفاع أعداد العيادات الطبية والشعبية من 275 عام 2009 الى 315 عام 2010 ثم الى عام 2011.
- إعتماد برامج إدخال حزمة الخدمات الصحية الأساسية في مراكز الرعاية الصحية الأولية لضمان الاحتياجات الفعلية للسكان وفقا للتوزيع الجغرافي الأمثل، ونشر البيوت الصحية في المناطق غير المأهولة بالسكان والتجمعات النائية.

ثالثاً : المرأة: دور متنامٍ يتعثر

على الرغم من تحقق إنجازات كثيرة في مجال تضييق فجوة النوع الاجتماعي ولاسيما في مجالات التعليم والصحة والعمل والمشاركة السياسية، الا أن الجهود لاتزال متعثرة والفجوة لاتزال واسعة، وان هنالك كثيرا من النصوص القانونية والتشريعية لم تخضع بعد للمراجعة وسد الثغرات فيها.

وتعكس مؤشرات التطور على مستوى النوع الاجتماعي :-

- إنخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة من 14.2 % عام 2003 الى 13 % عام 2011.
- انخفاض نسبة تمثيل النساء في البرلمان الى 25 % بعد ان وصل 27.3 % عام 2007.

- لاتزال معدلات الامية مرتفعة بين السكان العراقيين بحدود خمس السكان، لكنها ترتفع أكثر بين النساء.
- ضيق الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي (0.93) لكنها تتسع في التعليم المتوسط والثانوي لتبلغ 0.34 و 0.38 على التوالي.
- تراجع المتوسط العمري للزواج الاول عند النساء من 23.5 سنة عام 2009 الى 22.4 سنة عام 2011.
- تراجع تمثيل النساء في الحكومة من ست وزيرات عام 2004 الى وزيرة واحدة للوزارة الحالية.
- انخفاض نسب النساء المعيلات للاسرة من 11.5 % عام 2006 الى 7.7 % عام 2011.
- تضاعف معدلات الطلاق في العراق من 28690 عام 2004 الى 59515 عام 2011.
- إنخفاض فجوة المشاركة بين المرأة والرجل في سوق العمل في الحضر مقارنة بالريف، إذ بلغت الفجوة بين المرأة والرجل 60.6 في الحضر مقابل 57.7 في الريف عام 2003. وقد انخفض المعدل الى 57 % في الحضر مقابل 51 % في الريف عام 2011.

رابعاً: الشباب: تطور مؤسسي وتحد قيمي

تلك التحديات التي تواجه الشباب، في جانب منها، تمثل تراثاً أفرزته عقود من سوء الإدارة الاقتصادية وسوء استثمار الموارد البشرية والمادية، عززت نتائجها السلبية إفرازات الحروب المتوالية وظروف الازمات. وبالرغم من تفجر الاوضاع الاقتصادية والسياسية، ومع ماتحقق من انجازات ملموسة في ميدان الشباب، استمرت هذه الشريحة تواجه تحديات جسيمة تعرقل فرص استدامتها واضطرادها:

- رغم التحسن النسبي في معدلات الالمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، لا تزال معدلات الامية مرتفعة بينهم، إذ بلغت نسبة الامية للفئة العمرية (20 - 29) سنة 16.3 % من اجمالي الشباب، بلغت 21.2 % عند الاناث مقابل 11.7 % للذكور.
- هناك اتجاه بارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للشباب في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية (37 %) للريف مقابل (27 %) للحضر.
- استمر الفارق في معدلات النشاط الاقتصادي كبير للفئة (15 - 29) سنة بين الذكور والاناث لصالح الذكور (63.4 %) مقابل (12 %) للاناث.
- يتميز معدل النشاط الاقتصادي بارتفاعه بين الشباب الاناث في الريف (14 %) مقارنة (6 %) في الحضر.
- رغم انخفاض معدل البطالة للشباب خلال السنوات 2008 - 2011، الا ان معدلها للفئة العمرية (15 - 29) بلغ حوالي 18.2 % ، وهو اعلى من المعدل العام للبطالة في العراق 11.1 %، حيث بلغ عند الذكور 15.5 % مقابل 33.3 % للاناث.
- ارتفاع نسبة العاطلين من حملة الشهادة العليا (معهد فما فوق) مقارنة بغيرهم من ذوي التعليم الادنى إذ بلغت (24 %) و (13 %) على التوالي.
- تراجع في منظومات القيم لدى الشباب مثل ثقافة العمل التطوعي والمشاركة والمسؤولية، ليحل محلها اللامبالاة وفقدان الثقة والتمركز حول الذات والرغبة في الهجرة أدت الى نوع من التفكك الاجتماعي والانفصال بين الشباب والمجتمع الذي يعيشون فيه.

خامساً: التنمية الاجتماعية:

سعت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 في مجال التنمية الاجتماعية الى اعطاء عناية خاصة للفئات الهشة محدودة الدخل لتحسين أحوالهم المعيشية وتدعيد فرص الاستقرار الاجتماعي وتقوية مؤسسة الاسرة ومراعاة اعتبارات التوازن بين حقوق وواجبات شركاء التنمية من دولة ومؤسسات عامة وقطاع خاص ومجتمع مدني، وتعكس مؤشرات التطور في مجال التنمية الاجتماعية الاتي:

أ- شبكة الحماية الاجتماعية:

- حققت شبكة الحماية الاجتماعية تغطية عالية بشمول الفئات الهشة من (معوقين وأرامل ومسنين وايتام..) وان التذبذب في نسب المشمولين خلال المدة 2009 - 2010 يعود الى تفجر ضوابط الشمول في الشبكة، واستبعاد الحالات غير المشمولة بالضوابط.

ب- المعاقون

- ارتفعت نسبة المستفيدين من معاهد المعاقين عقلياً خلال الاعوام 2010 و 2011 بنسبة (2.4 %) و (5.1) على التوالي.
- ارتفاع مستويات استغلال الطاقة الاستيعابية لمعاهد المعاقين عقلياً خلال الاعوام المذكورة 2009 و 2010 و 2011 (75 % ، 76.8 % و 80.7 %) على التوالي.
- شهدت اعداد المستفيدين من معاهد المعاقين بدنياً للمدة المذكورة زيادة بين العامين 2009 و 2010 بنسبة (8.3 %).
- ارتفاع مستويات استغلال الطاقة الاستيعابية بزيادة عدد المستفيدين للعامين 2009 و 2010 بنسبة (44.5 % الى 48.2 %).

سادساً - استراتيجية التخفيف من الفقر: برامج جادة لتحقيق العدالة الاجتماعية

هدفت الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر التي اقرت عام 2009 بتقليص نسبة الفقر على المستوى الوطني من (23 %) الى (16 %) خلال المدة 2010 - 2014

دخلت الاستراتيجية حيز التنفيذ الفعلي عام 2011 من خلال تنفيذ مشاريع خطة التنمية الوطنية والتي شملت كلاً من المناطق المتضررة وفي المحافظات كافة. وقد ازدادت نسبة التغطية عام 2012 بتخصيص حوالي 500 مليار دينار من الموازنة الاستثمارية لهذا العام. حيث تم توزيع المبلغ على المشاريع ذات الأولوية ضمن استراتيجية الفقر والتي تمحورت حول :

- مشروع دعم صندوق القروض الصغيرة للفقراء.
- بناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة.
- القضاء على المدارس الطينية.
- تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية.

سابعاً- الاهداف الانمائية للألفية الثالثة : تكييف وطني وانجاز هادف :

نجح العراق في توطين الاهداف من خلال دمجها بالاستراتيجيات الوطنية كاستراتيجية التخفيف من الفقر وخطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 التي تميزت من الخطط السابقة باهتمامها في توزيع ثمار التنمية بشكل منصف وعادل على مستوى العراق ككل وفقاً لمستويات الحرمان والحاجة والحجوم السكانية في مجال الخدمات والبنى التحتية، وعلى وفق الامكانات والميزة النسبية في القطاعات الانتاجية.

ان رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاهداف الانمائية للألفية خلال عام 2011 ومقارنته بعام 2007، يعكس بشكل واضح طبيعة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الايجابية منها أو السلبية بما يؤهل نتائج متابعتها ان تكون البوصلة الاساسية التي يعتمد عليها في تقويم كفاءة الاداء الاقتصادي لاهداف الخطة الكلية والقطاعية ومجالات التنمية البشرية ومعيار اساسي في بناء الاهداف وتصميمها وأولوياتها لخطة التنمية الوطنية القادمة 2013-2017 والموضحة في الشكل (1 - 6) والتي يمكن تلخيصها بالآتي : -

شكل (1 -6)

معدلات الالتحاق الصافي والاجمالي حسب السنة والجنس والعمر والمرحلة للمدة (2004-2005/2011-2012)

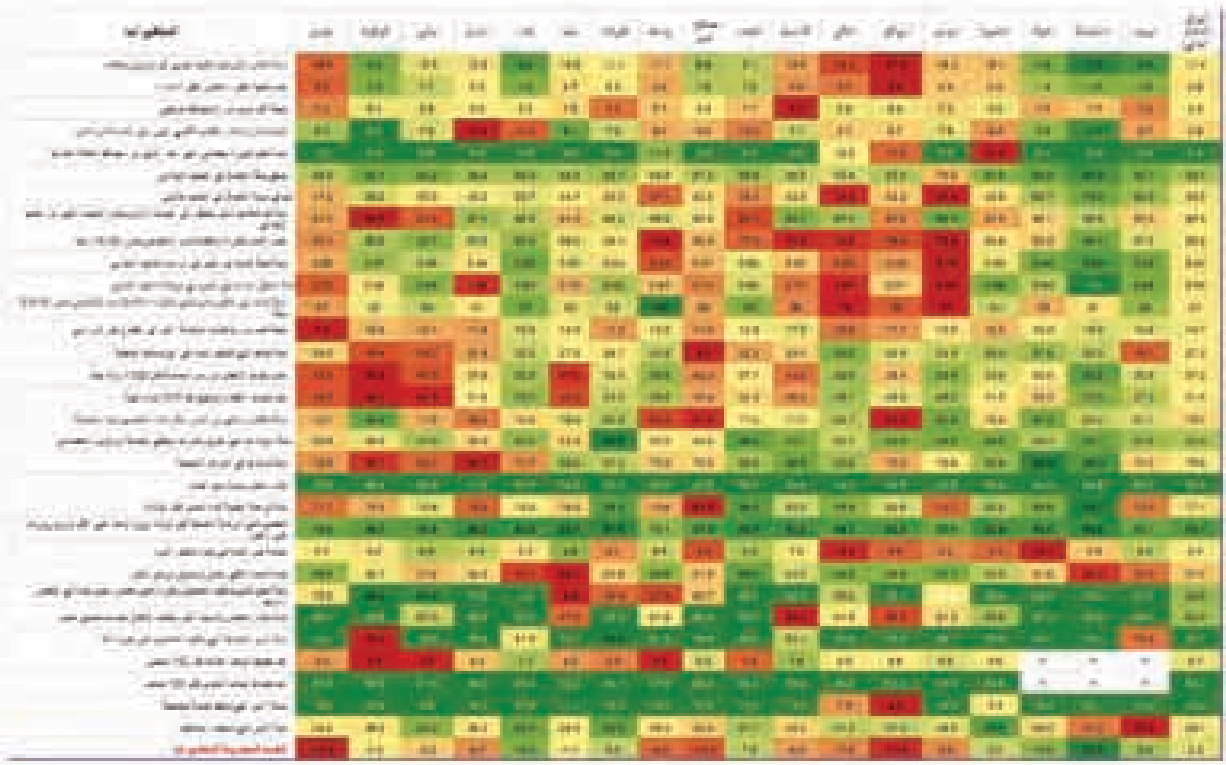

المصدر: أعدت هذه المعلومة من قبل د . مهدي محسن العلاق/رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، كجزء من تقرير التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العراق

الهدف الاول : القضاء على الفقر المدقع والجوع

- انخفاض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارين ونصف من (13.9 %) عام 2007 الى (11.5 %) عام 2011.
- لايتوقع وصول بعض المحافظات الى الهدف عام 2015 لارتفاع نسبة السكان الذين يقل انفاقهم اليومي عن دولارين ونصف عام 2011 منها المثنى (29.4 %) وذي قار (37.8 %) والبصرة (16.1 %).
- انخفاض نسبة فجوة الفقر من (5 %) عام 2007 الى (2.6 %) عام 2011 واستمرار وجود تفاوت في تحقيق هذا الهدف بين المحافظات.
- ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لكل شخص من (0.8 %) للمدة 1997 - 2007 الى (2.1 %) للمدة 1997 - 2011.
- انخفاض معدلات البطالة بين الشباب بعمر (15 - 24) سنة من (30 %) عام 2008 الى (22.8 %) عام 2011، مع استمرار معدلات البطالة بين الاناث الشابات أعلى من الذكور الشباب.
- انخفاض نسبة الاطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر من (15.9 %) عام 2000 الى (8.4 %) عام 2011، إلا ان المحافظات الجنوبية مقارنة ببقية المحافظات قلت تعاني من ارتفاع نسبة الاطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر.
- ارتفاع نسبة الحرمان الغذائي للمحافظات الجنوبية مقارنة بالمحافظات الاخرى.

الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي :

- حقق العراق تقدماً في نسب الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي، حيث ازداد من (76.3 %) عام 2000 الى (85.8 %) عام 2006، والى (92 %) عام 2011. مع استمرار وجود تفاوت في نسب تحقق هذا الهدف بين الذكور والاناث وعلى مستوى الريف والحضر وبين المحافظات.

الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- ازدادت نسب التحاق البنات الى البنين في مرحلة التعليم الابتدائي من (85 %) عام 2000 الى (88 %) عام 2006 والى (94 %) عام 2011. كما ازدادت النسبة في مرحلة التعليم الثانوي من (66 %) عام 2000 الى (75 %) عام 2007 والى (85 %) عام 2011.
- ارتفعت نسبة النساء العاملات باجر في القطاع الزراعي على مستوى العراق عام 2011 الى (14.7 %) مقارنة بـ (12.1 %) عام 2008، مع وجود تباين كبير بين المحافظات جاءت محافظة اربيل في المرتبة الاولى (19.8 %) بينما تاتي محافظة نينوى في المستوى الاخير (7.8 %).
- لايتوقع تحقيق مساواة بين الجنسين في العراق بسبب تاثير العوامل الثقافية والاجتماعية، وان الوصول الى الهدف يتطلب اماد زمنية اطول.

الهدف الرابع : تخفيض معدل وفيات الاطفال

- شهدت معدلات وفيات الاطفال دون سن الخامسة انخفاضا كبيرا، إذ انخفضت نسبة وفيات الاطفال دون الخامسة/ لكل 1000 مولود حي من (101) عام 1999 الى (41) عام 2006 ثم الى (37) عام 2011. وبذلك تحقق الهدف.
- انخفض معدل وفيات الاطفال الرضع من (50) لكل 1000 ولادة حية عام 1990 الى (35) وفاة لكل الف مولود حي عام 2006 والى حوالي (32) وفاة لكل الف مولود حي عام 2011.

الهدف الخامس : تحسين صحة الامهات

- شهدت نسب الولادات التي اجريت تحت اشراف شخص مؤهل من ذوي الاختصاص بين عامي (2000 و2011) ارتفاعاً ملحوظاً من (72 %) الى حوالي (91) على التوالي. كما شهدت الولادات باشراف شخص مؤهل في الريف ارتفاعا كبيرا حيث ازدادت من (60 %) عام 2000 الى (78 %) عام 2006 والى (85 %) عام 2011.
- ارتفاع الطلب باستخدام وسائل منع الحمل في أغلب المحافظات خلال المدة 2000 - 2011، إذ ارتفعت من (43.5 %) عام 2000 الى (49.8 %) عام 2006 والى (52.5 %) عام 2011.
- معدل الولادات لدى المراهقات وهو من المؤشرات المنتخبة الحديثة لرصد ظاهرة الولادات المبكرة للفتيات المراهقات بعمر (15-19) سنة. اظهرت نتائج المسح العنقودي 2011 ان معدل ولادات المراهقات يبلغ (82) ولادة لكل الف امرأة بعمر (15 - 19) سنة.
- في مجال الرعاية الطبية للحامل بلغت نسبة الامهات اللاتي تلقين التلقيح ضد توكسيد الكزاز (63 %). وتختلف هذه النسب حسب المستوى التعليمي للام اذ بلغت (82 %) للامهات الحاصلات على مؤهل علمي عالٍ، مقابل (49 %) غير المتعلمات. ولم يطرأ اي تغيير على هذه النسب بين المحافظات للاعوام 2006 - 2011.
- انخفضت نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الاسرة بين عامي 2006 و2011 من (10.8 %) عام 2006 الى (8 %) عام 2011.

الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز وغيرهما من الامراض

- بلغت عدد الاصابات بالايدز عام 2010 (12) حالة فقط (10) منهم ذكور و(2) اناث أكثرها في محافظة بغداد. انخفض هذا العدد الى (11) عام 2011 منهم (7) ذكور و(4) اناث.

- ان عدد الاصابات قليلة جدا بسبب الوعي الصحي والتربية الاجتماعية للتحظة والذي لايتجاوز سنويا 10 - 11 حالة. وبذلك يكون الهدف متحقق.

الهدف السابع : ضمان توفير أسباب بقاء البيئة

- على الرغم من التحسن في نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه، إلا ان هناك تفاوتا بين المحافظات في نسب الافراد حسب المصدر الرئيس للماء المحسن. وقلت المناطق الريفية والنائية تشكو من عدم وصول الخدمات اليها ويكلفها جلب المياه الصالحة للشرب المزيد من المشقة والعناء الذي يقع غالباً على كاهل النساء.
- ارتفعت نسبة الوحدات السكنية المرتبطة بالشبكة العامة للماء المحسن من (81.3 %) عام 2007 الى (84.5 %) عام 2012. بينما ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون باضطراد على مصدر محسن للماء من (83.3 %) عام 2000 انخفضت قليلاً عام 2006 الى (79.2 %) ثم عاودت للارتفع الى (86.8 %) عام 2011.
- ارتفعت نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن من (92.5 %) عام 2000 الى (93.8 %) عام 2011.

الهدف الثامن : اقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

- أعتمد شركاء التنمية في تنفيذ انشطتهم في العراق على استراتيجية التنمية الوطنية لعام 2007 ووثيقة العهد الدولي ICI للارتقاء بمستوى رفاهية الشعب العراقي بموجب اربعة ميادين هي: تعزيز النمو الاقتصادي؛ انعاش القطاع الخاص؛ تحسين نوعية الحياة؛ تعزيز الامن والحكم الرشيد.
- في مجال تخفيف عبء الديون، خفضت مجموعة دول نادي باريس ديونها الرسمية البالغة 114 مليار دولار عام 2003 بنسبة (80 %) من القيمة الاسمية لارصدة الديون.
- على الرغم من تاخر العراق في ولوج تقنية الاتصالات الحديثة والمعلوماتية فقد حقق انجازات كبيرة على مدى السنوات 2004 - 2012.
- بلغت نسبة الاسر لديها خط هاتف ثابت (5.1 %) مقابل (94.3 %) من الاسر لديها الهاتف الجوال.
- اما نسب الاسر التي تمتلك حواسيب شخصية فقد ارتفعت من (5 %) عام 2004 الى (17.2 %) عام 2011. في الوقت نفسه ارتفعت نسب الاسر التي تستخدم الستلايت من (40 %) الى (96.1 %) للمدة ذاتها.

1-1 -8 التنمية المكانية: وسيلة لتحقيق العدالة

هدفت خطة التنمية لمعالجة الاختلال التنموي في العراق أحد من التفاوت المكاني بابعاده الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية سواء بين المحافظات أو بين البيئة الريفية والحضرية. كما أستهدفت الخطة معالجة التشوه في الهيكل الحضري للعراق والمتمثل بهيمنة مدينة بغداد على هذا الهيكل على المستوى الوطني وهيمنة مراكز المحافظات على بقية الهيكل الحضري ضمن المحافظة.

ان تنوع الظروف الطبيعية والتضاريس والتربة الصالحة للزراعة ووجود نهري دجلة والفرات وروافدهما فضلا عن نعمة الثروات الكاربوهيدراتية الضخمة ووجود مراكز تنموية رئيسة وثانوية في عموم محافظات العراق يوفر الاساس اللازم للانطلاق نحو تصحيح الاختلالات في بنية التنمية المكانية وذلك من خلال اعادة توزيع الاستثمارات جغرافياً لتكون بشكل اكثر توازناً وتكاملاً وبما يتناسب مع الميزات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل محافظة او جزءاً منها.

ان تحقيق هذه التغيرات على مستوى البنية المكانية يتطلب وقتاً طويلاً فضلاً عن قاعدة بيانات مبنية على مسوح واحصاءات. وحيث ان ذلك غير متاح في الكثير من المجالات فان تاشير النتائج نتيجة لتنفيذ الخطة يصعب تحديده بدقة. مع ذلك هناك كثير من المؤشرات باتجاه تحقيق عدالة وانصاف توزيع ثمار التنمية والتمثل بالاتي:

- ان استحداث برنامج خاص بتنمية الاقاليم مبني على اساس توزيع نسبة معينة من الموازنة الاستثمارية بلغت عام 2012 حوالي (20 %) لجميع المحافظات وعلى اساس الحجوم السكانية للمحافظات قد ساهم بشكل كبير في تقليل الفوارق التنموية ولاسيما في مجال تقديم الخدمات بين المحافظات وضمن مكونات المحافظة الواحدة.
- هناك تحسن في درجة الحرمان للمحافظات التي كانت اقل حظوة من ثمار التنمية في العقود السابقة نتيجة توجيه الاستثمارات اليها بما يتناسب وخصائصها النسبية وحاجاتها.
- هناك تحسن نسبي في المنظومة الحضرية باتجاه تنمية المدن المتوسطة والصغيرة (كالعفر والفلوجة والسماوة...) مع استمرار هيمنة بغداد على الهيكل الحضري.
- المباشرة بانشاء ثلاث مدن صناعية.
- البدء باعطاء اهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة ومن خلال تخصيص اراضي لانشاء قرى ريفية عصرية تهدف الى تنمية المناطق الواعدة في الريف

العراقي من خلال تخصيصها للمهندسين الزراعيين وخريجي الثانويات المهنية الزراعية.

- تعزيز اللامركزية في ادارة التنمية بالمحافظات ومنح الحكومات المحلية الصلاحيات اللازمة لوضع خططها وتحديد اولوياتها التنموية ومتابعة تنفيذ مشاريعها.

1-1-9 الاستدامة البيئية : عصرنة نهج التنمية

انطلقت خطة التنمية 2010 - 2014 لتجعل من التنمية المستدامة مبدأ شاخصاً في مضامينها واولويات أهدافها الاستراتيجية وأنشطتها التنموية ومشاريعها المختارة كافة ساعية الى ادماج البعد البيئي مع البعد الاقتصادي والاجتماعي في فعاليات التنمية وبذلك نجحت في جعل الاعتبارات والمعايير البيئية جزءاً لايتجزأ من عملية اتخاذ القرارات التنموية على المستوى الكلي والجزئي محققة بذلك تقدماً ملموساً في مستوى كفاءة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية المعلنة في الخطة . علماً بان درجة هذا التقدم لم تقترب كلياً من مستوى الطموح الوطني والدولي .

أ- في مجال الرقابة والرصد البيئي

- مراقبة نوعية الهواء وتقييمه بالاعتماد على 10 محطات رصد ثابتة موزعة على محافظات العراق عام 2010.
- مراقبة نوعية المياه وتقييمه بالاعتماد على 148 محطة موزعة على امتداد الانهار عام 2011.
- مراقبة الاهوار والتنوع الاحيائي وتقييمه وحصر مواقع التلوث ومراقبة الكيمياويات وفعاليات شؤون الالغام للأغراض الانسانية.

ب- في مجال استخدام التقانات الأنظف بيئيا

- تأهيل واعادة بناء مرسبات الغبار لـ 14 معملاً من معامل السمنت.
- تقليل الكميات المضافة من رابع أثيلات الرصاص الى البنزين لتصبح (0.15) غم/رصاص/لتر عام 2010.
- تخفيض المحتوى الكبريتي في انتاج النفط الخام وزيت الغاز الى 50 جزء بالمليون كمرحلة اولى عام 2010.
- الاعتماد على بدائل الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح في تقنيات الري والصناعة والخدمات المنزلية وان كان بشكل محدود.

ج- في مجال مكافحة التصحر

- مواجهة الزحف الصحراوي من خلال تثبيت الكثبان الرملية التي تغطي مساحة 4 مليون دونم وتمت المعالجة بواقع 500 الف دونم عام 2011.
- تم انشاء 57 واحة صحراوية للاستفادة من موارد الصحراء القريبة في المساهمة بتامين الامن الغذائي.
- تنمية الغطاء النباتي في المناطق الصحراوية من خلال تنفيذ 16 محطة للمراعي الطبيعية خلال المدة 2006 - 2011.
- زيادة اعداد المحميات الطبيعية الى 13 محمية غطت جميع محافظات العراق عام 2011.

د- في مجال احياء الاهوار

- تم اعادة الغمار 2710 كم مربع من الاهوار عام 2011 وبنسبة 48 % من اجمالي المساحة المقرر اغمارها.
- تم نصب محطات رصد هيدرولوجية للسيطرة على مداخل المياه في الاهوار ومخارجها .
- حفر القنوات والجداول المغذية للاهوار وتعميقها وتاهيلها .

هـ- في مجال رفع النفايات وتدويرها

- بلغت كمية النفايات المرفوعة 48 الف طن /يوم عام 2011.
- غطت خدمات رفع النفايات نسبة 91.3 % في الحضر و 7.5 % في الريف عام 2011.
- بلغ عدد مواقع طمر النفايات النظامية 32 موقعاً وغير النظامية 357 موقعاً عام 2011.

و - في مجال التعاون الدولي

انضم العراق خلال المدة 2009 - 2011 الى أكثر من 11 اتفاقية دولية خاصة بالبيئة ، 7 منها أعلن انضمامه اليها رسمياً والبقية يدرس عند الانضمام اليها خلال المرحلة المقبلة.

ز- في مجال التوعية البيئية

- سعى العراق الى ادخال البيئة والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية للمراحل المختلفة خلال السنوات 2010 - 2011 . كما اهتم باعداد المطبوعات التي تهتم بالثقافة البيئية من كراسات وبوسترات فضلا عن اعداد برامج تلفازية واذاعية وثائقية تعنى بالعمل البيئي.

1 - 2 الاطار العام لخطة التنمية الوطنية 2013 - 2017

يواجه مشروع إعداد خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 ظروفاً لاتختلف كثيرا عن مجمل التحديات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي واجهتها خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014. إذ بالرغم من الانجازات المهمة التي حققتها السنوات الاولى من الخطة الماضية إلا انها مازالت بعيدة عن المعدلات التي استهدفتها الخطة في كثير من المجالات.

وتمثل خطة 2013 - 2017 مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للنهوض الاقتصادي والمجتمعي. يشكل الدستور وبرنامج الحكومة التشغيلي 2011 - 2014 والاستراتيجيات الوطنية والأهداف التنموية للألفية اطارا مرجعيا سائدا لهذا المسار الذي يتضمن رؤية مستقبلية بعيدة المدى تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومزدهر تقوده قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة كاقطاب تنموية. يكون القطاع العام والخاص والمجتمع المدني شركاء في التنمية. تتكامل فيها الادوار المركزية واللامركزية في ادارة التنمية. كما تتلازم توجهات الموازنة الاتحادية مع اهداف الخطة في ظل سياسات كلية متوازنة لتحقق استقرارا ماليا ونقديا. وتنمية اقطاب مكانية رئيسة وثانوية تقلص الفجوة بين الحضر والريف وبين المحافظات. وضمان تكافؤ الفرص من منظور النوع الاجتماعي المعزز لعدالات المشاركة الاقتصادية. وبناء معرفي ومهاري يتلاءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة وسوق العمل. وضمان رعاية صحية متكاملة لمجتمع معافى وسكان اصحاء. والارتقاء بمستوى الرعاية الاجتماعية الجيدة لتغطي احتياجات الفئات الهشة وبما يعزز فرص التنمية الاجتماعية. مع تحقيق استدامة بيئية وصولا الى ارساء دعائم الاقتصاد الاخضر. جميعها تمثل خيارات لتوجهات مستقبلية تلبي طموحات الشعب العراقي وبما يؤهلها ان تبني جسرا بين واقع مأزوم وخيار تنموي منشود.

إن خطة التنمية 2013 - 2017 ستستكمل المسار التنموي للخطة الماضية ساعية الى تحديثها مستوعبة للمتغيرات المحلية والدولية المستجدة كافة . فالتحسن النسبي في الوضع الامني وتغير اسعار النفط في الاسواق العالمية والتغير الايجابي في معدلات انتاج النفط العراقي المتأثر بجولات التراخيص النفطية، عوامل من شأنها ان تؤثر في فاعلية التنمية واتجاهاتها بما يدفع بمؤشرات التنمية البشرية الى الامام. وهذا يستدعي تبني سياسات وبرامج ذات أهداف مستقبلية تستوعب مجريات الحاضر وتهيئ بيئة مناسبة للانطلاق في المستقبل ليكون العراق بلداً متقدماً مستدام التنمية يسعى الى تلبية احتياجات الجيل الحالي والارتقاء بجودة نوعية حياتهم لايساوم على احتياجات الاجيال القادمة بل ينصفها من خلال تكريس منهج الحق كبديل عن منهج اشباع الحاجات وصولاً الى مجتمع ينعم بالاستقرار والاندماج والانجاز.

1-2-1 فرضيات الخطة ومنطلقاتها الاساسية :-

تنطلق خطة 2013 - 2017 من عشر فرضيات أساسية تعد بمثابة القاعدة المنهجية لاعداد الخطة.

- تمثل التنمية المتوازنة المدعومة بقوة جذب اقطاب قطاعية ومكانية مختارة للنمو النهج التنموي المعتمد في إرساء افاق الرؤية المستقبلية ومدخلاً لتغيير هوية الاقتصاد العراقي ليتحول من اقتصاد ريع الى اقتصاد انتاج وعلى المدى البعيد.
- المشاريع قيد التنفيذ تعد قيداً على أولويات ومسارات التنمية القطاعية.
- ارساء بيئة تمكينية تستحث عوامل التهيئة البنائية لفاصل الاقتصاد والمجتمع وباسلوب حوكمة رشيد وشفاف وبما يسهم في ارساء دعائم مرحلة التهيؤ للانطلاق خلال سنوات الخطة ليكون عام 2017 بداية الدخول الفعلي لمرحلة الانطلاق نحو التنمية المستدامة.
- تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد يعد شرطاً ضرورياً لتعجيل الاندماج مع الاقتصاد الاقليمي والعالمي وبناء القاعدة الاساسية لاقتصاد السوق وباقل الكلف.
- القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين في تحقيق التنمية المستدامة . يكون القطاع العام شريكاً استراتيجياً مع القطاع الخاص خلال سنوات الخطة.
- منهج الحق البوصلة التي ستؤشر أولويات التنمية البشرية المستدامة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحسين جودة نوعية الحياة لفرد العراقي.
- النمو المولد لفرص العمل بوصلة الاستثمار من اجل التصدي للبطالة والفقر تحقيقاً لمبدأ الانصاف المستدام.
- الاستمرار في التأكيد على منهج التمكين كاساس لبناء القدرات البشرية وبما يضمن ترسيخ أسس اقتصاد المعرفة المعزز لدور المرأة والشباب في التنمية.
- استيعاب أثر النمو الديمغرافي للسكان، ولاسيما الفئات العمرية في سن العمل لتكون فرصة من اجل الادخار والاستثمار والتنمية المستدامة.
- يتعزز الحصاد التنموي مع التحسن المستمر في الشهد الامني والاستقرار السياسي.

1-2 - 2 الاطار الفلسفي للخطة :

أولا :النموذج التنموي المقترح :

تنطلق فلسفة النموذج التنموي المقترح للخطة من فرضية مفادها : ان النمو المتوازن يفترض وجود عناصر من عدم التوازن في الهيكل الرأسي للانتاج. كما ان النمو غير المتوازن يتضمن وجود عناصر من التوازن تفرضها طبيعة العلاقات التشابكية ما بين القطاعات الاقتصادية .

وبناءً على ذلك فان التنمية المتوازنة المدفوعة بقوة جذب أقطاب قطاعية مختارة للنمو (قطاع الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة) تنعكس على تشكيل أقطاب تنموية مكانية رئيسة واخرى ثانوية بحسب الامكانات والمزايا النسبية للمحافظة . وعليه سيكون قطاع الطاقة وتحديدا القطاع النفطي قطبا تنمويا مموّلاً مع نمو الاقطاب الاخرى خلال سنوات الخطة لما تتمتع به من قوة جذب وتحريك وانتشار مولدة مزايا الأثر المتمثلة بالترابطات الامامية والخلفية محدثة التغيرات البنيوية المعززة للنمو في القطاعات الاخرى الاقتصادية والخدمية والبشرية وما يترتب على ذلك من تصحيح في مسارات التنمية المكانية وتعزيز الاستدامة البيئية للتنمية . وبما يرسي دعائم مرحلة التهيؤ للانطلاق.

لتحقيق النموذج التنموي في اعلاه يتطلب اعادة صياغة الادوار التنموية بين القطاعين العام والخاص بحيث يكون الاستثمار العام مولدا لمحفزات السوق ومن ثم مشجعاً لاستثمارات القطاع الخاص ومؤثرا في إتجاهات الطلب الكلي الفعال . ويكون الاستثمار الخاص مستجيبا لكسر قيود محدودية العرض ومعززا لمروناته من خلال اتخاذ قرارات الاستثمار الفاعلة والمنتجة وبما يتيح التوسع في المؤسسات الخاصة التكيفية فعلا مع النمو الاقتصادي المنشود.

ثانيا :فلسفة الادارة الاقتصادية :

قلت صياغة الادوار وتوزيعها مابين القطاع العام والخاص ترتبط بهيمنة الدولة وسيطرتها على قوانينها الاقتصادية المتمثلة بالموارد النفطية مما فرض واقعا اسهم في صياغة نسق من العلاقات اختلفت توجهاته ومساراته باختلاف الزمن . ولكن في كل الاحوال لم تكن تلك المسارات ذات اتجاهات تطورية بل كرست حالة سيطرة القطاع العام وعزل القطاع الخاص او تحييده عن مصادر التراكم وامكاناتها المتعددة في تحقيق النمو والذي احتكرته الدولة . لذا تسعى الخطة الى اعادة بناء دور القطاع الخاص التنموي ليكون تكامليا مع القطاع العام الذي سيبقى دوره استراتيجيا خلال سنوات الخطة . ولاجل ذلك تسعى الى توليد بيئة تمكينية تشاركية جاذبة مستقطبة لرؤوس الاموال والخبرات ودمجها في منظومة التفاعلات التنموية الداعمة لانشطة القطاع الخاص وباساليب متنوعة من الادارة الاستثمارية المعززة لفرص التحول الى اقتصاد السوق على وفق مبدا الكفاءة والمنافسة .

1-2-3 المبادئ الداعمة لفلسفة النموذج التنموي

أولا : التنوع:

من أجل تناغم ملامح هوية الاقتصاد العراقي خلال سنوات الخطة سيكون التنوع في بنية الانتاج غير النفطي مبدأ حاكماً في تعبئة الموارد الاقتصادية للخطة.

ثانيا: القوة في اللامركزية :

تستمد اللامركزية في العراق قوتها من الدستور، والتي تفترض وجود مؤسسات حكم منتخبة بشكل مباشر وتكون مسؤولة امام المواطنين . وتعد تطبيقا لمبادئ الحكم الصالح. وانطلاقا من مبادئ اللامركزية المتمثلة بالاعتراف بوجود الشخصية المعنوية للوحدات الادارية المحلية واقرارها بوجود مصالح ذات خصوصية لتلك الوحدات بحيث يكون ذلك مسوغاً لتبني نظام اداري يسمح بادارة هذه المصالح وتنظيمها وتسييرها محليا وبما لايتعارض مع الاهداف والمنطلقات الوطنية.

ثالثاً : تخضير الاستثمار:

طالما ان الاقتصاد الاخضر يفترض تحقيق تحسن في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية ويقلل من حدة المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية ويعزز من التنوع الاحيائي. ستستمر الخطة في دمج المعطيات البيئية في منظومة التفاعلات التنموية ليكون الاستثمار في البيئة طريقنا الى ارساء اسس الاقتصاد الاخضر . من خلال تبني مشاريع صديقة للبيئة وسياسات تحد من استهلاك الطاقة المولدة لانبعاثات الغازات المستنفدة لطبقة الاوزون والحد من التصحر وتلوث الهواء والمياه والتربة واحياء الاهوار والمحافظة على التنوع الاحيائي وتوسيع المساحات الخضراء. كما تؤمن الخطة بضرورة اصلاح السياسات وتفعيل القوانين التشريعية وفرض الضرائب البيئية وتبني اسلوب البصمة البيئية للسلع والخدمات المستوردة.

رابعا : التمكين وتكافؤ الفرص :

يمثل التمكين لبناء القدرات من أجل المشاركة منهج التنمية البشرية المستدامة وتكافؤ الفرص ومن منظور النوع الاجتماعي يعد الوسيلة الاساس في التخفيف من حدة الفقر المتعدد الابعاد وتحقيق الانصاف المستدام.

خامساً : العمل اللائق :

تنمية قوة العمل وتحسين ادارة سوق العمل وتهيئة بيئة تشريعية واستثمارية ملائمة تعمل على توليد فرص العمل اللائق ولاسيما للمرأة والشباب من أجل عمل آمن ومحمي ونوعية حياة أفضل .

1-2-4 التحديات

على الرغم من الانجازات التنموية التي تحققت خلال السنوات الماضية إلا ان الخطة تؤمن باستمرار قوة التحديات السياسية والامنية فضلا عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو ما فسر انخفاض كفاءة تنفيذ أهداف الخطة السابقة وامكانات الوصول الى أهداف الخطة الحالية. ويمكن تحديد أهم التحديات بالاتي:

أولاً -التحديات الاقتصادية

- ريعية الاقتصاد العراقي: استمر نشاط استخراج النفط الخام يتبوأ القاعدة الاول في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (43 %) عام 2011 وفي تشكيل ايرادات الموازنة الاتحادية (97 %) وفي بنية الصادرات العراقية وبنسبة (92 %) مما يشوه العلاقة مابين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي طويل الامد ومستقبل التنمية.
- الانكشاف الاقتصادي: استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي بدلالة انخفاض نسبة مساهمة الانشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط بنسبة (16.5 %) وبنسبة (10.6 %) للأنشطة التوزيعية وبنسبة (29.8 %) للأنشطة الخدمية لتبلغ نسبة مساهمة الانشطة كافة عدا النفط (57 %). هذه النسب تفسر استمرار تدني كفاءة الجهاز الانتاجي وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتزايد على السلع في السوق المحلية بدلالة ارتفاع المحتوى الاستيرادي لتكون العرض السلعي في السوق مقارنة بالمحتوى المحلي.
- الدور غير الاستراتيجي للقطاع الخاص في مجمل فعاليات التنمية الاقتصادية على الرغم من النهج الاستراتيجي المطالب بتقوية هذا الدور وتعزيزه حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت عن (6.4 %) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت عام 2010 فجعله غير قادر على ارساء أسس لاقتصاد سوق متماسك يولد الامان للنمو طويل الامد.
- محدودية الدور التنموي للجهاز المصرفي على الرغم من جهود الاصلاح الهيكلي المبذولة في تحسين كفاءته ودعم ملاءته المالية حيث لم تشكل نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي سوى (5.9 %)، ولعل انعدام التوازن مابين متطلبات الوقاية المصرفية (التحوطات) ومتطلبات تنشيط الاقتصاد (حث المصارف للتوجه نحو توفير الائتمان لتمويل التنمية) يعد سبباً موضوعياً لتفسير تواضع هذه النسبة.
- اختلال بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية والتي تشكل (68.3 %) من اجمالي الانفاق العام لعام 2012 وعلى حساب النفقات الاستثمارية التي بلغت نسبتها (31.7 %) للعام نفسه فضلا عن ذلك لاتزال تعويضات العاملين والرواتب التقاعدية تشكل (50 %) من اجمالي النفقات التشغيلية لعام 2012 وتشكل (34.3 %) من اجمالي الانفاق العام للسنة نفسها ، وهي أعلى من نسبة النفقات الاستثمارية.
- تقليدية سوق العمل العراقي الذي مافتئ الا انعكاس للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به العراق فجعله سوقاً غير مواكب للتطورات الدولية وغير مستجيب للعرض الكمي المتزايد لقوة العمل العراقية بدلالة ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين الشباب لعام 2011 والتي بلغت (24.2 %) من الفئة العمرية (15 - 29) في ظل غياب سياسة تشغيل فاعلة ودور هش للقطاع الخاص.
- على الرغم من الجهود المبذولة في تطوير اطار العمل المؤسسي لخطة مكافحة الفساد إلا ان ضعف الشفافية في التصرفات المالية وانتشار القيم الاجتماعية والادارية الحاضنة للفساد او الحامية له او المتسامحة معه فضلا عن ضعف دور القطاع المصرفي وعجزه عن الامساك بأدوات التطبيق السليم لاجراءات ومتطلبات منع عمليات غسيل الاموال والقصور في معاقبة المفسدين ، كل هذا حد من عملية التنمية وجذب الاستثمار الاجنبي.
- اتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم في الساحة الاقتصادية بفعل مجموعة عوامل داخلية واخرى خارجية تؤدي الى تشوهات في مسار السياسات الكلية والقطاعية وحركة متغيراتها مسببة ارتفاعاً في معدلات العمالة الناقصة وتشوهاً في هيكلية سوق العمل وتراجعاً في درجة الاستقرار الاقتصادي ومعدلات التنمية المستدامة.

ثانياً -التحديات الاجتماعية :

- تظهر مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2011 ، ان ترتيب العراق يقع في العشرة الاخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (يحتل تسلسل 132) ، وهذا الترتيب يعكس حال التنمية البشرية في العراق الصحية والتعليمية والبيئية وفجوة النوع والفقر المتعدد الابعاد .
- ولد التحول نحو اقتصاد السوق كلفاً اجتماعية باهظة في ظل سياسات اجتماعية غير فاعلة ذات صبغة حمائية كشبكات الامان الاجتماعي والضمان الاجتماعي مما أبقى على مستويات الحرمان العالية وفجوة الفقر.
- استمرار الازمات لمدة طويلة تترك آثارا بنيوية على المجتمع العراقي زاد من مساحة الفئات الهشة في الوحة الاجتماعية مما ولد عبئا على حجم النفقات التحويلية في الموازنة الاتحادية والذي لايتوافق مع مبدأ استدامة التنمية

- لاتزال الامية تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي والتي تصل نسبتها الى حوالي خمس السكان، فضلاً عن انخفاض معدلات الالتحاق الصافي في الدراسة المتوسطة والاعدادية (40 %و 21 %) على التوالي.
- لايزال العجز الحاد في عدد الابنية المدرسية يشكل التحدي الاكثر الحاحا حيث قدر العجز في المدارس باكثر من (7000) مدرسة انعكس على ارتفاع حالات الازدواج الثنائي والثلاثي في المدارس وارتفاع نسب الاكتظاظ في الصفوف الدراسية .

ارتفاع مستوى الضغوط على المؤسسات الصحية العامة ، التي تعمل اليوم باعلى من طاقاتها بسبب العجز الكبير في الطاقات الاستيعابية لهذه المؤسسات مقارنة بارتفاع معدلات المراضة والحجوم السكانية التي تخدمها.

لايزال العدل العام لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي متدنياً (13 %) من اجمالي السكان النشطين اقتصادياً فضلا عن تدني مشاركتها في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مما يولد فجوة في مخرجات التعليم.

تفاقم حدة العجز في الوحدات السكنية بشكل لايتناسب مع استمرار معدلات النمو السكاني والارتفاع بمستويات الدخول حيث قدر العجز في الوحدات السكنية بحدود (2) مليون وحدة سكنية مما يولد ضغوطاً نفسية وآثاراً سلبية على جودة نوعية الحياة.

استمرار عدم التغطية الكاملة للأسر التي تستخدم مصادر مياه محسنة والتي تبلغ نسبتها (82 %) عام 2011 فضلا عن التجهيز غير المستقر للماء وتلوث شبكة المياه مما يؤشر صعوبة تحقيق العراق للأهداف الانمائية للالفية بالوصول الى نسبة (91 %) من الاسر فيما يخص تجهيزهم بامدادات المياه المحسنة. كما تستمر الفجوة بين الريف والحضر في حصول الاسر على المياه من الشبكة العامة. وتتعمق المشكلة وبشكل اكبر في مجال خدمات الصرف الصحي سواء على مستوى البلد او بحسب البيئة الحضرية والريفية. ففي حين ترتفع نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي في مدينة بغداد الى (86 %) من السكان تنخفض الى (32 %) في المحافظات مع انعدام وجود شبكات صرف صحي في المناطق الريفية.

ثالثاً -التحديات البيئية:

- استمرار معاناة البيئة العراقية بعناصرها الثلاثة (الماء والهواء والتربة) من ارتفاع معدلات التلوث البيئي رغم التحسن النسبي خلال السنوات الاخيرة، مما انعكس بشكل ملحوظ على مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في العراق.
- غياب استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ساهم في تفكك حلقات التكامل والتنسيق مابين خطط وبرامج حماية وتحسين البيئة سواء على مستوى الاعداد أوالتنفيذ فابعد الاقتصاد العراقي عن مسار الاقتصاد الاخضر.
- وقوع العراق تحت مظلة التغيرات المناخية بما فيها ظاهرة الاحتباس الحراري وانخفاض كمية الامطار وتزايد المعدلات السنوية للحرارة والرطوبة والعواصف الترابية والرملية جعله معرضا لآثارها السلبية في ظل غياب نظام للانذار المبكر ضد الظواهر الطبيعية ومقاييس مراقبة الواقع البيئي.
- تناقص كميات المياه وتدهور نوعيتها وارتفاع مستويات تلوثها الناتجة عن المياه غير المعالجة والراجعة من الصرف الزراعي والصرف الصحي والصناعي والانسكابات النفطية ناهيك عن تأثر حصة العراق المائية التي يحصل عليها من الانهار المشتركة مع دول الجوار مما سيضع العراق امام تحدي نقص الموارد المائية وعدم استجابتها لمتطلبات التنمية المستقبلية.
- تفاقم ظاهرة التصحر واتساع نطاق المناطق المتأثرة بالصحراء بسبب ظاهرة التغيرات المناخية والاستغلال المكثف لمواردها وتخلف أساليب الادارة التي يتم تطبيقها فضلا عن التأثيرات البيئية السلبية الاخرى وهذا يتطلب استصلاح (7.9) مليون دونم وبكلفة (2) مليون دينار للدونم الواحد.
- إدارة سلبية ومتخلفة للنفايات في ظل عدم وجود مواقع طمر نظامية وان وجدت فهي لاتتعدى كونها مكباً تقليدياً للنفايات مع انعدام كامل لنظام تصنيف النفايات فضلا عن انعدام طرق تدوير النفايات او اعادة استعمالها بتحويلها الى طاقة او سماد مع غياب شبه كامل لدور القطاع الخاص في مجال تقديم هذه الخدمة علماً بان نسبة السكان المشمولين بخدمات رفع النفايات كان (65 %) عام 2010 ولم يكن للريف العراقي نصيب سوى (7.5 %).
- استمرار مشكلة عدم معالجة المناطق المزروعة بالالغام وتأثيرها في الامن الانساني واستغلال الاراضي واقامة المشاريع التنموية عليها.
- إستمرار ارتفاع مستوى التفاوت المكاني مابين محافظات العراق بشكل عام والبيئة الريفية والحضرية بشكل خاص حيث بلغت درجة الحرمان في المناطق الحضرية (17 %) عام 2012 في حين بلغت في المناطق الريفية (58 %) مما يعزز استمرار ظاهرة ثنائية التنمية المكانية في العراق والتخلف الموروث للبيئة الريفية.
- غياب القطاع الخاص عن مسرح المشاركة في الفعاليات البيئية على الرغم من الاعلان المتكرر بكونه أحد اللاعبين الرئيسيين في ارساء أسس التنمية المستدامة في العراق.

1-2-5 الرؤية:

"دولة امنة مستقرة يتمتع فيها المواطن بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يتطلع لبناء اقتصاد وطني متنوع قادر على المنافسة، يمتلك مفاتيح التقدم في المجالات العلمية والثقافية والمعرفية كافة، يتشارك فيه الجميع في ظل نظام فدرالي لامركزي متكامل اجتماعيا، مولد للفرص متسقة في التنمية، يكون القطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين فيه، وتكون الاستدامة البيئية نهجا في الوصول الى الاقتصاد الاخضر".

1-2-6 اهداف الخطة

إن تحقيق تناغم وتناسق في توجهات الخطط التنموية الوطنية ومساراتها ورؤاها ، يوفر معيارا مهما لتقويم إنجازاتها في ضوء تقاربها أو انحرافها عن المسارات التنموية التي تتفق ورؤاها المستقبلية. وليس ثمة شك أن الارتكاز إلى رؤية تنموية بعيدة المدى من شأنه استنفار جهود شركاء التنمية وتنسيقها وتوجيهها لتحقيق طموحاتها لمستقبل أفضل وغد أكثر إشراقا يراعي ارساء مبادئ الانصاف وسيادة القانون. ولعل اهم تلك الاهداف :

أولا : الأهداف الاقتصادية :

- جعل الادارة التنموية لايرادات القطاع النفطي مستجيبة لمعايير التنمية المستدامة وبما يضمن حقوق الاجيال الحالية والاجيال القادمة.
- تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تأمين المتطلبات والمرتكزات الأساسية ورفع نسبة مساهمة القطاب النمو المختارة المتمثلة بقطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة في زيادة نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي على المدى البعيد من اجل بلوغ معدل النمو المستهدف سنويا في الناتج بمقدار (13.31%) مع النفط و(7.5%) بدون النفط.
- العمل على بناء اسس الشراكة الاقتصادية وتفعيلها مابين القطاع العام والخاص ليساهم الاول بـ(79 %) من اجمالي استثمارات الخطة اي ماقيمته (329) تريليون دينار في حين يساهم القطاع الخاص بنسبة (21 %) من اجمالي استثمارات الخطة اي ماقيمته (88) تريليون دينار وبما يؤمن التحول التدريجي الى اقتصاد السوق وفقا لمبدأي الكفاءة والمنافسة.
- العمل على تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة ونمو مستدام بما يضمن التوزيع المنصف للموارد بين المحافظات على اساس الثقل السكاني ومؤشرات المحرومية ومزيد من الادوار التنموية للمحافظات والادارات المحلية.
- تسعى الخطة من خلال اهدافها الكلية والقطاعية الى تعزيز التناسق والتناغم مابين أذرع السياسة الاقتصادية (السياستين المالية والنقدية) بما يمكن من الوصول الى النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي الكابح للتضخم. والتوزيع المنصف لثمار التنمية مابين فئات المجتمع.
- رفع مستوى انتاجية الانشطة الاقتصادية وانتاجية العامل بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد وتنوعه وان يكون للقطاع الخاص دور فاعل في مجالات الاستثمار وتوليد فرص العمل المحمية.

ثانيا : الاهداف الاجتماعية :

- تعزيز فرص التكامل مابين مسارات الخطة والخطوات الاجرائية لاستراتيجية التخفيف من الفقر من أجل الوصول الى محصلات استراتيجية الفقر الهادفة الى تخفيض نسبة السكان دون خط الفقر الى (16 %) ، وتقليص فجوة الفقر.
- إيجاد فرص العمل اللائق ضمن اطار فاعل قائم على ترجمة بنود سياسة التشغيل الوطنية واقرار قانون العمل الجديد من اجل رفع مستويات التشغيل والحد من البطالة وصولا الى (6 %) عام 2017.
- تعزيز البناء المدرسي والنهاري من خلال إتاحة الفرص لتحقيق بيئة تعليمية متكاملة تدعم التوسع في بناء المدارس بما يغطي نصف الحاجة القائمة. والاهتمام برياض الاطفال وتعليم الفتيات. ومحو الامية وتعليم الكبار ورفع مستوى الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادي الى(95 %، 45 % و 30 %) على التوالي.
- الارتقاء بالبنى التحتية للخدمات الصحية ، نوعاً ، قدرة ، وتغطية بما يمكنها من تصميم برامج وطنية تحافظ على صحة الناس ، وتشديد خدماتها بجودة عالية ، وصولا الى خفض معدلات وفيات الاطفال الرضع الى 18 ودون الخامسة الى 24 لكل 1000 ولادة حية فضلا عن رفع معدل الحياة المتوقعة الى أكثر من 70 سنة.
- المرأة والشباب نقاط استهداف في الخطة من اجل بناء قدراتهم معرفيا ومهاريا وصحيا وبما يضمن رفع مستوى مشاركتهم في منظومة التفاعلات التنموية.
- تهيئة بيئة تمكينية تؤدي الى تقدم ملموس في نوعية حياة المجموعات الهشة والضعيفة وادماجهم في المجتمع وقوة العمل. وتوسيع قاعدة مشاركتها. وضمان وصولها الى الخدمات والمنافع الاجتماعية.
- تأمين وحدات سكنية جديدة تغطي نصف الحاجة القائمة (مليون وحدة سكنية) وتأهيل الرصيد السكني المتقادم .

ثالثا : الأهداف البيئية :

- حماية عناصر البيئة المتمثلة بالماء والهواء والتربة وتحسينها.
- الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية بما يؤمن حقوق الاجيال الحالية والقادمة.
- استخدام التقانات الانظف بيئيا في الانشطة الانتاجية والخدمية.

- معالجة مسببات التلوث البيئي للأنشطة البشرية والانتاجية والخدمية بما فيها من صرف صحي ونفايات سائلة وصلبة ومخلفات المعامل والمستشفيات وغيرها.
- الحد من التصحر من خلال التوسع في استصلاح الاراضي وانشاء الواحات الصحراوية وزيادة المساحات الخضراء والاحزمة حول المدن كاحد الوسائل للوصول الى الاقتصاد الاخضر.
- المحافظة على التنوع الاحيائي بتنمية المراعي الطبيعية واعتماد اساليب متطورة في الادارة البيئية وصيانة النظم البيئية الطبيعية المهددة منها من اجل ضمان الامن الاحيائي.
- تنمية روح المواطنة والوعي البيئي.
- تعزيز الادارة البيئية والرقابة والرصد البيئيين.

1-2-7 قيم الخطة

النمو، التفيير، الاصلاح، الاستدامة، التمكين، الانصاف، الحق

الفصل الثاني
السكان والقوى العاملة

2-1 السكان... ثروة العراق المتجددة

جاء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي عقد في القاهرة 1994 ، ليؤكد العلاقة الدالية ما بين السكان والتنمية وأهمية تلبية حاجات السكان المتزايدة كحق من حقوقهم المضمونة ليصبح الانسان وبموجب هذه المعطيات هدف التنمية ووسيلتها . واضحت نوعية السكان لا عدده الاساس الذي تبنى عليه اهداف السياسة السكانية تلك الاهداف التي تحكمها مضامين التنمية البشرية المستدامة والتي تطالب بتوسيع خيارات السكان في التعليم والصحة والدخل والعمل والبيئة النظيفة. هذه الخيارات تمثل القدرات الاساسية التي تتيحها التنمية البشرية وهي عيش حياة مديدة واكتساب المعرفة وضمان موارد كافية للتمتع بمستوى حياة لائقة فضلا عن القدرات الاخرى كالمشاركة الاجتماعية والسياسية والتي نادى بها التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق عام 2008 فجعل من السكان متغير ديناميكي يؤثر ويتاثر بمنظومة التفاعلات التنموية لذا امسى توطينه في خطط التنمية الوطنية ضرورة قصوى.

2-1-1 تحليل الواقع: السياسة السكانية...توجهات جديدة

شهد العراق في العقود الثلاثة الاخيرة تحولات ديموغرافية رافقت الحروب والاحداث السياسية الا ان تلك التحولات ومستوى الاهتمام السياسي والتنفيذي بها يؤشر إهمال قضايا السكان ودمجها في التنمية . إذ ظل الاهتمام الحكومي غير ملموس او جدي. لا بل لم يكن من اولويات الحكومة مما غيب وجود سياسة وطنية للسكان ذات اهداف تسعى الى احداث تغييرات على العوامل المؤثرة في النمو السكاني وكبح جماح التحديات السكانية التي تعرقل مسار النمو المستدام. فالعراق والى مدة ليست بالبعيدة يتناول قضايا السكان بشكل منعزل ومستقل عن خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبعيداً عن اليات اتخاذ القرارات التشريعية والسياسية ونجم عن هذا الفعل آثار ساهمت في تعميق الهوة بين هدف تحسين نوعية حياة الانسان وتقليل ظاهرة الفقر من جهة وهدف النمو الاقتصادي والانتاج المادي من جهة اخرى .

جاءت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 لتؤكد اهمية دمج المعطيات السكانية بالفعاليات التنموية وبما يولد فرصاً لقياس الاثر السكاني على التنمية بدلالته الديموغرافية والاثر التنموي على السكان بدلالته النوعية فتطلب تبني سياسة وطنية للسكان ذات ملامح واتجاهات معلنة وخصائص مدروسة ومعدلات نمو سكاني مستجيبة لمتطلبات النمو المستدام وسوق العمل والحفاظ على حقوق الاجيال على مستوى العراق ككل لضمان العدالة في تخصيص الموارد المالية وتوزيعها في الموازنات الاتحادية وبرامج تنمية الاقاليم وبما يعزز مبدأ اللامركزية ويضمن استدامة الانفاق. الا ان المدة 2009 - 2011 لم تشهد ترجمة فعلية لهذا الهدف وان كانت من اولويات مهام اللجنة الوطنية للسياسات السكانية وذلك بسبب التاجيل المتكرر للتعداد العام للسكان واختصار فعالياته على الترقيم والحصر مما اجل فرصة العراق المتاحة في دمج المعطيات السكانية بفعاليات التنمية وجعل من حالة الانقسام قائمة والاهداف التنموية عائمة. الا ان الدور المرتقب للجنة الوطنية للسياسات السكانية في اقرار اهداف مركزية تخص رسم ومتابعة وتنفيذ السياسة السكانية الوطنية وتعميمها وايجاد المناخ المناسب لها بما يسمح برصد ومراقبة المؤشرات السكانية وسيوفر الى حد ما امكانات دمج المعطيات السكانية في فعاليات التنمية لحين تشكيل المجلس الاعلى للسياسات السكانية خلال السنوات القادمة .

على الرغم من قوة أثر هذه الحقيقة سنجد عند متابعة التوجهات الجديدة للسياسة السكانية في العراق والتي تم اقرارها في خطة التنمية 2010 - 2014 والتي اتجهت نحو توكيد المضامين الوطنية فيما يتعلق بزيادة السكان عن طريق رفع معدل الولادات وزيادة الانجاب من خلال معدل نمو سكاني يتناسب مع الخصائص الديمغرافية للمجتمع العراقي ومع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما سعت الخطة السابقة الى تضمين التوجهات التنموية المتعلقة بالقوى العاملة في خصائص سياستها السكانية المعلنة والتي هدفت الى رفع نسبة السكان النشطين اقتصادياً من اجمالي السكان ورفع نسبة قوة العمل من اجمالي السكان في سن العمل ورفع نسبة الاناث في النشاط الاقتصادي على ان لا يؤثر سلباً في معدل الخصوبة (الانجاب) . ولكي تتم المحافظة على الطاقة الانجابية كما خطط لها تم اعطاء اولويات استثمارية لمشاريع رعاية الامومة والطفولة في قطاع الخدمات الاجتماعية العامة وخاصة رياض الاطفال والتعليم الابتدائي ودور الحضانة ومستشفيات الولادة ولتامين تحقق الاثار الايجابية للمؤشرات الديمغرافية على مسار التنمية البشرية المستدامة في العراق. تم تنفادي العلاقة العكسية مابين التعليم والطاقة الانجابية من خلال الاستمرار باعطاء افضلية للمتزوجين في بعض الجوانب كالتعيين ومنح التسهيلات لمساعدتهم على ايجاد السكن المناسب وتوفير مستلزمات الاطفال الصحية والغذائية.

لذلك اصبح لزاماً على خطة التنمية 2013 - 2017 ان تستمر في تبني سياسة سكانية هادفة ومنسجمة مع النمو الاقتصادي والاجتماعي دون اغفال الاولويات الانسانية بل تغليبها على الاولويات الاقتصادية تماشياً مع منهج الحق. الذي تبنته الخطة وانسجاماً مع مبادئ التنمية البشرية المستدامة وعلى وفق رؤية متوازنة تحتوي مبادئ واهداف برنامج العمل الدولي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية . الذي اكد اعطاء خيارات واسعة لتلبية احتياجات الافراد والاسر من خلال التركيز على تخفيض معدلات الخصوبة . وتوسيع قاعدة خدمات الصحة الانجابية الشاملة وتحسين نوعيتها وعدالة توفيرها . بدلا من التركيز على تنفيذ برامج تنظيم الاسرة بمفهومه الضيق .

ان هذا التوجه الذي تسعى خطة التنمية 2013 - 2017 الى ترسيخ اسسه يتكون من جملة مبادئ تدعو السياسة السكانية في العراق الى تبنيها محددة

نقله نوعية في فهم العلاقة التبادلية بين السكان والتنمية وفي اطار التنمية المستدامة وفي تحديد الاولويات للتمويل والاستثمار والتعاون الدولي والشراكة . وتتطلع الخطة الى ان تكون هذه المبادئ اطاراً لبيئة ملائمة للحصول على تأييد رسمي وشعبي لتلك السياسة ومن بين هذه المبادئ :

- ترجمة العلاقة الدالية مابين السكان والتنمية في منظومة التفاعلات التنموية بما يرسي أسس التنمية المستدامة.
- تجسيد منهج حقوق الانسان في كل جوانب السياسات السكانية . انطلاقاً من ان الانسان هو هدف التنمية المستدامة ووسيلتها .
- الارتقاء بنوعية حياة الانسان مع التحكم بانماط الانتاج والاستهلاك والحفاظ على البيئة لرفاهية الاجيال القادمة.
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتشجيعها على تحقيق امكاناتها من خلال التعليم واتاحة فرص العمل للمشاركة في التنمية .
- ادماج العوامل والديناميكيات الديمغرافية في استراتيجية التنمية والتخطيط الانمائي .
- اهمية التعاون الدولي والشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج السكان والتنمية مع التأكيد على ضرورة اتساق التعاون الدولي والشراكة مع الاولويات الوطنية في مجال السكان والتنمية .

2-1-2 خارطة العراق الديمغرافية

أولاً- حجم السكان ومعدلات نموه :

لم تتوقع خطة التنمية 2010 - 2014 انخفاضاً في معدلات نمو السكان على المدى المتوسط لذا حافظت على نسبها المرتفعة واستقرت تقريباً عند حدود 3 % مما فسر تزايد حجم السكان حسب نتائج عملية الترقيم والحصر لعام 2009 من 31.6 مليون نسمة الى 33.3 مليون نسمة عام 2011 والى 34.2 مليون نسمة عام 2012 وبزيادة قدرها 8.2% مقارنة بعام 2009. وحسب الاسقاطات السكانية من المتوقع زيادة السكان الى 35.1 مليون نسمة لسنة 2013 والى 38.9 مليون نسمة عام 2017.

ولعل ارتفاع معدلات الخصوبة الكلية من 4 مولود لكل امرأة عام 2009 الى 4.6 عام 2011 هو الذي يفسر استمرار تزايد حجم السكان ومعدلات نموه بحيث امسى قوة ضاغطة على الموارد والبيئة ومن المتوقع استمرار بقائه مرتفعاً خلال مدة الخطة عند مستوى 4 مولود .

هذه الحقائق الديمغرافية تؤشر استمرار ارتفاع حجم السكان في العراق الذي أكدته تقديرات الامم المتحدة. إذ من المتوقع ان يصل الى 48.9 مليون نسمة عام 2025. وربما سيتضاعف ليصل الى 80 مليون نسمة خلال الخمسين سنة القادمة في حال بقاء معدل نمو السكان على وتيرته . فضلاً عن وجود قيم واعراف اجتماعية تدفع بهذا الاتجاه فتجعل العراق بعيداً عن مرحلة الاستقرار السكاني وهي المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديمغرافي الا اذا تم تبني سياسة سكانية تهدف الى تخفيض حجم السكان يساندها وعي اجتماعي يقدر حجم عواقب الضغط السكاني على البيئة والتنمية .

ثانياً- السكان حسب العمر

تأثر التوازن الديموغرافي للسكان حسب العمر للمدة 2009 - 2012 بانخفاض معدل وفيات الاطفال الرضع وازدياد توقعات الحياة عند الولادة، حيث انخفض المؤشر الاول من 35 وفاة لكل الف ولادة حية عام 2009 الى 32.5 وفاة لكل الف ولادة حية في عام 2011 والى 32 وفاة لكل الف ولادة حية في عام 2012 ومن المتوقع انخفاضه الى 31.7 وفاة لكل الف ولادة حية عام 2013 والى 30.2 وفاة لكل الف ولادة حية في عام 2017 في حين ازداد معدل توقع الحياة عند الولادة من 65 سنة عام 2009 الى 69 عام 2011. وحسب الاسقاطات السكانية من المتوقع زيادته الى 69.2 عام 2013 والى 69.7 سنة عام 2017 مما سيكون له انعكاس واضح على التركيبة العمرية للسكان ومن ثم شكل الهرم السكاني الذي يتسم بصفته الفتية والحيوية.

فعلى الرغم من ازدياد الاعداد المطلقة للسكان من الفئة العمرية (اقل من 15 سنة) من 12.97 مليون نسمة عام 2009 الى 13.4 مليون نسمة عام 2011 والى 13.6 مليون نسمة عام 2012 الا ان نسبة هذه الفئة من مجموع السكان انخفضت من 41 % عام 2009 الى 40.2 % عام 2011 والى 39.9 % عام 2012 مع توقع استمرار انخفاض هذه النسبة الى 39.5 % عام 2013 والى 38.1 % عام 2017 الا ان انخفاضها هنا لا يستبعدها من كونها الفئة المستهلكة في الاقتصاد والضاغطة على الموارد والموازنة الاتحادية لكونها تشكل ثلث سكان العراق . كما بينت الاحصاءات انعكاس هذا الاتجاه الديموغرافي على الفئة العمرية 15 - 64 سنة حيث بلغت 17.8 مليون نسمة عام 2009 ازدادت لتصل الى 19 مليون نسمة عام 2011 والى 19.6 مليون نسمة عام 2012 لتشكل نسبة 56.1 % عام 2009 ، 56.9 % عام 2011 و 57.2 % عامي 2012 و 2013 ثم تعاود لترتفع الى 58.6 % عام 2017.

ان هذه الزيادات ساهمت في تخفيض معدلات الاعالة العمرية من 78.2 شخص عام 2009 الى 75.8 شخص عام 2011 والى 74.7 شخص لكل مائة شخص في سن العمل عام 2012 ، ومن المتوقع انخفاضها الى 73.7 شخص عام 2013 و 70.8 شخص عام 2017.

ان ارتفاع نسبة السكان في سن العمل تعني تزايد القوة الدافعة للاقتصاد (قوة العمل) بسبب العلاقة الطردية ما بين حجم السكان وعرض قوة العمل وفي الوقت نفسه تفسر اهمية تكييف السياسات الاقتصادية لتعزيز النمو المولد للوظائف والارتقاء بكفاءة سوق العمل لكي يكون اكثر انضباطاً وتوازناً باتجاه المؤدية ما بين عرض قوة العمل والطلب عليها . ومن اجل الاستفادة القصوى من المزايا الاقتصادية التي يتيحها ارتفاع هذه النسبة وانفتاح النافذة الديموغرافية ودخول العراق مرحلة الهبة الديموغرافية حيث ستشكل الفئة العمرية 15 - 64 سنة اكثر من نصف السكان اي تكون هذه الفئة في الذروة

مقابل ادنى حجم للسكان العاملين (الاطفال والمسنين) والمدة التي تكون فيها التوازنات للفئات العمرية بهذه الصورة لا تتعدى جيلاً واحداً وبعدها يحدث اختلال في التوازن. لذا لابد من استغلال هذه الفرصة التنموية التي ترتفع فيها فرص الادخار والاستثمار والتي ستحفز زيادة الطلب المرتبط بتحسين نوعية حياة الاسرة وليس حجمها مما قد يدفع بالنمو الى معدلات عالية تصل الى 15 %.

اما فيما يتعلق بالسكان الشباب في الفئة العمرية 15 – 24 وهي الفئة المعرفة دوليا فقد بلغت نسبتها 20 % لسنة 2009 ارتفعت الى 20.2 % عام 2011 والى 20.3 % عام 2012 ومن المتوقع استقرارها عند هذه النسبة حتى عام 2017 .

ومما تجدر الاشارة اليه ، ان الفئة العمرية 15 – 29 سنة وهي فئة الشباب المحددة لتقرير التنمية البشرية الوطني الثالث المتوقع اطلاقه عام 2013، تؤكد ارتفاع نسبة الشباب ضمن التركيبة العمرية للسكان حيث تشير معطيات السكان الى ان نسبتها كانت 27.7 % عام 2009 ارتفعت الى 27.9 % عام 2011 والى 28.1 % عام 2012 ومن المتوقع ان تزداد الى 28.2 % عام 2013 والى 28.5 % عام 2017. ان ارتفاع هذه النسبة خلال سنوات الخطة حسب ما اكدته الاسقاطات السكانية تفرض تبني سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة وواعدة للشباب من خلال توفير فرص العمل من اجل رفع نسبة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي .

اما السكان في الفئة العمرية 65 سنة فاكثر فيشير السجل الديموغرافي الى ان نسبتها كانت تشكل 2.8 % من حجم السكان عام 2009 و 2.9 % عامي 2011 و 2012 وسوف لا تتغير حسب الاسقاطات السكانية حتى عام 2013 الا انها تأخذ بالارتفاع لتصل في عام 2017 الى 3.3% من اجمالي السكان. ان استقرار نسبة هذه الفئة العمرية قد يفسره ضعف فاعلية السياسات الصحية وخاصة الوقائية منها وتصلب آلياته التنفيذية والمؤسساتية ما ينعكس على معدلات توقع الحياة عند الولادة. هذه الحقائق تستلزم اعطاء اهمية متميزة لفئة المسنين ليكونوا الفئة الاطول عمرا والافضل صحيا والاقوى اجتماعيا من خلال توسيع نطاق تغطيتها ببرامج الدعم الحكومي الصحي والامان الاجتماعي .

ثالثاً- السكان حسب الجنس

تدل الاحصاءات على تقارب درجة التوازن الديموغرافي ما بين نسب الذكور والاناث حيث اظهرت تقديرات السكان لعام 2009 ان نسبة الذكور بلغت 51 % من مجموع السكان الكلي وتؤكد الاسقاطات السكانية حقيقة انخفاضها الى 50.9% للاعوام 2011 ، 2012 و 2013 والى 50.8 % عام 2017 وفي المقابل كانت نسبة الاناث 49 % عام 2009 بينما اكدت الاسقاطات السكانية ارتفاعها لتصل الى 49.1% للاعوام 2011 ، 2012 و 2013 وستستمر بالارتفاع لتصل الى 49.2% عام 2017 .

ان هذه الحقائق الاحصائية تؤشر لنا ان نسبة النوع في العراق بلغت 104 ذكر لكل 100 انثى حسب الاسقاطات السكانية لسنة 2009 ومن المتوقع انخفاضها الى 103 في عام 2017.

أما على مستوى الفئات العمرية الثلاث فنجد ان النسبة لفئة أقل من 15 سنة تصل الى 105 ذكر لكل 100 انثى في حين تصل النسبة في الفئة العمرية الثانية 15 - 64 الى 103 ذكر لكل 100 انثى، أما الفئة العمرية الثالثة 65 فاكثر فان النسبة تصل الى 89 ذكر لكل 100 أنثى حسب الاسقاطات السكانية لعام 2017. هذه الحقائق تتطلب من خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 ان تتبنى سياسات مستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الكلي والقطاعي وبما يضمن دمج مفهوم النوع الاجتماعي في جميع مفاصل النظام الاقتصادي ليكون قوة فاعلة باتجاه التأثير في مسار التنمية المستدامة.

شكل (2 - 1)

توزيع سكان العراق حسب التركيب العمري لعام 2009

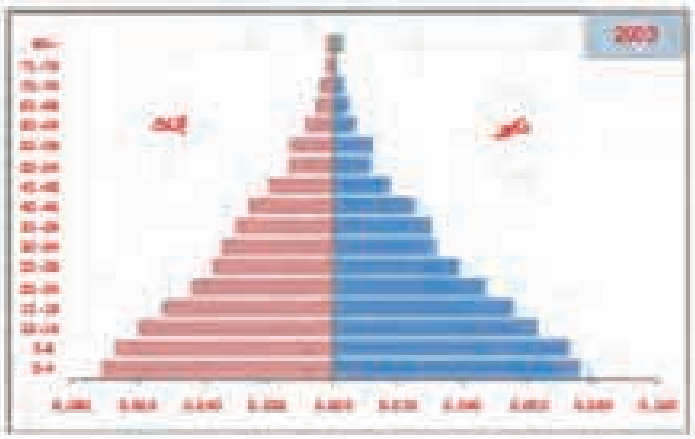

شكل (2-2)

توزيع سكان العراق حسب التركيب العمري لعام 2012

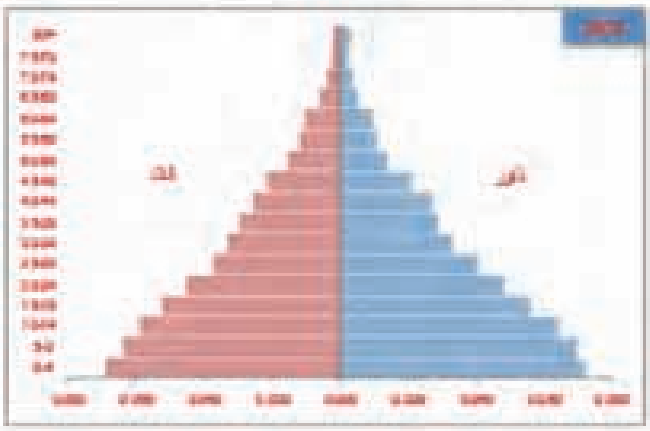

رابعاً- السكان مكانياً وبيئياً

يعاني العراق كباقي الدول العربية والنامية من اختلال في التوزيع الجغرافي للسكان ومن قيمنة مركز سكاني واحد هو العاصمة بغداد على المنظومة الحضرية، مسببا آثاراً بيئية واقتصادية واجتماعية ذات ابعاد سلبية، حيث نجد ان سكان محافظة بغداد لسنة 2012 يشكلون 21.2 % من سكان العراق حسب الاسقاطات السكانية بينما لا تشكل مساحتها سوى 1 % من مساحة العراق، كما يعيش حوالي خمس سكان العراق في المحافظات الثلاث بغداد، البصرة، نينوى. في المقابل هناك ثلاث محافظات تشكل نصف مساحة العراق الا ان تعميرها من السكان حوالي 11 % فقط وهي الانبار التي مساحتها حوالي ثلث مساحة العراق ونسبتها من السكان لا تشكل سوى 4.7% والمثنى مساحتها 12 % الا ان سكانها لا يشكلون سوى 2.2 % من اجمالي السكان والنجف مساحتها 6.6 % الا ان سكانها لا يشكلون سوى 3.9 % عام 2012.

وكما هو الحال يوجود تفاوت كبير في توزيع السكان مكانياً حسب المحافظات هناك تباين مماثل لتوزيع السكان بيئياً حيث ترتفع نسبة السكان الحضر لتصل حسب نتائج الترقيم والحصر لعام 2009 ما يقارب 69 % من اجمالي السكان، وتبين الاسقاطات السكانية ارتفاع هذه النسبة الى 69.4 % عام 2013 والى 70.3 % عام 2017، في حين قد تشكل نسبة سكان الريف سوى 31 % عام 2009 وستنخفض حسب الاسقاطات السكانية الى 30.6 % عام 2013 و 29.7 % عام 2017.

هذه الحقائق تفسرها عوامل الهجرة الداخلية والنزوح في نمط الحراك السكاني متأثرة بفقدان الامن وظاهرة التهجير القسري والتباين في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ناهيك عن غياب سياسات متخصصة تهتم بتنمية الريف، مما يستوجب على خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 المطالبة بتبني استراتيجية وطنية لتنمية المكانية والريفية تقود الى تقليص مستويات التباين الاقتصادي والاجتماعي والخدمي بين المحافظات وبين البيئتين الحضرية والريفية.

شكل (2-3)

توزيع سكان المحافظات حسب نتائج الترقيم والحصر عام 2009

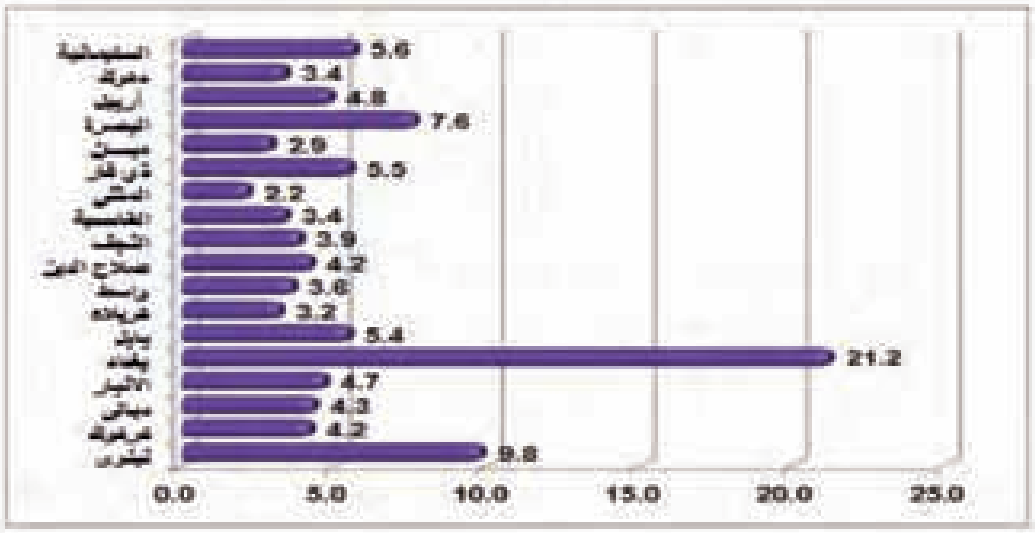

2-1-3 التحديات

- استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني وانفصامه عن مستويات التنمية الحقيقية فاقم من حدة النمط الاستهلاكي السائد في الاقتصاد والمجتمع والاستثمار غير العقلاني للموارد.
- ان قرب دخول العراق الى مرحلة الهبة الديمغرافية وارتفاع نسبة السكان في سن العمل يتطلب سياسات كلية واعدة في مجال توليد فرص العمل لهذه الزيادة وتحويلها من عبء على الاقتصاد الى مصدر قوة.
- ان استمرار ظاهرة الهجرة الى عدد محدود من المدن الرئيسة واستمرار هيمنتها على المنظومة الحضرية الوطنية وكذلك استمرار الهجرة من الريف الى المدن قد ولد ضغوطاً اقتصادية واجتماعية وبيئية ونقصاً في الخدمات في مناطق التركز هذه من جهة ومن جهة اخرى افقد المناطق الهاجر منها ولاسيما المناطق الريفية من مواردها البشرية المنتجة مما يحد من دورها التنموي ما لم توضع لها الحلول المناسبة.
- صعوبة التنبؤ بالمشهد الديموغرافي نتيجة عدم اجراء التعداد العام للسكان وتباعد المدد الزمنية بين التعدادات العامة مما يضعف امكانية الربط الدقيق بين المشهد الديمغرافي والسياسات التنموية المرغوبة.

2-1-4 الرؤية

"سياسة سكانية متناغمة ومتكاملة مع التوجهات التنموية للاقتصاد محدثة تغيرات كمية ونوعية في حياة السكان لبلوغ التنمية المستدامة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص على وفق منهج الحق".

2-1-5 الاهداف

الهدف الاول : دمج المعطيات السكانية في الخطط والبرامج التنموية

وسائل تحقيق الهدف :

- ربط اتجاهات الانفاق العام في الموازنة الاتحادية بشقيه التشغيلي والاستثماري مع المعطيات السكانية.
- اعداد الدراسات والاسقاطات السكانية جنبا الى جنب مع الدراسات والاسقاطات الاقتصادية والاجتماعية في تقدير مختلف الاحتياجات المستقبلية من فرص التعليم، حجم القوى العاملة، حجم الطلب على السلع والخدمات وغيرها.
- زيادة وعي صناع القرار الاقتصادي باهمية السكان كمتغير مؤثر في اتجاهات التنمية.

الهدف الثاني : التاثير التدريجي في معدلات النمو السكاني

وسائل تحقيق الهدف :

- تبني سياسة سكانية وطنية لمواجهة التحديات السكانية من خلال تدخل الدولة المباشر وغير المباشر لاحداث التغييرات المطلوبة في عوامل النمو السكاني وتركيبه وتوزيعه.
- تبني برنامج وطني لتنظيم الاسرة من خلال تشجيع النساء في سن الحمل على استخدام وسائل تنظيم الاسرة بهدف خفض مستوى الخصوبة الى مستوى الاحلال او قريباً منه.
- زيادة برامج التوعية متعددة الاتجاهات لاحداث تغيير سلوكي قادر على تجنب الانجاب المبكر والتاخر وحفز الطلب على عدد اقل من الاطفال على وفق الخصوبة المرغوبة للاسرة.
- التوسع في نشر الخدمات الاجتماعية وخدمات تنظيم الاسرة باعتبارها اداة قوية لمكافحة الفقر مع اعطاء اولوية للمناطق الفقيرة وازالة المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا التوسع.
- ايجاد مؤسسة حكومية معنية بصحة المرأة من مهامها تحديد الاولويات الصحية للمرأة وتسويقها والقيام بابحاث صحية من اجل توحيد المؤشرات الصحية واعتمادها وتوزيعها على الجهات الحكومية والمنظمات الدولية وغير الحكومية.

الهدف الثالث : رفع معدل توقع الحياة عند الولادة ليزيد عن 70سنة عام 2017

وسائل تحقيق الهدف :

- خفض معدلات وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون سن الخامسة
- تبني برامج صحية فاعلة ونظام صحي متطور.

- تبني برامج اجتماعية مستجيبة لاحتياجات فئة المسنين من تأمين صحي واجتماعي .
- التوسع في نطاق شمول وتغطية برنامج الدعم الحكومي في المجال الصحي والامان الاجتماعي لفئة المسنين ليكونوا الاطول عمراً والافضل صحياً والاقوى اجتماعياً.
- زيادة اعداد دور ايواء المسنين مع زيادة الدعم الحكومي لها .

الهدف الرابع : حصاد منافع الهبة الديموغرافية

وسائل تحقيق الهدف :

- اعتماد برامج لبناء قدرات الشباب وتمكينهم من اجل المشاركة في التنمية وصنع السياسات.
- تكييف السياسات الاقتصادية باتجاه تعزيز النمو المولد للوظائف والاستفادة من المزايا التي يتيحها انفتاح النافذة الديمغرافية .
- خطة لتطوير التعليم التقني والتدريب المهني المتنوع في برامج متسقة مع احتياجات سوق العمل .
- خلق بيئة جاذبة لاستثمارات القطاع الخاص بما يتيح له فرص النمو المستدام وتوليد فرص العمل للشباب .
- توفير الائتمانات المصرفية اليسرة لمساندة الشباب في الحصول على المهارات الحياتية واقامة مشاريع صغيرة.

الهدف الخامس : تنظيم الحراك السكاني تنمويا

وسائل تحقيق الهدف :

- تفعيل سياسات التنمية المكانية باتجاه المناطق الاقل نمواً للحد من درجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي مع المناطق الاكثر تطوراً والعمل على ارساء اسس تنمية مكانية متوازنة.
- تبني استراتيجية شاملة للتنمية الريفية جاذبة للاستثمارات باعتبار الريف من جيوب الفقر الاساسية في البلاد.
- تفعيل آليات التحول الى اللامركزية الادارية والمالية بهدف تعزيز تقديم الخدمات من الموارد المالية المحلية.
- اعادة توزيع قوة العمل جغرافياً وقطاعياً لتحقيق التوازن التنموي والجغرافي للسكان وخاصة الحضري والريفي.
- ارساء اسس الامن الانساني باعتباره جوهر الحق في التنمية من خلال تأمين بيئة مواتية للاستقرار مولدة لفرص العمل وبما يضمن الحد من الحراك السكاني الخارجي .

2-2 القوى العاملة ... اذرع منتجة وعقول مبتكرة

2-2-1 تحليل الواقع

ان ارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان ممن هم في سن العمل من شانه ان يعكس درجة كفاءة الاقتصاد في توليد فرص العمل اللائق ، تلك الدرجة التي سعت خطة التنمية 2010 - 2014 الى الارتقاء بها بالاستناد الى مجموعة مرتكزات تمثلت بالاتي :

- ◊ المواءمة بين العرض والطلب على قوة العمل .
- ◊ البناء المعرفي والمهاري لقوة العمل .
- ◊ رفع الطاقة الاستيعابية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على عنصر العمل في انشطتها .
- ◊ دعم القطاع الخاص لتوفير فرص عمل مناسبة للخريجين

تم تعزيز تلك المرتكزات عبر مجموعة اهداف شكلت الاطار العام للسياسات والبرامج والانشطة التي نفذت خلال الاعوام 2010 – 2011 في مجال :

- التخفيف من الفقر والمرتبط ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية وبرنامج القروض الصغيرة المدرة للدخل وبرنامج اعانة العاطلين عن العمل وبرنامج التاهيل المجتمعي من اجل خلق فرص عمل مولدة للدخل، وتمكين الفقراء وبناء قدراتهم وتاهيلهم لزيادة انتاجيتهم .
- رفع مستوى التشغيل المرتبط بتنفيذ الاهداف الاساسية المعتمدة في سياسة التشغيل الوطنية - عبر تحسين ادارة سوق العمل وبرامجه وخلق البيئة التشريعية والاستثمارية والتجارية المناسبة مع توسيع فرص التشغيل للعاطلين والداخلين الجدد الى سوق العمل وخاصة من الشباب والنساء ، وارساء دعائم العمل اللائق واشاعة ثقافته في قطاعات العمل كافة مع التاكيد على تعزيز وتوسيع مجالات الحوار الاجتماعي ورفع فاعليته لزيادة القابلية على التشغيل واحترام قيم العمل ومعاييره .

توفير بيئة عمل لائقة من خلال مجموعة اهداف تتسق مع السياسة الوطنية للبيئة 2012 - 2017 كشرط موضوعي لاستدامة التنمية ، وذلك عبر ادارة وتخطيط وتنفيذ برنامج الصحة والسلامة المهنية في العمل وحصر المهن الخطرة والاعمال الضارة للوصول الى بيئة عمل امنة فضلا عن نشر ثقافة السلامة المهنية والمعايير الدولية المنظمة لها في مواقع العمل .

تطوير الموارد البشرية من خلال الدورات التدريبية المهنية لاكساب العاطلين المهارات التي تتطلبها احتياجات سوق العمل ووفقاً للمعايير المهنية العالمية .

وكذلك تحسين اداء العاملين كافة وبناء قدراتهم في مجال التخطيط الاستراتيجي . ومبدأ التميز في العمل وممارسة المهارات الحياتية في العمل والعلاقات العامة بما يسمح بتوسيع خياراتهم .

إن الواقع المأزوم الممتد بين ارث الماضي ومشاكل الحاضر افرز كثيراً من التحديات وعمق من حدة المشاكل القائمة التي انعكست بشكل ملحوظ على فاعلية تلك السياسات والبرامج وأقتنصت من ممكنات تحقيق اهدافها لا بل ازداد الامر تعقيداً لياخذ ابعاداً مؤسسية واخرى بنيوية حيث ازدادت درجة اختلال توازن سوق العمل وحالة الانفصام بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل . وتراجع معدلات الالتحاق بالتعليم وازدياد معدلات التسرب واتساع نطاق الفقر وكان الشباب والاناث والريف قبل الحضر المتلقي الاول لاثار هذه الازمات فتراجع الطلب على قوة العمل وازدادت اعداد العاطلين ونمت ظاهرة بطالة الخريجين والعمالة الناقصة وعمالة الاطفال في ظل غياب الرقابة . وكذلك استمرت خاصية تكوينية المشاركين في النشاط الاقتصادي في ظل تقليدية سوق العمل . والصعوبات المرافقة لسلسلة اجراءات تنفيذ بنود سياسة التشغيل الوطنية فضلاً عن عدم فاعلية المؤسسات باتجاه ضبط العلاقة بين اطراف العملية الانتاجية . مع التمسك باجراءات تنفيذية متراخية فضلاً عن التاجيل المستمر لاقرار قانون العمل الجديد وقانون الضمان الاجتماعي .

هذه الصورة الرمادية لحال العمل في العراق لا تخلو من نقاط مضيئة اشرتها انجازات عامي 2010 - 2011 تلك الانجازات التي تيوأ فيها تبني مفهوم العمل اللائق في العراق مركز الصدارة فترتب عليه البدء بتنفيذ برنامج العمل اللائق الذي يعزز الكرامة والاستقرار في المجتمع وذلك من خلال اهداف ستراتيجية محددة تنص على تحريم العمل الجبري . مكافحة عمل الاطفال . ضمان المساواة بين الجنسين في التشغيل والمهنة وتامين الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي . كما شهد عام 2011 مسعاً جاداً لتوفير بيئة تنظيمه وتشريعية وفنية داعمة لمكونات سوق العمل وتبني خطة عمل فعالة للتشغيل الكامل المنتج والامن والمرتبط بفعالية البرنامج الاستثماري المطبق في البلاد .

ونظراً لمحدودية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص والمختلط والذي يوصف بانه قطاع متراجع بسبب الظروف غير المؤاتية لبيئة العمل وتدني مستوى الاجور فيه اتسع نطاق القطاع غير المنظم الذي يتهرب دائما من خطط تنظيمية وتطويريه وشمول العاملين فيه بالضمان الصحي والاجتماعي في الوقت الذي تنصب فيه الجهود على ترسيخ مفهوم الضمان لتجميع والتوسع بارضية الحماية الاجتماعية بموجب المعايير الدولية .

هذه الحقائق تضع خطة التنمية 2013 - 2017 امام مسؤولية مجتمعية متعددة الابعاد تفرض عليها تبني رؤى إستراتيجية واهداف واقعية مبنية على احكام العلاقة التبادلية ما بين النمو والتشغيل ليكون نمواً مولداً لفرص العمل اللائق ومعززاً لمستويات زيادة الانتاجية وبتناسب اقتصادي مع الاجور والمهارات ومن منظور الاقتصاد الكلي وسياساته القطاعية والاجتماعية القائمة على مبدأي المشاركة والتمكين لكل اطراف العملية الانتاجية ليكون معززاً لمنهج الحق وبما يدفع مسيرة التنمية المستدامة الى الامام وترجماً لبيان سياسة التشغيل الوطنية التي اقرت عام 2010 وخيارات تدخلها الى الواقع وعبر اهداف ووسائل تنفيذ اهداف الخطة ليكون منهجاً براغماتياً يتصدى للمشاكل كافة ويجعل من سوق العمل العراقي مرآة عاكسة لتطور والانتظام والتناغم ما بين فروع السياسة الاقتصادية واهدافها الكلية لتتبلور بالنتيجة وتصب في هدف ستراتيجي واحد الا وهو " توفير فرص العمل اللائق لحق " للعراقيين كافة .

أولا - السكان النشطون اقتصادياً

يمثل السكان النشيطون اقتصادياً قوة العمل المتاحة في الاقتصاد وتقع اعمارهم ضمن الفئة العمرية 15 - 64 سنة . وان ارتفاع معدل مشاركتهم الاقتصادية يؤشر حالة التقدم نحو نمو مولد للوظائف . حيث أخذ معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في العراق بالانخفاض من 46.25 % عام 2008 الى 42.4 % عام 2011 تفسره عوامل عدم الاستقرار الامني وضبابية اتجاهات السياسة الاقتصادية وانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية وكفاءة تنفيذها . واستمرار تدني حال البنى التحتية للاقتصاد والخدمات المقدمة للمواطنين وضعف التشابكات القطاعية وثقافية التشغيل . هذا الواقع عزز من استمرار ارتفاع نسبة مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي حيث بلغت 72 % عام 2011 بينما كانت النسبة للاناث 28 % للسنة نفسها . ولاجل ردم الفجوة في بنية السكان النشطين اقتصادياً من منظور النوع الاجتماعي لابد ان تتوجه خطة التنمية 2013 - 2017 الى تبني منهج التمكين الاقتصادي للمرأة من اجل المشاركة بتكييف السياسات الكلية وخاصة المالية والنقدية لضمان زيادة مشاركتها في منظومة التفاعلات التنموية وبما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص في ظل تقارب نسبة النوع (101) ذكر لكل 100 انثى .

ثانيا - التشغيل وسوق العمل

يرتبط حال التشغيل في العراق بطبيعة السياسات الكلية المطبقة وتوجهات الموازنة الاتحادية من حيث توزيع انفاقها العام ما بين النفقات التشغيلية والاستثمارية وطبيعة الادارة الاقتصادية التي نجم عنها توسع ملحوظ في القطاع العام الذي تحمل العبء الاكبر في رفع معدلات التشغيل وكان للقرارات الخاصة بالتوسع في التعيين في انشطة محددة كالامن . الدفاع . الداخلية . التربية . الصحة دور في جعل القطاع العام المسؤول الاول عن توليد فرص العمل . يفتقر العراق الى سياسة تشغيل واضحة المعالم تقوم على اسس علمية وحقائق ومؤشرات دقيقة لقوة العمل ومستوى تعليمهم ومهاراتهم واعداد العاملين وفرص العمل المتاحة . لذا فان حال التشغيل وسوق العمل ما هو الا انعكاس للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي مر به العراق طيلة العقود السابقة وحتى يومنا هذا فطبعه بمجموعة خصائص وسمات تبلورت على شكل تحديات القت بظلالها على قوة سوق العمل وبيئته . فجاءت سياسة التشغيل الوطنية التي تم اقرارها عام 2010 لترسم الرؤى الاستراتيجية بدلالة التغيرات الديموغرافية للسكان واختارت الاليات التي تستوعب الزيادات السكانية واثارها في معدلات البطالة وبما يجعل من توجهات سياسة التشغيل واهداف خطة التنمية الوطنية تسبان في مجرى واحد يخدم التحولات

الديموغرافية للسكان وبمظهر انجازات الحد من ارتفاع معدل البطالة الذي انخفض من 15 % عام 2008 الى 11 % عام 2011 . ويحسن من حال توزيع المشتغلين باجر ودوام كامل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص لصالح القطاع العام وبنسبة 96.1 % في حين لم تتجاوز النسبة في القطاع الخاص 48.4 %. وتبدو الحالة معاكسة للمشتغلين بدوام مؤقت حيث ترتفع نسبتهم في القطاع الخاص لتصل الى 33.3 % في حين نجدها 0.3 % في القطاع العام لعام 2011. كما تظهر البيانات ارتفاع نسبة العاملين بدوام جزئي في القطاع الخاص 15.9 % مقارنة بالقطاع العام حيث كانت النسبة 3.3% فاسس القطاع العام مصدراً للراحة والاستقرار والامان حيث بلغت نسبة العمل المحمي فيه 97.1 % في عام 2011. هذه الحقيقة تفسر لنا ارتفاع نسبة المشتغلات في القطاع العام بدوام كامل 98% في حين لم تتجاوز النسبة في القطاع الخاص 58.7 % عام 2011 . اما نسبة النساء اللاتي يشتغلن بدوام مؤقت موسمي في القطاع الخاص فقد بلغ 19.2 % . فاسس القطاع الخاص ملاذاً غير آمن لعمل النساء والرجال معاً في ظل غياب مظلة للضمان الاجتماعي وعليه بلغت نسبة المشتغلات بعمل غير محمي في القطاع الخاص 92.2 % عام 2011 مقابل 97.9 % للمشتغلات بعمل محمي في القطاع الحكومي . هذا الواقع يفرض الاهتمام ببلورة قوانين للضمان الاجتماعي تمتد لتغطي العاملين كافة في القطاع الخاص ليكون قطاعاً مستقطباً لقوة العمل ومولداً لبيئة اعمال جاذبة بما يرسي اسساً سليمة ومستدامة للتحول الى اقتصاد السوق باقل الكلف .

ثالثاً- البطالة :

تمثل البطالة هاجساً مقلقاً للدولة بحيث اصبحت من المشاكل المركبة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تتداخل مسبباتها مع تداعياتها لترفع من درجة الفقر وفئة المهمشين الذين يعيشون في حالة اقصاء واستبعاد اجتماعيين مكونة بيئة غير امنة وغير مستقرة انعكست على حال الاقتصاد والاستثمار والانتاج. ورغم التحسن في مستويات التشغيل الذي حصل في السنوات الاخيرة وانخفاض مستويات البطالة من 28 % عام 2003 الى 15 % عام 2008 والى 11 % عام 2011 . مازالت هذه النسب مرتفعة وذلك لاسباب كثيرة منها تدني مستويات الانفاق الاستثماري وانخفاض كفاءة تنفيذه وتراجع معدلات الاستثمار في القطاع الخاص بسبب غياب بيئة الاعمال المؤاتية.

ان مشكلة البطالة لاتنحصر بارتفاع مستوياتها وانما باتجاهاتها وتنوع اشكالها وكما ياتي:

- ارتفاع معدل العمالة الناقصة لتكون نسبة الظاهرة منها 38.6 % وغير الظاهرة 61.4 % لعام 2011.
- ارتفاع معدل البطالة في الحضر مقارنة بالريف 12 % مقابل 10 % عام 2011. ان ارتفاع عدد العاملين بدون اجر في الريف هو الذي يفسر لنا تدني النسبة في الريف مقارنة بالحضر.
- ارتفاع كبير في معدلات البطالة لفئة الشباب (15 - 29) سنة ليصل 15.5 % للذكور و 33.3 % للاناث لعام 2011.
- ارتفاع معدلات البطالة بارتفاع مستوى التعليم بلغت 12.7 % لمستوى اعدادية فاقل مقابل 24.2 % لمستوى معهد فاعلى.

2-2-2 التحديات

- الدور الاريي للقطاع العام بحيث امسى الحاضنة الاستراتيجية لقوة العمل في اقتصاد يسعى ان تكون ضوابط ايقاعاته وفقا لاليات السوق.
- البطالة المقنعة والعمالة الناقصة صفتان لصيقتان بالمشتغلين من اجمالي قوة العمل العراقية ولعل قرارات التشغيل غير المدروسة والقوانين الوليدة لظروفها تعد اسباباً لاستمرارية تلك الصفات بين صفوف قوة العمل.
- عدم تشريع قانون للخصخصة والتنكر في اعادة هيكلة المؤسسات العامة حيد من مكانة القطاع الخاص كمولد لفرص العمل المستدامة ورحل اهمية التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي الى اجل غير مسمى .
- عدم اقرار وتفعيل قانون العمل الجديد جمد معظم بنود سياسة التشغيل الوطنية وخيارات تدخلها مما انعكس سلباً على حال التشغيل وسوق العمل.
- ضعف الاتساق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل مما فاقم من ظاهرة بطالة الخريجين .
- تعقيدات اليات منح القروض ومشروطيتها حدت من فاعلية برامج المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وعززت من المعدلات المرتفعة لبطالة الشباب .
- اتساع نطاق القطاع الخاص غير المنظم ادى الى انتشار ظاهرة العمل العشوائي وغياب مفردة العمل اللائق وبيئته المطلوبة .

2-2-3 الرؤية :

« قوة عمل منتجة ومحمية ».

2-2-4 الاهداف

الهدف الاول : خفض معدل البطالة الى 6% عام 2017

وسائل تحقيق الهدف :

- زيادة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام لبناء اقتصاد مولد للوظائف للقطاعين العام والخاص.

- رفع كفاءة التنفيذ ببرامج تنفيذ المشاريع الاستثمارية المقرة في الخطط الاستثمارية السنوية وبرنامج تنمية الاقاليم وضمن مدياتها الزمنية.
- التركيز على الانشطة الاقتصادية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل.
- تامين بيئة استثمار جاذبة لرؤوس اموال القطاع الخاص .
- برامج تمكينية لتنمية مهارات العاطلين لدخول سوق العمل .
- تقديم القروض الميسرة للعاطلين عن العمل من ذوي الحرف والمهارات.

الهدف الثاني : رفع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي ليصل الى 50% عام 2017

وسائل تحقيق الهدف :

- تشريع قانون للضمان الاجتماعي لتعزيز دور القطاع الخاص المنظم في توليد فرص العمل .
- تامين البيئة المناسبة لتحويل العاملين في القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم.
- برامج متخصصة لبناء المرأة معرفياً ومهارياً وبما يعزز من نسب مشاركتها في النشاط الاقتصادي.
- ربط برامج التاهيل والتدريب المهني بواقع سوق العمل.

الهدف الثالث : تطوير فعاليات مؤسسات سوق العمل

وسائل تحقيق الهدف :

- ربط النظم والمناهج التعليمية باحتياجات سوق العمل الفعلية .
- تطوير منظومة المعلومات والبيانات الخاصة بسوق العمل .
- تفعيل مكاتب التشغيل باعتبارها المصدر الرئيس لتغذية معلومات سوق العمل وتحليلها ونشرها .
- التنسيق مع المراكز العلمية والبحثية التي تعنى بدراسات سوق العمل لتحديد المشاكل التي تواجهه ووضع الحلول لها .

الهدف الرابع : رفع انتاجية العمل

وسائل تحقيق الهدف :

- تحديث نظم العمل الحديثة واساليبها.
- سياسة اجور مرنة تستجيب لمستجدات التضخم الاقتصادي والاجتماعي .
- ترسيخ قيم العمل اللائق وشروطه بين صفوف قوة العمل .
- تبني برامج تاهيل وتطوير العاملين بشكل مستدام .
- تطوير مراكز التدريب المهني وزيادة اعدادها بما يلبي الاحتياجات النوعية لسوق العمل .

الهدف الخامس : توفير بيئة عمل لائقة

وسائل تحقيق الهدف :

- تعزيز اخلاقيات العمل بين اطراف منظومة العمل وتبني مواصفة عراقية تنسجم مع التشريعات الدولية في هذا المجال .
- تامين متطلبات الصحة والسلامة المهنية في موقع العمل.
- حصر المهن الخطرة والضارة وربطها بمخصصات الخطورة بها .
- نشر ثقافة السلامة المهنية والمعايير الدولية المنظمة لها في مواقع العمل المختلفة .
- تحديث القوانين الخاصة بشروط الصحة و السلامة المهنية وتطويرها .

تتطلع الجهات التنفيذية الى مجموعة مشاريع مستقبلية للمدة 2013 - 2017 لتكون نقلة نوعية في ادائها اتجاه البطالة ودعم الفئات الهشة ومن بينها :-

أ- مشروع الحكومة الالكترونية الذي ابتدأ العمل به عام 2012 وتم انجاز الربط الشبكي الالكتروني بين مركز وزارة العمل ودوائرها واقسامها في بغداد والمحافظات واستكمال تطبيق البطاقة الذكية لتامين اجراءات الاستهداف الكامل للفقراء وتنقية مشروع الشبكة من العاطلين عليها .

ب تبني برامج متقدمة تنطوي على نشاطات نوعية تخص العمل اللائق وتطبيق التصنيف المهني وبرامج حديثة للتدريب الاساسي والشعبي من خلال حقائب متطورة لمعايير التدريب المهني مع ربط برامج التاهيل المهني في المراكز الاصلاحية باحتياجات سوق العمل لادماج المودعين المطلق سراحهم وشمولهم ببرنامج الرعاية اللاحقة.

1. القوانين والاصلاحات :

تتطلع الجهات التنفيذية خلال المدة 2013 – 2017 الى اقرار مجموعة مسودات لقوانين مقترحة تعمل على تفعيل اليات سياسة التشغيل وتحقيق اهدافها وهي :

أ. مسودة قانون تدريب العاطلين في مواقع العمل والذي يهدف الى زيادة مهارات العاطلين من مهن لا تتوفر في المراكز التدريبية وايجاد فرص عمل لهم في القطاع الخاص .

ب. قانون مكافأة المتدربين بحيث يكون الاجر الشهري للمتدرب لا يقل عن 150 الف دينار .

ج. مشروع قانون العمل الجديد الذي تم اعداده على وفق رؤيا وطنية تتناسب والمستجدات في مجال العمل والتدريب وبشكل يتوافق مع الالتزامات والاتفاقيات الدولية .

د. تنظيم مسودة تعليمات على المادة 23 من قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 والخاص بتنظيم اجازات العمل للعمالة الاجنبية .

2. الاصلاحات الادارية المزمع تحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة هي :

أ. تفعيل موضوع تقويم الاداء المؤسسي والوظيفي .

ب. تطبيق دليل الوصف الوظيفي في التعيين والترقية .

ج. تطبيق نظام تقويم الاداء الوظيفي .

د. تطبيق نظام الارشفة الالكترونية .

ه. تحديث اجراءات العمل الاداري والمالي .

الفصل الثالث
التنمية الاقتصادية ... الاطار الكلي

3-1 تحليل الاقتصاد الكلي

انطلاقاً من الاطار العام للخطة وما تم طرحه من معطيات وفرضيات واهداف ، تم احتساب تقديرات الموارد وتوزيعاتها الكلية والقطاعية على المدى الزمني للخطة من اجل تحديد حجم الاستثمارات الكلية وتوزيعاتها القطاعية وادوار كل من القطاع العام والخاص في تحقيقها ، ناهيك عن تقديرات التوائم القطاعية والناتج المحلي الاجمالي في ضوء معدل النمو الاقتصادي المستهدف .

3-1-1 النمو الاقتصادي

تتبلور التوجهات التنموية التي تتبناها الخطة حول فكرة التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مؤكدة ان النمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً ولكنة ليس كافياً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والاستدامة البيئية مما يستلزم اتخاذ تدابير اخرى مؤثرة في النمو او مصاحبة او مكملة له كتوسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل بما يكفل مستويات عالية من التشغيل ويقترن بتحسن مستوى معيشة ونوعية حياة السكان من خلال التركيز على خدمات التنمية البشرية والاجتماعية وحماية وتحسين البيئة وخاصة فئات الدخل المحدود والاسر الفقيرة .

وعليه فان الهدف الذي تسعى الخطة الى تعظيمه ليس مقتصراً على رفع وتائر النمو الاقتصادي ولكنه مقيد باعتبارات اجتماعية وبيئية . وهو هدف ليس ببعيد المنال في ظل التحسن المطرد في المناخ الاقتصادي وفي ضوء الارتفاع الكبير المتوقع من انتاج وتصدير النفط الخام والالتزام بمواصلة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والمشاريع التنموية القائمة والمستهدفة ، ومع احتمال تزايد دور شركاء التنمية في تحقيق اهداف الخطة الخمسية فان الخطة تسعى الى :-

- رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الخطة بمعدل سنوي قدره 13.31 % وبالاسعار الثابتة لسنة الاساس 2012 .
- تنمية الانشطة الاقتصادية غير النفطية (سلعية + توزيعية + خدمية) بمعدل نمو سنوي قدره 7.5 % .
- تنمية نشاط النفط الخام بمعدل نمو سنوي قدره 18.7 %.
- المحافظة على معدلات التضخم ضمن المرتبة الرقمية الواحدة .
- اعطاء دفعة قوية من الاستثمارات لاقطاب النمو القطاعية المختارة (الصناعة والطاقة ، الزراعة ، السياحة) من اجل رفع نسبة مساهمتهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتجاوز 60 % من اجمالي الناتج بالاسعار الثابتة
- نمو مولد لفرص العمل بما يضمن مستوى مقبول من التشغيل ويسمح بتراجع معدل البطالة الى 6 % في نهاية عام 2017 .
- تخفيض معدلات الفقر الى 16 % عام 2017 من اجمالي السكان .

3-1-2 الايرادات المتوقعة للخطة

يتوقع ان يبلغ اجمالي الايرادات العامة للدولة خلال سنوات الخطة 812.263 ترليون دينار ، ستشكل الايرادات النفطية بحدود 95 %منها في حين تشكل الايرادات غير النفطية بحدود (5 %)وكما تفصله الفقرات الاتية :-

اولا- تقدير الايرادات النفطية

قلت الايرادات المالية المتأتية من عمليات انتاج وتصدير النفط الخام تنبؤاً لمقدار الاول في سلم الايرادات العامة للدولة للمدة 2009 - 2012 . شكلت الايرادات النفطية نسبة 88.5 %من اجمالي الايرادات عام 2009 ازدادت الى 97.4 % عام 2012 ، ومن المتوقع استمرار بقاء الايرادات النفطية في موقع الصدارة والتأثير في الاقتصاد العراقي خلال سنوات الخطة 2013-2017 ، في ظل التحسن المستمر في القدرات الانتاجية للقطاع النفطي الى جانب تنفيذ ما تم توقيعه من العقود مع الشركات الاجنبية لزيادة كمية الانتاج والصادرات ، حيث من المتوقع ان يبلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية للانتاج النفطي 17.9 % ومتوسط نسبة الزيادة السنوية للصادرات النفطية 26.2 % خلال المدة 2013 - 2017 وكما هو موضح في الجدول (3 - 1).

جدول (3 - 1)

تقديرات الانتاج النفطي والمتاح منه للتصدير للمدة 2013 - 2017

الف برميل/يوم

السنة	الانتاج النفطي	التصدير
2013	3705	2900
2014	4485	3500
2015	4635	3750
2016	6435	5000
2017	9485	6000

وفي ضوء هذه التوقعات وعلى افتراض ان سعر البرميل من النفط المصدر هو 85 دولاراً فان اجمالي قيمة الصادرات النفطية سيبلغ خلال سنوات الخطة بحدود (659.281) مليار دولار وكما في الجدول (3 - 2) اي بحدود(768.721) ترليون دينار وكما مبين في الجدول (3-3).

جدول (3 - 2)

توقعات حجم الصادرات النفطية وقيمة النفط المصدر 2013 - 2017

السنة	الصادرات النفطية المتوقعة الف برميل/يوم	قيمة النفط المصدر مليون دولار	السعر دولار/برميل
2013	2900	89972.50	85
2014	3600	111690.0	85
2015	3750	116343.75	85
2016	5000	155125	85
2017	6000	186150	85
المجموع		659281.25	
* افتراضات وزارة النفط			
سعر صرف الدينار\الدولار - 1166 دينار\ دولار لكل المدة . وفقاً لافتراضات البنك المركزي			

جدول (3-3)

تقديرات الايرادات النفطية للمدة 2013 - 2017

السنة	قيمة النفط المصدر حسب تقديرات وزارة النفط / مليار دينار
2013	104907.935
2014	130230,5
2015	135656.812
2016	180875.750
2017	217050.900
المجموع	768721.937

ثانيا - تقدير الايرادات غير النفطية

لا تتوقع الخطة زيادة ملحوظة في قيمة الايرادات غير النفطية ، لا بل ان ما سيتحقق يتلاشى امام التوقعات التفاؤلية في حجم الايرادات النفطية وبدلالة نسبتها من اجمالي الايرادات وعليه ستزداد الايرادات غير النفطية من 7.398 ترليون دينار عام 2013 الى 9.786 ترليون دينار عام 2017 وبنسبة زيادة لا تتجاوز 32 % خلال المدة 2013 - 2017 لكن نسبتها من اجمالي الايرادات ستنخفض من 6.5 % عام 2013 الى 4.3 % عام 2017 ليصبح متوسط نسبتها 5.3 % من اجمالي ايرادات الخطة خلال المدة 2013 - 2017 وكما مبين في الجدول (3 - 4) .

و تعزى الزيادة المتواضعة في قيمة الايرادات غير النفطية الى :-

- الزيادة المتوقعة في الايرادات الضريبية بنسبة 10 % سنوياً عن مستواها السابق .
- الزيادة المتوقعة في حصة الخزينة من ارباح الشركات غير النفطية بنسبة 10 % كمعدل للسنوات 2013 - 2017.

وعليه فان الايرادات النفطية وغير النفطية كما يظهرها الجدول (3 - 4) ستزداد من 112.306 ترليون دينار عام 2013 الى 226.837 ترليون دينار عام 2017 لتحقق وفقاً لتوقعات الخطة ايرادات اجمالية قدرها 812.263 ترليون دينار خلال سنوات الخطة .

جدول (3 - 4)

الايرادات المالية المتوقعة للسنوات 2013-2017

مليار دينار

السنة	الايرادات غير النفطية (1)	الايرادات النفطية (2)	اجمالي الايرادات (3)	3% :1	3% :2
2013	7398.3	104907.935	112306.235	6.5	93.5
2014	9079.1	130230,5	139310,4	6.6	93.4
2015	8274.703	135656.812	143931.515	5.7	94.3
2016	9002.7	180875.750	189878.45	4.7	95.3
2017	9786.5	217050.900	226837.4	4.3	95.7
المجموع	43541.303	768721.937	812263.24	5.3	94.6

3-1-3 حجم الاستثمار المطلوب

من اجل تحقيق الاهداف الكلية والقطاعية للخطة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتطلب تامين (417) تريليون دينار وبحسب الافتراضات والمساهمات العامة والخاصة الواردة في الفقرات الاتية ، وعلى اساس معامل راس المال القدرة 1:4، اي ان انتاج وحدة اضافية واحدة من الناتج تتطلب اربعة وحدات من راس المال .

اولا- حجم الاستثمار الحكومي

يبلغ حجم الاستثمار الحكومي بحدود (329) تريليون دينار اي مايعادل (282) مليار دولار بما فيه الايفاء بالتزامات جولات التراخيص النفطية و التي يشكل (79 %) من اجمالي الاستثمارات المطلوبة للخطة تغطى من الايرادات المتحققة للدولة من اجل الانفاق على المشاريع الملتزم بتنفيذها و البالغ عددها 5861 مشروعا في نهاية عام 2012 والمشاريع الجديدة التي يتقرر اضافتها خلال سني الخطة .

جدول (3-5)

تقديرات حجم الاستثمار الحكومي للمدة 2013 - 2017

مليار دينار

السنة	الايراد الكلي المتوقع	نسبة الاستثمار %	تخصيصات الاستثمار الحكومي
2013	112306.2	37	41553.3
2014	139310.4	38	52938.0
2015	143931.5	40	57572.0
2016	189878.5	40	75951.4
2017	226837.4	40	90735.0
المجموع	812263.0	39	318750.3

ثانيا - حجم الاستثمار غير الحكومي

تفترض الخطة ان يساهم القطاع الخاص بما قيمته 88 تريليون دينار اي مايعادل 75 مليار دولار والتي تشكل نسبة 21 % بتوقع انفاقها على مختلف المجالات و الاستثمارات التي حددتها الخطة .

ثالثا- توزيع الاستثمارات قطاعياً

تنطلق بوصلة الاستثمار في الخطة من مبدا الاولويات الاستثمارية المعززة لفكرة اقطاب النمو القطاعية و المكانية خلال سنوات الخطة وصولا الى هدف مستقبلي يتمثل بالنمو القطاعي المتوازن ، واستنادا الى هذا المبدأ تم توزيع الاستثمارات قطاعياً بما يؤمن تحقيق اهداف الخطة وفلسفة نموذجها التنموي اخذين بنظر الاعتبار :

- حل الفجوة بين حجم الاستثمار المطلوب وما ستوفره الموارد المالية المتاحة في الخطة والبالغ بحدود (10.2) تريليون دينار سيمول من الايرادات **المتوقعة لايرادات النفط خلال سنوات الخطة**

- ان الفرق بين حجم الاستثمار الحكومي المطلوب وما ستامنه الموارد المالية المتاحة في الخطة والبالغ بحدود (10.2) تريليون دينار سيمول من الزيادات المتوقعة لايرادات النفط خلال سنوات الخطة.

- التطور الزمني للاهميات النسبية للاستثمارات القطاعية .
- اعطاء الاولوية في الانفاق للمشاريع المستمرة .
- تحقيق اضافات في تكوين راس المال الثابت

حيث اعطيت اولوية اولى للقطاع الصناعة و الطاقة و بنسبة (38.2 %) بحكم ان هذا القطاع هو المولد الاساسي للموارد المالية و المؤشر الاول في معدل تراكم راس المال من خلال تطوير نشاط الصناعة التحويلية و المساهم الاكبر مع القطاع الزراعي في التخفيف من حدة انكشاف الاقتصاد العراقي للاقتصاد العالمي . واعطيت اولوية ثانية لقطاع البناني و الخدمات و بما يتضمنه من تنمية بشرية و اجتماعية و بنى ارتكازية و سياحة بنسبة (28.6 %) حيث ان التنمية البشرية تعد الاساس في توليد البيئة التمكينية للتنمية المادية . وجاء في المرتبة الثالثة القطاع الزراعي كقطب تنموي يساهم في تعزيز الامن الغذائي و توليد فرص العمل والمساهمة الفاعلة في تطوير الريف والحد من الفقر حيث زادت نسبتة من (9.5 %) في الخطة السابقة الى (13.4 %) في هذه الخطة لتامين الموارد المالية لمشاريع استصلاح الاراضي و حسب المؤشرات الواردة في الخطة .

ان الاولويات القطاعية المشار اليها في اعلاه لاتلغي التوجه التوازني لتوزيع الاستثمارات حسب القطاعات ،حيث لم يحصل اي من الانشطة على اقل من 9.5 % من اجمالي الاستثمارات المتوقعة . و كما موضح في الجدول (3 - 6)

جدول (3-6)

نسب الاستثمارات موزعة حسب الانشطة %

الانشطة الاقتصادية	النسب %
قطاع الزراعة	13.4
قطاع الصناعة	38.2
قطاع النقل والاتصالات	9.5
قطاع البناني و الخدمات	28.6
قطاع التربية و التعليم	10.3
المجموع	100

رابعا – توزيع الاستثمارات مكانياً

ان من اولويات هذه الخطة تحقيق الانصاف والعدالة في توزيع ثمارها على مناطق العراق كافة وتقليل التفاوت التنموي المكاني بين المحافظات من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة اخرى .

ان الخطة اكدت استمرار دعم دور الحكومات المحلية في تنمية محافظاتها واقرت تخصيص (14 %) من اجمالي استثماراتها لبرنامج تنمية الاقليم الذي يركز على الانشطة و الخدمات المحلية و يكون تحت تصرف الحكومات المحلية و يوزع بحسب الحجوم السكانية على المستوى الوطني و بحسب الحجوم السكانية للوحدات الادارية لكل محافظة ويتوقع ان تزداد نسبة تخصيصات البرنامج خلال سنوات الخطة استنادا الى التوسع في الطاقات التنفيذية للمحافظات كما إن الخطة تدعو إلى تخصيص نسبة من إجمالي الإستثمارات غير السيادية لإقليم كردستان تتناسب مع الأهمية النسبية لسكان الإقليم إلى إجمالي سكان العراق . كما ان الخطة تدعو الى نشر الاستثمارات في قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة والبنى الارتكازية عموما على مختلف المحافظات وبحسب الامكانات والميزة النسبية لكل محافظة بالنسبة الى هذة الانشطة وبما يحقق الموازنة بين مبدأي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية .

3-1-4 تقديرات الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه القطاعي

اولا- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي المتوقع .

قدرت الخطة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام 2012 بـ (13.31 %) وعلى اساس ذلك فان الناتج المحلي الاجمالي مع النفط سيزداد من 264.950 تريليون دينار عام 2013 الى 445.383 تريليون دينار عام 2017 بنسبة زيادة قدرها (68 %).

وتتوقع الخطة زيادة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط من 131.953 تريليون دينار عام 2013 الى 181.361 تريليون دينار عام 2017 وذلك بنسبة زيادة قدرها (37.4 %) وان هذه الزيادة يفسرها نمو الانشطة الاقتصادية (عدا النفط) بمعدل نمو سنوي قدره (7.5 %) مقابل نشاط استخراج النفط الذي سينمو بمعدل سنوي قدره (18.7 %) وكما مبين في الجدول (3 - 7).

جدول (3-7)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط و بدونه بالاسعار الثابتة لسنة 2012

للسنوات 2013 - 2017

مليار دينار

ت	الانشطة الاقتصادية	2012 سنة الاساس*	معدل النمو السنوي العام	2013	2014	2015	2016	2017
1	الزراعة والغابات والصيد	10152.3	5.47	10480.32	10818.93	11648.64	12194.92	13249.8
2	التعدين والمقالع							
1-2	النفط الخام	112044	18.7	132996	157867	187388	222429	264023
2-2	الانواع الاخرى من التعدين	1034.1	6.71	1075.085	1117.695	1223.03	1293.387	1430.83
3	الصناعة التحويلية	4418.6	3.68	4514.645	4612.778	4850.152	5003.174	5293.704
4	الكهرباء والماء	3320.3	7.97	3476.607	3640.272	4048.489	4325.12	4871.838
5	البناء والتشييد	13783.1	8.92	14509.3	15273.75	17193.24	18508.8	21129.3
6	النقل والمواصلات والخزن	15678.2	8.78	16491.28	17346.53	19491.87	20959.1	23880.39
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	19781.9	8.22	20742.37	21749.47	24265.82	25975.9	29363.35
8	المال والتامين وخدمات العقارات							
1-8	البنوك والتامين	3777	8.65	3970.0	4172.814	4681.156	5028.307	5718.678
2-8	ملكية دور السكن	17879.5	6.92	18610.31	19370.99	21254.26	22515.23	24983.32
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية							
1-9	خدمات التنمية الاجتماعية	33008.2	7.18	34408.07	35867.32	39486.73	41917.4	46686.42
2-9	الخدمات الشخصية	3550	6.01	3676	3806.517	4127.309	4340.182	4752.942
مجموع الانشطة عدا النفط		126383.2	7.5	131953.99	137777.07	152270.896	162061.52	181360.572
المجموع لجميع الانشطة		238427.2	13.31	264950	295644.07	339658.896	384490.52	445383.572

* تقديرات أولية

واذا ما تم تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية فان الخطة تتوقع زيادته من 269.461 تريليون دينار عام 2013 الى 468.104 تريليون دينار عام 2017 مع النفط ، اي بنسبة زيادة قدرها 73.7 % ، في حين سيزداد الناتج المتولد من الانشطة الاقتصادية عدا النفط من 136.465 تريليون دينار عام 2013 الى 204.081 تريليون دينار عام 2017 ،اي بنسبة زيادة قدرها 49 % ، وان هذه الزيادات تفسرها نمو الانشطة الاقتصادية عدا النفط بمعدل سنوي قدره 10 % في حين سينمو النفط الخام بمعدل نمو سنوي عام قدره 18.7% ، وكما مبين في الجدول (3 - 8).

جدول (3 - 8)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

للسنوات 2013 - 2017

مليار دينار

ت	الانشطة الاقتصادية	2012 سنة الاساس*	معدل النمو السنوي العام	2013	2014	2015	2016	2017
1	الزراعة والغابات والصيد	10152	7.68	10773	11432	12676	13649	14697
2	التعدين والمقالع							
1-2	النفط الخام	112044	18.7	132996	157867	187388	222429	264023
2-2	الانواع الاخرى من التعدين	1034.1	8.94	1107.7	1186.5	1337	1456.5	1586.7
3	الصناعة التحويلية	4418.6	5.85	4624.4	4839.7	5240.3	5546.9	5871.4
4	الكهرباء والماء	3320.3	8.4	3542.3	3779.2	4229.3	4584.5	4969.6
5	البناء والتشييد	13783.1	12.2	15122	16590	19468	21843	24508
6	النقل والمواصلات والخزن	15678.2	10.95	17045	18530	21413	23758	26359
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	19781.9	10.94	21505	23377	27010	29965	33244
8	المال والتامين وخدمات العقارات							
1-8	البنوك والتامين	3777	11.5	4122.8	4500.2	5235.7	5837.8	6509.1
2-8	ملكية دور السكن	17879.5	10.24	19337	20913	23954	26407	29111
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية							
1-9	خدمات التنمية الاجتماعية	33008.2	9.44	35489	38155	43266	47351	51821
2-9	الخدمات الشخصية	3550	8.77	3797.8	4063	4568.3	4969	5404.7
مجموع الانشطة عدا النفط		126383.2	10.05	136465	147366	168397	185368	204081
المجموع لجميع الانشطة		238427.2		269461	305233	355785	407797	468104

*تقديرات أولية

ثانيا - توزيع الناتج المحلي الاجمالي قطاعيا

تماشياً مع اهداف الخطة وفلسفة نموذجها التنموي تؤشر البوصلة المستقبلية لتوليد الناتج المحلي الاجمالي قطاعياً الى سعي الخطة اعطاء دور اكبر للانشطة السلعية (عدا النفط) والانشطة الخدمية مقارنة بالانشطة التوزيعية وذلك بهدف تقوية الجانب الحقيقي في الاقتصاد من خلال تنويع بنية الانتاج القومي والتأثير في المحتوى المحلي للعرض السلعي وبما يضمن الحد من ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي والذي اعتبرته الخطة من بين اقوى التحديات الاقتصادية التي تواجهها وبدلالة ارتفاع المحتوى الاستيرادي للعرض السلعي في السوق العراقية .

ومن اجل تحقيق ذلك تتوقع الخطة مساهمة الانشطة السلعية عدا النفط وبالاسعار الثابتة بما قيمته 34.055 ترليون دينار عام 2013 تزداد لتصل الى 45.976 ترليون دينار عام 2017 وبنسبة زيادة قدرها (35 %) ، رغم الزيادات النسبية في النواتج الا انها ستبقى محافظة على اهميتها النسبية في اقيامها المطلقة .

من الواضح ان قطاع استخراج النفط الخام سيحقق نسبة عالية في الناتج المحلي الاجمالي الا ان الانشطة السلعية عدا النفط ستحافظ على مستوياتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي و البالغة بحدود(25.4 %)مقابل(42 %) للانشطة الخدمية و (32.5 %) التوزيعية . وهذا قد يعزى الى ان الزيادة في مساهمة القطاع النفطي سوف تنعكس على توليد نسب النمو في الانشطة الخدمية و التوزيعية اكبر من الانشطة السلعية عدا النفط . فضلا عن ان احداث تغيرات هيكلية لصالح الانشطة السلعية تحتاج الى مدى زمني اطول من مدة الخطة نفسها .

واذا ماتم تحليل تركيبة الناتج مع النفط فان نشاط النفط سوف يساهم بـ(56.4 %)مقابل(43.6 %) في الانشطة الاخرى في عام 2017 ، مما يبقي على هيكلية توزيع الناتج بمستوياتها الحالية وذلك كنتيجة للارتفاع الكبير في انشطة النفط و الغاز المتوقعة خلال الخطة .

جدول (3 - 9)

مساهمة الانشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي

لعامي 2013 - 2017 وبالاسعار الثابتة

مليار دينار

الانشطة	مساهمة الانشطة 2013	مساهمة الانشطة 2017	النسبة من المجموع 2013	النسبة من المجموع 2017
الانشطة السلعية عدا النفط	34055.1	45975.5	25.8	25.4
الانشطة التوزيعية	41203.7	58962.4	31.2	32.5
الانشطة الخدمية	56694.4	76422.7	42.9	42.1
مجموع الانشطة عدا النفط	131953.2	181360.6	100.0	100

3-2 السياسات والاصلاحات الداعمة للتنمية

يعد التناسق مابين ادرع السياسة الاقتصادية ضرورة لضمان فاعلية ستراتيجية التنمية المتبناة في الخطة وتحقيق مستهدفاتها . فالعبرة ليست في مواءمة كل سياسة على حدة لاهدافها ووسائل تحقيق اهدافها وانما في اتساق هذه السياسات وتناغمها وانسهارها في بودقة واحدة على نحو يجعلها اكثر قدرة على ترجمة اهداف الخطة الى واقع عملي . واستنادا الى ماتقدم سوف نتناول بالتحليل اهم سياستين تؤثران وتتاثران بالتنمية وهما السياسة المالية والسياسة النقدية فضلاً عن الاصلاحات الاقتصادية .

3-2-1 السياسة المالية

أولا : تحليل الواقع

ان من ابرز ملامح الموازنة الاتحادية استمرار تلازم دورة الموازنة العامة للدورة الاقتصادية والعمل باتجاهها . ذلك التلازم الذي تفسره الآثار التي تتركها صدمة العرض الخارجية لسوق الطاقة الدولية على الموازنة العامة كنتيجة طبيعية لاعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية كمصدر اساس في تمويل موازنته وبنسبة بلغت بـ (93 %)تقريبا في موازنة 2009 الى 97.4 %لعام 2012 .فضلا عن اعتماده مثبتا لسعر احتمالي تحوطي احادي في تقدير ايرادات موازنته والذي اتسم بالتصلب من حيث خلوه من توافر اية آلية تفرز عالية التأثير في تدفق موارد الموازنة العامة ونفقاتها بحيث اخذ الاقتصاد العراقي ينمو عندما يحقن بالموارد المالية النفطية والتي تفرزها صدمة العرض الخارجية الايجابية . ويتقلص عندما تفوق التسربات الانفاقية

مستوى الحقن في الاقتصاد . هذه الحقيقة تركت آثارها على توجهات السياسة المالية المطبقة في العراق والتي تمحورت باتجاه اعطاء الأولوية النسبية للنفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية حيث شكلت نسبة (82.6 %)عام 2009 وتنخفض بشكل مستمر لتصل (68.3 %)عام 2012 وهذا الارتفاع تفسره المؤشرات الخاصة بالرفاهية الاستهلاكية والركوب المجاني ومؤشر النفقات الخاصة بفقرة الرواتب والاجور ومؤشر النفقات التحويلية في الموازنة ممثلا بفقرة الدعم الحكومي والضمان الاجتماعي والتي تشكل بمجموعها(50 %)من الانفاق التشغيلي للموازنة وحوالي(40 %)من الانفاق العام الكلي .

ان استمرار هذا التوجه للسياسة المالية للمدة 2009 – 2011 ادى الى استمرار تعرض الاقتصاد العراقي الى ضغط الطلب الكلي والذي عمل بقوة من خلال مضاعف الموازنة الانفاقية وبانت تأثيراته تفوق حدود التوسع في السياسة المالية نفسها مولدة فجوة تضخمية عملت السياسة النقدية وبتناغم عالٍ على تطبيقها باستخدام ادواتها المتشددة كافة لينخفض من(7.1 %)عام 2009 الى(3.1 %)عام 2010 وليعاود الارتفاع الى (5 %)عام 2012 ومن المتوقع ارتفاعة الى(7.5 %)عام 2013 . وبهذا اصبت الآثار التضخمية للموازنة العامة سمة طالما تغذيها نفقات ريعية خاضعة لمضاعف الضرائب الذي اذا اعتمد سيمكن الموازنة العامة من الوصول الى التوازن الاقتصادي ومن خلال ما يسمى بمضاعف الميزانية المتوازنة .

ان تبني الدولة لمبدأ ستراتيجيات الموازنة الاتحادية متوسطة المدى منذ عام 2011 والتي امدها ثلاث سنوات انطلقت من جملة من الاهداف التي تساهم في الحد من العجز في الموازنة وزيادة نسبة الانفاق لصالح الموازنة الاستثمارية وزيادة الايرادات غير النفطية . وزيادة حصة المحافظات من النفقات الاستثمارية . ويهدف تحسين ادوات السياسة المالية . فقد سعت وزارة المالية الى تبني برنامجين هما برنامج تحسين بيئة العمل لوزارة المالية وبرنامج تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

ويهدف البرنامج الاول الى زيادة الايرادات من خلال اعادة تخطيط البنى التحتية للقطاعات الايرادية (الكمارك والضرائب) وتنميتها وتنمية كفاءات الاداء للعاملين فيها وتطويرها ،فضلا عن اعادة هيكلة القطاع المصرفي وتنميته من خلال دراسة انظمة هذه المصارف وتحديثها وادخال الطرق العلمية الحديثة المتطورة كما يتضمن البرنامج هدفاً جوهرياً يتمثل بتحديث اساليب اعداد الموازنة وملاكاتها ومتابعة ذلك بالتفصيل مع السعي الى اعادة تنظيم العلاقات المالية بين دوائر الدولة المختلفة والمحافظات من خلال وضع انظمة حديثة للربط والصرف الالكتروني كما هو معمول في الدول المتقدمة .

اما بخصوص البرنامج الثاني والخاص بتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص فهناك مسعى جاد لهيكلة الاداء المصرفي بما يخدم المستثمر المحلي والاجنبي الخاص من خلال ادخال اساليب التحويل الخارجي والتعامل مع المصارف العالمية خاصة بعد اخراج العراق من تحت وصايا البند السابع كما سيتم الاعلان عن مشاريع استثمارية ذات صبغة ستراتيجية لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات لتكون مجالاً خصباً لجذب استثمارات القطاع الخاص علماً بان السياسة المالية للمرحلة القادمة ستعيد النظر في العوامل المؤثرة في تلك الاستثمارات وخاصة الضرائب والكمارك تدعيماً لبيئة اعمال مواتية للنشاط الاستثماري الخاص .

ثانيا - التحديات

- استمرار حالة الاختلال في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية مولداً زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والتي يقابلها تصلب الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على الاستجابة لتلك الزيادة محدثاً ارتفاعاً في المستويات العامة للاسعار والتي تم تلافيها من خلال زيادة الاستيرادات مشوهاً التكوين السلعي للعرض المحلي ورافعاً من درجة انكشاف الاقتصاد للعالم الخارجي .
- كما يؤشر تطويرات مهمة على اسلوب اعداد الموازنة العامة الاتحادية باعتماد مبدأ "الورد عند النبع" و الذي اعتمد في موازنة 2010 ، 2011 و المتمثل في تخصيص النفقات العامة وفقاً لقانون البترودولار .و اعتماد موازنة 2010 ، 2011 على خط الفقر الوطني في تحديد فئة الفقراء المشمولين بشبكة الامان الاجتماعي و التي على ضوئها يتم تخصيص النفقات التحويلية في الموازنة
- استمرار هيمنة الايرادات النفطية كمصدر اساسي لتمويل الموازنات الاتحادية مما يجعل من التنبوء و حالة اليقين صفات لصيقة بتقديرات الموازنة و امكانية تحقيق اهدافها .
- استمرار تدني نسبة الايرادات غير النفطية من اجمالي الايرادات العامة كنتيجة لاستمرار تطبيق مبدأ الاعفاءات الضريبية وعدم استحداث ضرائب جديدة وتعدد قنوات التهرب الضريبي ناهيك عن عدم تبني تدابير جديدة تبحث في انواع الرسوم والغرامات الجديدة التي يمكن ان تدعم حصيلة الايرادات غير النفطية وعدم تفعيل قانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010 على الرغم من اقراره ، مع غياب برنامج لاستحصال الضرائب المترتبة على الشركات النفطية الاجنبية والمتعاقدين الثانويين العاملين معها وفقاً لقانون رقم (19).
- تدني كفاءة تنفيذ النفقات العامة في الموازنة الاتحادية وخاصة الانفاق الاستثماري مما يجعل العجز السنوي في الموازنة الاتحادية عجزاً ظاهرياً و يفوت فرص انفاقية حقيقية .
- تعد اللامركزية المالية من بين اعقد التحديات التي واجهت اعداد الموازنة خلال المدة 2009 – 2012 اذ يفتقر قانون الادارة المالية وقانون المحافظات الى اليات واضحة للادارة المالية للنظام اللامركزي ويستمر الخلاف حول مفهوم وتطبيق النظام الفيدرالي واللامركزية وعليه وفي ظل هذه القيود امس تنفيذ الفقرات الخاصة باللامركزية في موازنات 2009 – 2012 تحدياً صعباً مولداً الكثير من المشاكل الادارية والمالية والتنظيمية

- استمرار الاعتماد على النهج التقليدي (موازنة البنود) في اعداد الموازنات العامة للعراق مما جعلها بعيدة عن الرؤية التخطيطية ذات البعد الاستراتيجي .
- عدم حسم مشكلة السلف التراكمة و التي تبلغ قيمتها 27 ترليون دينار يعود قسم منها الى عقود من الزمن ويشكل القسم الاخر مصاريف مكشوفة اطلقت بدون تخصيص موارد في الموازنة .

ثالثا- الرؤية :

"سياسة مالية مستجيبة لمتطلبات التنمية"

رابعا-الاهداف :

الهدف الاول : تصفير عجز الموازنة

وسائل تحقيق الهدف :

- الالتزام بسياسة الانضباط المالي للانفاق العام .
- تطبيق مبدأ السقوف العليا للنفقات العامة مع تجسيد مبدأ وضع الموازنة من الاعلى الى الاسفل .
- زيادة موارد الموازنة غير النفطية .
- القراءة المدروسة لسعر النفط التحوطي وبما يضمن تقدير حقيقي لايرادات العراق النفطية .

الهدف الثاني : الحد من درجة الاختلالات في بنية الانفاق العام .

وسائل تحقيق الهدف :

- زيادة نسبة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام لتتراوح بين 40 %- 45 % عام 2017.
- الحد من نمو النفقات التشغيلية ليكون بالمستوى الطبيعي و على اساس 2 % سنويا للتضخم و 3 % للنمو السكاني

الهدف الثالث : زيادة حصيلة الايرادات غير النفطية وتنويع مصادرها .

وسائل تحقيق الهدف :

- توسيع قاعدة الضرائب وتنويع مصادرها مع السعي الى فرض ضرائب محلية حسب المحافظة تعزيزاً لمبدأ اللامركزية المالية وتقليل الاعتماد على الموازنات المركزية .
- تطوير كفاءة الجهاز الضريبي من خلال بناء قدرات موظفيه مع السعي الى زيادة تحصيل الرسوم .
- تقليص نطاق الاعفاءات الضريبية .
- الرفع التدريجي لدعم اسعار الخدمات الاساسية ورفع مستوى كفاءة تحصيل و جباية مستحقات الدولة
- استحصال الضرائب والرسوم والغرامات من شركات الهاتف النقال و الشركات النفطية
- تفعيل قانون التعريفة الكمركية وجدولة تنفيذه زمنياً .

الهدف الرابع : اصلاح الادارة المالية

وسائل تحقيق الهدف :

- التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج و الاداء و تامين مستلزمات ذلك
- تطوير نظم المحاسبة والتدقيق
- التحول التدريجي الى الادارة المالية اللامركزية و تعزيز قدرات المحافظات في هذا المجال .
- بناء قدرات العاملين في الادارة المالية

3-2-2 السياسة النقدية

أولا- تحليل الواقع

يسعى البنك المركزي العراقي الى زيادة فاعلية السياسة النقدية لتكون سياسة داعمة للاستقرار الاقتصادي ومساندة لاهداف التنمية واتجاهاتها الاستثمارية وبما يؤمن حالة من التناسق والتناغم مع السياسة الاقتصادية بشكل عام والمالية بشكل خاص وذلك من خلال جملة من السياسات والاجراءات الاصلاحية التي يمكن تلخيصها بالاتي :-

- الاستمرار في التصدي لمعدلات التضخم لتعزيز فرص الاستقرار المستدام و الهادف الى تعظيم النمو الاقتصادي و بعد ان وصلت معدلات تخفيض التضخم الى (2.9 %) عام 2010 الا انه عاد ليرتفع الى (6.5 %) عام 2011 و يتوقع ان يصل الى (7.5 %) عام 2013 و هي معدلات مقبولة في ظل تبني سياسة توسعية للانفاق العام .
- حفز النشاط الائتماني للجهاز المصرفي الحكومي و الخاص من خلال المحافظة على سعر الفائدة و البالغ 6% لعامي 2010 - 2011 . بهدف تشجيع القطاع الخاص و تعزيز قدراته التمويلية في تنفيذ مشاريع التنمية و بما يعزز من مكانته كشريك فاعل في التنمية .
- تشجيع الاستثمار الحقيقي و تقوية فرص التنمية من خلال قيام البنك المركزي باقراض المصارف و من خلال السوق الثانوية لتوفير السيولة اللازمة لها بما يساعدها على تعميق الوساطة المالية ورفع الطاقة الائتمانية الداعمة للنشاط التنموي الحقيقي وما يترتب على ذلك من رفع مستويات التشغيل و ضمان الاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة . حيث اصدر البنك المركزي قرارا بزيادة رؤوس اموال المصارف لتصل الى 250 مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتبارا من عام 2010 و يعد هذا النمو ايجابيا و داعما للاستقرار المالي و تعزيز قدرة الجهاز المصرفي في مواجهة المخاطر .
- المحافظة على استقرار العملة المحلية من خلال الاستمرار في اجراءات تثبيت سعر صرف العملة المحلية تجاه العملة الاجنبية ليكون مستقرا عند مستوى 1166 دينارا للدولار الامريكي حتى نهاية عام 2017 مستبعدين الاثر العاكس لنمو عرض النقد المتأثر بتوجهات السياسة المالية التوسعية بدلالة حجم الانفاق العام الذي قدرته موازنة عام 2013 باكثر من 38 ترليون دينار .
- بناء احتياطيات قوية بالعملة الاجنبية ادت الى بناء مرتكزات حافظت على الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي ووفرت مناخا ملائما لانطلاق الاستثمار حيث ارتفع حجم الموجودات الاحتياطية من 444 مليار دولار عام 2009 الى 48.8 مليار دولار عام 2010 اي بنسبة زيادة قدرها (9.9 %). و ان نسبة الاحتياطي الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي مع النفط ارتفع الى (36 %) عام 2010 مقابل (39.4 %) عام 2009 . كما ان النمو في رصيد الاحتياطات الاجنبية ادى الى زيادة جديدة في قدرة الاقتصاد العراقي على تغطية الاستيرادات حيث بلغت 13.1 شهر عام 2010 وهو مؤشر جيد وايجابي جدا حسب المعايير الدولية المعتمدة
- حفز المصارف نحو التوجه الى السوق مع السعي لتوسيع دور المصارف الخاصة في منح الائتمانات .
- تفعيل الدور المالي والتنموي لسوق العراق للاوراق المالية من خلال زيادة رؤوس الاموال للشركات العامة في السوق باستثناء المصارف من 5 مليار دينار لشركات التمويل المالي لتصبح 15 مليار دينار و زيادة رؤوس اموال شركات الصرافة الى 150 مليون دينار و 50 مليون دينار لشركات الاستثمار المالي ومابين 1-2 مليار دينار لشركة القروض الصغيرة و المتوسطة .
- توسيع سوق الائتمان من اجل حفز النشاط التمويلي خاصة اذا علمنا ان نسبة الودائع لدى المصارف الحكومية تشكل (85 %) من اجمالي الودائع لعام 2010 و(14.5 %) لدى المصارف الخاصة و لم يتعد مجموع الودائع الاهلية لدى الجهاز المصرفي سوى نسبة (7.4 %) من اجمالي الناتج المحلي .

ثانيا : التحديات

- انخفاض مستوى التناغم ما بين السياستين المالية والنقدية مما حد من درجة فاعلية السياسة النقدية في التأثير في حركة المتغيرات النقدية والمالية.
- استمرار نمو عرض النقد كنتيجة للاستمرار في اعتماد السياسة الانفاقية التوسعية مما يعمل على اشتداد حدة الضغوط التضخمية رغم اجراءات السياسة النقدية المطبقة في مجال الحد من مناسيب السيولة النقدية . حيث نما عرض النقد بالمفهوم الواسع (32.6 %) عام 2010 مقارنة بعام 2009 متجاوزا بذلك الارتفاع المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي و بنسبة (23.4 %).
- قوة اثر التوترات الاقليمية في الطلب على الدولار الامريكي كنتيجة لما يعرف بـ (هجوم العملة) قد يهز اركان استقرار سعر صرف العملة ومعدلات التضخم وانسيابية تطبيقات مزاد العملة بما يولد مجالات خصبة لظاهرة تهريب العملة الاجنبية والفساد وغسيل الاموال .
- السياسة المتشددة للبنك المركزي باتجاه السيطرة على معدلات التضخم عززت من حالة الاستقرار النقدي دون ان تساهم و بقوة التأثير نفسه في فعاليات استدامة التنمية للاقتصاد العراقي
- الاستمرار في تطبيق سياسة الاستيراد المفتوح قد يؤدي الى تراجع سعر صرف العملة المحلية (الدينار) واشتداد الضغوط التضخمية في الاقتصاد .
- محدودية دور المصارف الاختصاصية في تمويل استثمارات القطاع الخاص التنموية بما يتناقض مع توجهات السياسة الاقتصادية المقرة في الخطة والداعية الى اعطاء القطاع الخاص مساحة مهمة في فعاليات التنمية . وان غياب الدعم الحكومي لهذه المصارف يعزز من عدم كفاءتها وهامشية

انشطتها .

- ضعف تأثير انخفاض سعر الفائدة في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الاهلية بسبب طبيعتها التحفظة مما ينعكس حتماً على استثمارات القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية .
- ضعف معدلات الفائدة على الادخار وتعاقمها على الائتمان المصرفي الممنوح .
- تحقيق التوازن بين متطلبات الوقاية (التحوطات) المصرفية ومتطلبات تنشيط الاقتصاد (حث المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل التنمية) .

ثالثا - الرؤية :

"سياسة نقدية تسهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام"

رابعا- الاهداف :

الهدف الاول : نشاط ائتماني محفز للنمو

وسائل تحقيق الهدف :

- التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص من خلال القطاع المصرفي الوطني .
- توليد المبادرات المصرفية الهادفة الى منح القروض للمشاريع المتوسطة و الصغيرة .
- حفز المصارف بالتوجه الى السوق بما يدعم اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان و التمويل المصرفي .
- اعتماد استراتيجية خاصة بالرقابة على الجهاز المصرفي لتكون مواكبة لافضل المعايير و الممارسات الدولية .
- الاستمرار في برنامج اعادة هيكلة و اصلاح الجهاز المصرفي و تشجيع الاندماج بين البنوك القائمة .
- التناسق و التناغم مابين السياستين النقدية و المالية لضمان الاستقرار و التنمية .
- زيادة راس مال المصارف الاختصاصية من اجل التنمية .

الهدف الثاني :المحافظة على معدلات تضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة

وسائل تحقيق الهدف :

- تخفيض معدل نمو عرض النقد لصالح الودائع الجارية .
- سعر فائدة محفز للادخار .
- التأثير في مرونة الجهاز الانتاجي من خلال ادوات السياسة المالية والنقدية معاً .
- القيام بعمليات السوق المفتوحة .

الهدف الثالث : المحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية

وسائل تحقيق الهدف :

- تكييف اتجاهات الانفاق العام وفقا لمقتضيات النمو .
- السماح للمصارف الحكومية و الاهلية ببيع الدولار و بسعر ثابت يحدده البنك المركزي .
- الاستمرار بمزادات العملة الاجنبية ووفقا لاحتياجات السوق التنموية .

الهدف الرابع : تقوية الاحتياطي من النقد الاجنبي وتعزيزه

وسائل تحقيق الهدف :

- التنويع في اسلوب ادارة الاحتياطيات الاجنبية وفقا لمعايير الضمان والسيولة والربحية وبما يؤمن الحماية لها .
- تعزيز التعاون مع البنوك المركزية والمؤسسات الدولية الرسينة وبما يضمن تنويع البلدان والعملات والادوات والاستحقاقات .
- تنظيم عمل المزادات العلنية للاقلال تهريب العملة الاجنبية وحالات الفساد وغسيل الاموال .
- إنشاء صندوق لدعم إستقرار الإستثمار (صندوق سيادي)

الهدف الخامس : خفض الكثافة المصرفية

وسائل تحقيق الهدف :

- زيادة عدد المصارف الحكومية و الخاصة و توسيع نمط توزيعها المكاني افقيا و عموديا .

- تشجيع فتح فروع للمصارف العربية و الاجنبية .
- الارتقاء بخدمات القطاع المصرفي .

الهدف السادس : مكافحة ظاهرة غسيل الاموال

وسائل تحقيق الهدف :

- اعداد البرامج المتطورة لتبادل المعلومات وصولاً الى اعلى درجات التنسيق مع الجهات المختصة بمكافحة غسل الاموال داخل العراق .
- الالتزام الكامل من قبل المصارف بقانون غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004 .
- الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة من فريق العمل الدولي FTAE .
- التنسيق ما بين مكتب غسل الاموال في البنك وهيئة النزاهة ووزارة العدل والداخلية والجهات القضائية وحسب مقتضيات العمل لقضايا الفساد الاداري التنسيق مع الوحدات النظيرة في البلدان العربية والمجاورة بشأن تبادل المعلومات عن المواضيع التي تتعلق بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

الهدف السابع : توطين تكنولوجيا المعلومات في آليات عمل البنك المركزي

وسائل تحقيق الهدف :

- الترتيب لعملية انتقاء نظام مصرفي جديد يلبي حاجة البنك المركزي على وفق التطورات الحاضرة والمستقبلية .
- العمل الجاد نحو ربط فروع البنك المركزي مع مركز المعلومات عن طريق الشبكة المحلية IIBN.
- بناء منظومة لربط المصارف لغرض اجراء التسويات الخاصة بمدفوعات التجزئة مثل الصراف الالي والتحويلات عن طريق جهاز الهاتف النقال والكارتات الدائنة والمدينة .
- السعي الجاد نحو تطوير برامجيات نظام المدفوعات العراقي بكل مكوناته وتحديثها .

3-2-3 الاصلاحات الاقتصادية

شهد العراق مابعد عام 2003 تغييرا في مفاصل نظمه السياسية والاقتصادية واستد الاصلاح ليشمل اربعة محاور هي :-

المحور الاول / الاصلاح السياسي ويتضمن التحول من الحكم الشمولي المركزي الى الحكم الديمقراطي وممارسة الحريات السياسية والانتقال السلمي للسلطة عبر الانتخابات .

المحور الثاني / الاصلاح الاقتصادي ويتضمن التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والاندماج مع العالم .

المحور الثالث / الاصلاح الامني و الذي استدعى خوض معركة ضد الارهاب من اجل انجاح التجربة الديمقراطية الجديدة

المحور الرابع / الاصلاح الاداري والذي تضمن التحول الى اللامركزية في الادارة واعطاء الصلاحيات الواسعة للاقاليم والمحافظات غير المنظوية في اقليم في ادارة تنموية وادارة مالية للخدمات تتعاظم .

وسوف يتم التركيز على الاصلاحات الاقتصادية باعتبارها ذات تماس مباشر في التنمية . حيث تم تبني الاصلاحات الاقتصادية الاتية :-

- موافقة مجلس الوزراء في ايلول 2010 على تبني خارطة طريق الاصلاح واعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة و تهدف خارطة الطريق هذه الى اعادة هيكلة الشركات على مراحل و تحويلها الى كيانات اقتصادية قادرة على التنافس ورفع كفاءة ادائها و بالتالي المساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي و تنويعه وتامين النمو المستدام و تخليص موازنة الدولة من اعباء الاعانات التي تقدمها لهذه الشركات لتمويل رواتب منتسبيها الذي وصل عددهم عام 2010 الى 600 الف مستخدم .
- وضع خارطة طريق للاصلاح الضريبي تتضمن دراسة واقع وهيكل النظام الضريبي وتشخيص مواطن الخلل والانحراف عن المعايير السائدة في اقتصاديات الدولة التي تمر في مرحلة انتقالية ودراسة التشريعات الضريبية الحالية و تحديد متطلبات التعديل والمبادئ العامة الواجب اتباعها عند رسم السياسة الضريبية وكذلك صياغة نظام ضريبي يتلاءم مع التحول الاقتصادي اي يتسم بالعدالة و الحيادية والمرونة . مع اعتماد معايير لتحديد معدلات ضريبية اكثر واقعية ومرونة . واصلاح وضع التحاسب الضريبي بالشكل الذي يخدم تفعيل القطاع الخاص وجذب المستثمرين الاجانب وتحسين بيئة الاعمال .
- اطلاق استراتيجية شاملة للاصلاح المالي والنقدي في شباط 2009 ركزت على اصلاح النظام المصرفي وتحديثه واستهدفت تحديث الاطار التنظيمي للمصارف المملوكة للدولة واعادة توزيع ادوارها ومهامها كان من نتائجها استقرار سعر صرف الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية وانخفاض معدلات الزيادة السنوية في التضخم الى مرتبة عشرية واحدة بعد اكثر من عقدين من التدهور كما حققت هذه الاستراتيجية تنامي احتياطات البنك المركزي من العملة الاجنبية من 4 مليار دولار عام 2004 الى 60 مليار دولار نهاية عام 2011 .

- اعداد مسودة قانون الشركات المتوسطة والصغيرة والذي يدعم كل انواع الشركات الصناعية والتجارية والسياحية والطبية وغيرها من اوجه التمويل والاعفاءات الضريبية والتسويق والتجارة عبر الحدود فضلاً عن الشراكة مع الشركات الاجنبية حيث يعول على هذا القانون والشركات المشمولة به لعب دور مهم في تنويع الاقتصاد العراقي و تعزيز دور القطاع الخاص فيه وفي استيعاب اعداد كبيرة من قوة العمل العاطلة او التي ستدخل سوق العمل مستقبلا .
- اعداد مسودة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن برنامج تنمية القطاع الخاص وتعزيز دوره في عملية التنمية المستدامة في العراق وخاصة الشراكات في تنفيذ مشاريع البنى الارتكازية والخدمات العامة وتشغيلها و صيانتها .
- وضع سياسة وطنية لادارة الاراضي تهدف الى استخدام الاراضي الحضرية و الريفية بشكل منصف وكفوء للمساهمة في تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر وتامين الغذاء في ظل اقتصاد السوق و تقوية نظام حوكمة ادارة الاراضي بشكل شفاف و خاضع للمساءلة وحماية الاراضي الزراعية المنتجة من عمليات التحضر .
- اطلاق المبادرة الزراعية لدولة رئيس الوزراء عام 2007 كحملة وطنية للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال تمويل المزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية بهدف تنمية الانتاج الزراعي و الحيواني وتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في مجمل الناتج المحلي للعراق وتنمية الموارد المائية والاستخدام الامثل لها .

3-3 القطاع الخاص

لم ياخذ القطاع الخاص دوره المطلوب قبل عام 2003 ولم يحظ بفرصة حقيقية ليظهر بالمستوى الذي يمكنه من ان يلعب دوراً بارزاً في دفع معدلات النمو الاقتصادي الى الامام . حيث تعرض وعلى مدى اربعين عاماً الى هزات قوية وتقلبات في مضامين السياسات المطبقة تحت مظلة التشريعات القانونية غير الواعدة فجعلت منه اشبه بالمقاول لدى القطاع العام يستثمر في الانشطة ذات الربح السريع ومدة الاسترداد لراس المال القصيرة . والتي يغلب عليها سمة العمل الفردي والمنشاة الصغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والانتاج والتسويق . ويتبع اسلوب الانتاج كثيف العمل خفيف راس المال ويعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي الامر الذي جعله ضعيف الامكانية على المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج فابقته قطاعاً ذا دور هامشي في مجمل الاداء الاقتصادي للبلد .

هذه الحقيقة لم تختلف كثيرا بعد عام 2003 بسبب طبيعة الظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية وحالة التدهور الكبير في الوضع الامني وغياب سلطة القانون مما ادى الى تراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الاجمالي وفي تراكم راس المال الثابت وتوليد فرص العمل ناهيك عن توقف معظم المشاريع والفعاليات الاقتصادية العائدة لهذا القطاع بسبب التحديات الاقتصادية والفنية وتاثير حالة المنافسة الشديدة للمنتوج الاجنبي وفتح السوق العراقية على مختلف المناشئ الاستيرادية الاقليمية والدولية . الامر الذي نتج عنه اغراق السوق العراقية بالمنتجات الاجنبية الرخيصة غير المطابقة للمواصفة القياسية العراقية او العالمية وتاثر مشاريع القطاع الخاص بذلك على الرغم من توجهات سياسة الدولة الاقتصادية الرامية الى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وتدعيم الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي واجراء الاصلاحات الاقتصادية بهدف تنويع بنية الاقتصاد العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 .

وعلى الرغم من سعي القطاع الخاص الى مواكبة التطورات الاقتصادية وما تفرضه من تطوير لامكاناته التكنولوجية والانتاجية والتنافسية الا ان التشريعات والقوانين والسياسات والاصلاحات المنظمة لشؤون الاقتصاد والعمل حجمت من نشاطه وشجعت على هجرة المستثمرين ورؤوس اموالهم الى الخارج ومن اجل الحد من قوة اثر امواج التغيير هذه جاءت توجهات خطة التنمية 2010 - 2014 لتدعو الى بناء قطاع خاص تفاعلي تشاركي تنافسي معززاً للنمو المستدام وتحقيق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الخاص . الا ان هذه الدعوة قيدت كنتيجة لعدم تامين بيئة اعمال محفزة وجاذبة للقطاع الخاص ليكون شريكاً اساسياً لعملية التنمية . مما ادى الى استمرار تنامي حجم القطاع العام وارتفاع تكاليف استدامته واستبعاد القطاع الخاص واستئثار رؤوس اموال فقط فرصة تحقيق غايات خطة التنمية الوطنية السابقة .. التنوع في بنية الانتاج . زيادة الانتاجية . زيادة فرص العمل . تقليل الفقر . هذه الحقيقة تتطلب تحديد الشروط الواجب توفرها لكي يعمل القطاع الخاص بكفاءة وفعالية وهذا ما ستعلن عنه خطة التنمية 2013 - 2017 .

أولا : تحليل الواقع

ان السجل الاحصائي للمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الخاص تؤكد ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز (34.6 %) عام 2010 . الا ان هذه النسبة تختلف على مستوى الانشطة الاقتصادية حيث بلغت (100 %) في نشاط الزراعة . ملكية دور السكن و الخدمات الشخصية . في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج في انشطة الصناعة التحويلية عن (39.7 %) عام 2010 . ولعل زيادة اعداد المنشات الصناعية الكبيرة الى 420 منشاة عام 2010 والمنشات المتوسطة الى 55 منشاة والصغيرة الى (11126) منشاة هو الذي يبرر النسبة العالية والتي رافقها بالضرورة زيادة في اعداد المشتغلين في القطاع الخاص الى (61516) مشتغلاً عام 2010 وقدرته على توفير فرص عمل سواء

في الاقتصاد المنظم ولغير المنظم بدلالة نسبة العاملين فيه والتي بلغت (59 %) من اجمالي عدد العاملين في الصناعة التحويلية .

لم تشهد المدة 2009 – 2011 تطوراً مهما في دور القطاع الخاص التنموي على الرغم من النهج الاستراتيجي المطالب بتقوية هذا الدور وتعزيزه في خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014 ، وكان لثبات عناصر التحكم بقيادة الاقتصاد والمثلة بالمشاريع المملوكة للدولة والتكلؤ باعداد وتنفيذ خارطة طريق اعادة هيكلتها بتحويلها الى شركات مساهمة من اجل ايجاد مداخل جديدة للاستثمار وانعاش القطاعات الاقتصادية من بين ابرز الاسباب التي اضعفت دور القطاع الخاص كشريك فاعل في التنمية وجمدت غايات خطة التنمية الماضية ورسخت النمط المؤسسي للاقتصاد المركزي ومحيت الثقة في سلامة بيئة الاعمال وغيبت اساليب تحديث الادارة الاقتصادية عبر تطبيقات صيغ BooT , Boo , BoT ، التي اقدتها الخطة السابقة . فضلا عن افتقار الحكومة الى القدرة المؤسسية للادارة الفعالة للاصول العامة في اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة مما ادى الى التباطؤ في ادخال الشركات الخاصة في عملية اعادة الهيكلة على الرغم من قيام الوزارات الرئيسة التي تدير الشركات المملوكة للدولة باعداد استراتيجيات تؤكد ضرورة التوجه نحو التصنيع لجذب الاستثمار الخاص ودعم مشاركة الانتاج وفقاً لاحكام القانون رقم 22 لسنة 1997 والقانون رقم 13 لسنة 2006 المعدل والقانون رقم 2 لسنة 2010 . وتبقى الجهود المتحققة متواضعة جداً لا بل انها لا تزال في مراحلها الاولية وبانتظار سن تشريع خاص من اجل ايجاد ترتيبات حيوية بدونها قد يظل القطاع الخاص الوطني والاجنبي غير راغب في المشاركة الاقتصادية . ومما تجدر الاشارة اليه ان وزارة الصناعة والمعادن قد وضعت اطاراً منهجياً يهدف الى تحويل الشركات المملوكة للدولة تدريجياً الى شركات مساهمة قادرة على الاعتماد على ذاتها وبرنامج لاعادة تاهيل شركات اخرى وكما سيتم تبيانه في الجزء الخاص بالصناعة التحويلية في هذه الخطة . ان القطاع الخاص قد نشط في بعض المجالات خلال السنوات الاخيرة و خاصة في مجال دخوله بقوة للنشاط التعليم العالي حيث اصبح يساهم بـ (12 %) من اجمالي عدد الطلبة في التعليم الجامعي وبحدود (15 %) من اجمالي ناتج نشاطي التعليم والصحة كما نشاط القطاع الخاص في مجال السياحة وخاصة الايواء السياحي في المدن الدينية . وفي نسبة مساهمته في نشاط النقل وخاصة نقل الركاب داخل المدن حيث تزيد مساهمته عن (90 %).

تسعى خطة التنمية 2013 – 2017 الى تعزيز دور القطاع الخاص ضمن اطار ستراتيجية اعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة وخاصة في القطاع الصناعي بهدف زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي وتراكم راس المال الثابت بما يحقق الدور المطلوب منه في التنمية وتعزيز القدرات التنافسية والتنويع وتدعيم توجه البلاد نحو اقتصاد المعرفة واللامركزية على مستوى الاقاليم والمحافظات مستفيداً من مبدأ الميزات النسبية لكل منها وبما يضمن فاعلية التنمية المكانية في الاقتصاد العراقي . ان مايدعم هذا التوجه توافر ركائز مادية وبشرية لتحقيقه .

ثانيا : الامكانات

- توجه الدولة العام نحو ارساء اسس ومبادئ اقتصاد السوق ومغادرة السياسات الاقتصادية ذات النهج المركزي .
- توفر مصادر الطاقة وباسعار منخفضة نسبياً مقارنة مع الدول الاخرى .
- توفر المواد الاولية سواء كانت من اصل زراعي او تعديني او صناعي مما يعزز من المزايا الاقتصادية النسبية للمستثمر المحلي والاجنبي .
- توفر الامكانات السياحية التاريخية والدينية والجمالية.
- سعة السوق المحلية بدلالة ارتفاع مستويات الطلب الفعال في الاقتصاد .
- وجود طبقة من رجال الاعمال العراقيين تتميز بالريادة في الدخول الى مجالات الاستثمار في الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة والبناء والتشييد .
- وجود محفزات للمستثمر متمثلة بالاعفاءات الضريبية والدعم للخدمات والبنى الارتكازية الاساسية واستقرار سعر صرف الدينار العراقي .
- توجه نحو تشريع قانون للشراكة مابين القطاعين العام و الخاص و امكانية استثمارمضامين هذا التشريع لتحفيز المستثمر الوطني والاجنبي للاستثمار في العراق على وفق مختلف صيغ هذه الشراكة .

ثالثا : التحديات

- ضعف الاطر القانونية والتشريعات المعززة لاقتصاد السوق والمنظمة لالية عمل القطاع الخاص .
- هشاشة الوضع الامني مما ولد بيئة طاردة للمستثمر الخاص .
- محدودية دور القطاع المصرفي و تخلف و تعقد اليات و شروط الضمانات مما حد من امكانية وصول القطاع الخاص الى الائتمانات المصرفية الضرورية لتمويل مشاريعه .
- قدم وتهرؤ البنى التحتية للاقتصاد بما فيها البنية المالية التحتية والكهرباء حد من نجاح القطاع الخاص من اداء دوره كمستثمر .
- غياب ثقافة المشاركة المجتمعية (رجال الاعمال) في عملية صنع القرارات الحكومية اللازمة لارساء اسس اقتصاد السوق .
- غياب بيئة تمكينية للاعمال (على الرغم من وجود الهيئة الوطنية للاستثمار) متمثلة بتعقد الاجراءات الحكومية وعدم تنفيذ مبدأ النافذة الواحدة و عدم تخصيص مجمعات لاغراض الاستثمار فضلا عن المعوقات التي تواجه المستثمر في الحصول على متطلبات اقامة المشروع ولاسيما الارض .
- عدم مواكبة سوق العراق للاوراق المالية للتطورات في ادارة عمليات التداول وخاصة في مجال التكنولوجيا .

- التنكؤ والبطء في تنفيذ برامج الاصلاح المملوكة للدولة وخصخصتها .

رابعا: الرؤية

« شريك فاعل تنافسي وكفوء »

خامسا : الاهداف

الهدف الاول : رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي

وسائل تحقيق الهدف

- توليد بيئة اعمال مواتية للقطاع الخاص من خلال :-
  - تحرير معدلات الفائدة واسعار الصرف وتخفيض القيود على تدفقات رؤوس الاموال.
  - تاسيس حاضنات للاعمال التكنولوجية والتوسع في اعتمادها .
  - انشاء مجمعات صناعية وخدمية متكاملة ومتطورة
  - اعادة الحيوية للمصارف الاختصاصية لتكون حاضنة للفعاليات المالية للقطاع الخاص
  - اعتماد اسعار فائدة تفضيلية من اجل زيادة النشاط الائتماني الممنوح من قبل المصارف الخاصة الى المستثمرين في القطاع الخاص.
  - تفعيل قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون حماية الانتاج المحلي وقانون المعرفة الكمركية وقانون العمل .
  - الاسراع في تشريع قانون الاصلاح الاقتصادي وقانون الاستثمار المعدني وقانون المدن والمناطق الصناعية وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون حماية براءات الاختراع .
  - اعادة الحيوية للمصارف التجارية و الاختصاصية .
- تبني سياسات اقتصادية محفزة للقطاع الخاص .
- تعزيز مساهمة القطاع الخاص كشريك في القرار الاقتصادي .
- تحويل القطاع الخاص غير المنظم الى منظم وتامين الشروط و المتطلبات لانجاح هذا التحول .
- الاسراع في حسم موضوع خصخصة الشركات العامة المملوكة للدولة واعادة تاهيلها .

الهدف الثاني : شراكة فاعلة ومستدامة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص

وسائل تحقيق الهدف

- وضع الاطار التشريعي والقانوني المنظم لمبدا الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
- اعتماد الصيغ الحديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع التنموية وخاصة مشاريع البنى التحتية التي تتطلب تمويلا كبيرا.
- بناء و تطوير الملاكات الفنية و القانونية و الادارية المؤهلة للتفاوض على تنفيذ المشاريع على وفق مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
- تبسيط الاجراءات واليات تنفيذ المشاريع على وفق صيغ الشراكة .
- انشاء محكمة تجارية تهتم بالنظر في المنازعات التي تخص تنفيذ المشاريع .
- يكون القطاع شريكا اساسيا في اتخاذ القرارات الاقتصادية للدولة .

الهدف الثالث : قطاع خاص مولد لفرص العمل

وسائل تحقيق الهدف

- توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو المجالات الانتاجية المولدة لفرص العمل كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي
- شمول العاملين في القطاع الخاص كافة بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي وحقوق السلامة المهنية والصحية .
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها قروضا وفوائد ميسرة .
- تبني اجراءات الحماية للحد من الاثر الاجتماعي السلبي الناجم عن اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة والتي تكون على نوعين :
  - الحماية الاجتماعية الكامنة : بمنح امتيازات التعويض النقدية كبديل للاجور ويكون على شكل دفعات تعويضية او شبكات امان اجتماعي .
  - الحماية الاجتماعية التفاعلية : التي تسهل اعادة توظيف العاملين من خلال برامج اسواق العمل الفاعلة بما فيها التدريب المهني والتدريب على ادارة المشاريع الخاصة.